التكامل الإقليمي العربي: مشكلاته ووسائل النهوض به

دراسة تأصيلية في ضوء خبرة التنظيم الدولي الأوربي

دكتور
أحمد عبد الونيس شتا
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة القاهرة

دكتور
أحمد حسن الرشيدي
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة القاهرة

خطة الدراسة (★)

تمهيد وتقسيم :

المبحث الأول : فى مقومات التكامل الاقليمى : نظرة عامة مقارنة

المطلب الأول : التكامل الاقليمى : مفهومه ومناهج تحققه

المطلب الثانى : مقومات التكامل الاقليمى العربى

المبحث الثانى : أزمة التكامل العربى ووسائل النهوض به فى ضوء تجربة التكامل الاقليمى لدول الجماعة الأوربية

المطلب الأول : معوقات التكامل الاقليمى العربى : الطبيعة والخصائص

المطلب الثانى : وسائل النهوض بالعمل العربى الجماعى

المبحث الثالث : فى دلالات «الوحدة الأوربية» وآثارها المحتملة بالنسبة لمستقبل التكامل الاقليمى العربى

المطلب الأول : الوحدة الأوربية والتكامل العربى : الاطار المنهجى للتحليل

المطلب الثانى : الوحدة الأوربية والتكامل العربى : الآثار والنتائج

خاتمة : فى الطبيعة السياسية لمفهوم التكامل الاقليمى

(★) هذه الدراسة ـ فى جميع أجزائها ـ هى ثمرة جهد مشترك قام به الباحثان معا .

التكامل الأقليمى العربى : مشكلاته ووسائل النهوض به
دراسة تأصيلية فى ضوء خبرة التنظيم الدولى الأوروبى

تمهيد وتقسيم :

غنى عن البيان ، بادىء ذى بدء ، أن العلاقات الدولية المعاصرة قد أضحت تتسم بخصائص وسمات تكشف من جهة عن أهمية الاعتبارات والعوامل الاقتصادية والاجتماعية فى بناء وتحقيق السلم والأمن الدوليين ، وتؤكد من جهة ثانية على ضرورة العمل الجماعى على المستويين الأقليمى والدولى من أجل التصدى للقضايا والمشكلات الدولية المعقدة ٠

أما السمة الأولى ، فتكمن فى ما نتج عن الثورة الهائلة فى وسائل الاتصال من تقريب المسافات بين أجزاء المعمورة على نحو صارت معه أية تطورات أو أحداث تجرى أو تقع فى منطقة معينة تجد لها صدى واسعا فى العديد من المناطق الأخرى أو على الأقل فى المنطقة المجاورة على وجه الخصوص ٠

وأما السمة الثانية : فهى ترتبط بسابقتها ، وتتصل بتزايد وتنامى ظاهرة الاعتماد المتبادل فى مابين أعضاء الجماعة الدولية ، الى الحد الذى لم تعد فيه أية دولة ـ الا فيما ندر ـ قادرة بمفردها على اشباع الحاجات الأساسية لمواطنيها ٠

وتكمن السمة الثالثة للعلاقات الدولية المعاصرة وتحديدا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية فيما تتصف به القضايا والمشكلات التى تواجه الجماعة الدولية من تنوع وتعقد كما هو الحال مثلا بالنسبة لقضايا الطاقة ، والتلوث ، البطالة ، الجفاف ، الغذاء ، التضخم ،

التنمية ، على نحو والى حد تنوء به قدرة الدول على مواجهتها والتصدى لها فرادى ٠

وثمة سمة رابعة تتعاق بطبيعة التطور الحادث بشأن استخدام القوة فى العلاقات الدولية ٠ فكما هو معلوم ، لم يعد للدولة ـ خلافا لما كان عليه الحال قبل قيام الأمم المتحدة ـ مطلق الحق فى اللجوء الى استخدام القوة المسلحة فيما يتصل بتحقيق أهداف سياستها الخارجية ، بل صار محظورا عليها حتى مجرد التهديد باستخدام هذه القوة ضد الاستقلال السياسى أو السلامة الأقليمية لأية دولة أخرى ٠ ومما لاشك فيه أن هذا التطور من شأنه من ناحية أولى أن يجعل الدول عموما ـ والدول الكبرى منها على وجه الخصوص ـ تتردد من حيث الواقع حتى فى مجرد التفكير فى الاقدام على اللجوء الى القوة ٠ ومن ناحية ثانية ، كان من شأن هذا التطور المذكور تزايد أهمية الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والفنية عموما فى كل مايتصل بمباشرة علاقات النفوذ والسيطرة فى السياسة الدولية ، وكذا بالنسبة لمنهج الدول فى تخطيط وادارة سياساتها الخارجية وطريقتها فى حل ما يعرض لها من قضايا ومشكلات فى اطار علاقاتها الدولية المتبادلة ٠

وواقع الأمر ، أن استقراء الخبرة التاريخية للعلاقات الدولية ، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، يكشف بوضوح عن حقيقة أن العمل الدولى الجماعى قد أضحى احدى الظواهر البارزة المعبرة عن أدراك الدول وتمثلها لمجموعة الخصائص والسمات السابقة بهدف اختيار وتحديد أنسب الوسائل لمواجهتها ٠ وفى هذا الاطار

يمكن القول بأن التجمعات الأقليمية ـ بما تقوم عليه من روابط ومصالح مشتركة ـ تمثل ، وبحق ، احدى الأدوات الفعالة للنهوض بالعمل الجماعى الدولى ٠

واذا كانت هذه الدراسة تعرض للتكامل الأقليمى العربى من حيث بيان العقبات والصعوبات التى تعترض طريقه وتفصيل وتحديد أنسب الوسائل وأكثرها فعالية لمواجهتها والتغلب عليها ، فيمكن القول أن ثمة أفتراضين أساسيين ينبنى عليها التحليل فى هذا البحث :

الافتراض الأول : ومؤداة التسليم بحقيقة أن الأقطار العربية تكون فى مجموعها أمة واحدة تتوافر لها كافة أو على الأقل معظم العناصر والمقومات اللازمة لقيام مشروع تكاملى ناجح يشملها جميعا ٠

أما الافتراض الثانى ، فيكمن فيما تمثله الوحدة العربية أو التكامل العربى ـ على الرغم من واقع انقسام هذه الأمة الى وحدات وكيانات قطرية ذات سيادة ـ من أهمية خاصة فيما يتصل بمواجهة المخاطر والمشكلات المحيطة بها على الصعيدين الأقليمى والدولى ٠ ويثير هذان الافتراضان مجموعة من التساؤلات الهامة :

فبادىء ذى بدء ، ماهو الاسلوب المناسب والأكثر ملاءمة للوصول بمشروع التكامل العربى الى غايته ٠ وبعبارة أخرى أكثر تحديدا ، يصبح الأمر فى هذا الخصوص متعلقا بالمقارنة بين النموذج الاندماجى للتكامل والذى يقوم على فكرة صهر الوحدات أو الكيانات القطرية العربية فى بوتقة واحدة تمثل كيانا عربيا واحدا ، بحيث تصير هذه الوحدات أو تلك الكيانات

القطرية مجرد « وحدات ادارية » لاتملك أية سلطات على صعيد العلاقات الخارجية ، وبين النموذج الذى يقوم على فكرة الكيانات القطرية العربية على حالها من الاستقلال أو السيادة مع انضوائها فى اطار تنظيمى مرن يكفل حدا معقولا ومناسبا من التشاور والتنسيق على الأقل فيما يتصل بقضايا العلاقات الخارجية · ويستوى بالنسبة لهذا النموذج الأخير ، أن ينطلق العمل الجماعى العربى المشترك من مستوى التكامل الوظيفى بمعناه الضيق الذى يكاد يقتصر فقط على المجالات الفنية أو أن يتسع ليشمل — فى مستوى ثان — الأنضواء تحت مظلة التكامل السياسى فى مفهومه الكونفيدرالى أو أن يصل — فى مستوى أخير — الى الفيدرالية بوصفها صورة أكثر تطورا للتكامل السياسى بما تعنيه من تخلى الوحدات المعنية عن القدر الأكبر من سيادتها القطرية لصالح هيئة مركزية جديدة ومستقلة تضطلع بمهام العمل التكاملى ·

أما التساؤل الثانى : الذى ينبنى على الأفتراضين المشار اليهما ، فيتعلق ببيان ما هو الأسلوب الأكثر فعالية بشأن تحقيق المشروع التكاملى العربى فى أى مستوى من المستويات السالف ذكرها · وبعبارة أخرى هل يمكن — مثلا — لمشروع التكامل العربى أن يفرض قسرا من خلال عمل انفرادى تقوم به دولة عربية واحدة أو حتى عدد محدود من الدول ؟؟ وبافتراض امكان تصور ذلك ، فالى أى مدى تتوافر المقومات اللازمة لتحقيق ذلك بالنسبة لأحدى أو حتى لبعض الدول العربية ؟ وماهى

حدود واحتمالات نجاح مثل هذا الأسلوب فى مجال العمل الوحدوى ؟ وبعبارة آخرى أخرى ، اذا كان تحقق المشروع التكاملى من خلال أسلوب العمل القسر يبدو — فى ضوء معطيات الواقع الدولى المعاصر — أمرا غير مقبول بل غير متصور ، فالى أى مدى يصبح تحقيق التكامل العربى مرتهنا باتباع وسائل وأساليب أخرى تقوم بالأساس على خلق وتنمية الأحساس لدى كل من القيادات والرأى العام بالعناصر المشتركة التى ينهض عليها التكامل الأقليمى العربى ؟ والى أى مدى أيضا يمكن للرأى العام العربى بقطاعاته المختلفة من خلال مؤسسات ووسائل ديمقراطية أن يضطلع بدور هام وأساسى فى تحقيق مثل هذا المشروع والدفاع عنه ؟

وثالثا : فثمة تساؤل يثور فى المقام الأخير مفادة : الى أى مدى يمكن للمشروع التكاملى العربى ، وبصرف النظر عن مستواه والأسلوب الذى يمكن له أن يتحقق من خلاله وآخذا بعين الاعتبار ظروف ومعطيات الواقع الدولى المعاصر ، أن يفيد من تجربة التكامل الأقليمى فى نطاق دول الجماعة الأوروبية ، وخاصة فى ضوء سعيها الحثيث للوصول بالجماعة الى وحدتها الاقتصادية الشاملة مع مطلع عام ١٩٩٣ ·

وفى ضوء ما سبق ، يمكننا القول بأن هدف الدراسة يتحدد فى تناول مجموعة من النقاط الرئيسية تدور — فى مجملها — حول : أولا تحديد المقصود من التكامل الأقليمى بصفة عامة وأهم المقومات اللازمة لتحققه ، ومدى انطباق ذلك بالنسبة للواقع العربى الراهن ·

أما النقطة الرئيسية الثانية التى يعرض لها التحليل

فى هذه الدراسة فتهدف الى محاولة الوقوف على أهم الصعوبات والعقبات التى لما تزل تحول دون فاعلية العمل الجماعى ، وذلك توطئة لبيان أنسب الوسائل وأكثرها فعالية فيما يتعلق بالنهوض بهذا العمل المشترك وتجاوز مشكلاته الراهنة ٠

وحيث أن الدراسة ستعرض لهاتين النقطتين من خلال منهج مقارن يقوم على استقراء وفهم خبرة التنظيم الدولى لأوربا الغربية واستكشاف دلالاتها فيما يتصل بتجارب ومشاريع التكامل الأقليمى على وجه العموم، وبالنظر الى ماقطعته دول الجماعة الأوروبية من خطوات واسعة وملموسة على صعيد التكامل الأقليمى فيما بينها ، لذا فقد يكون من الملائم أن يعرض التحليل أيضا لبيان حدود وامكانية الأفادة من تجربة التكامل الأوربى بصفة عامة ، والأثار المحتملة لمشروع أوروبا الموحدة عام ١٩٩٢ فيما يتصل بمستقبل العلاقات العربية ـ الأوروبية من ناحية ومسار التكامل الأقليمى العربى من ناحية ثانية ٠

وهكذا تتحدد خطة الدراسة فى تناولها لموضوعها من خلال تقسيمه الى ثلاثة مباحث على النحو التالى :

المبحث الأول :

فى مقومات التكامل الاقليمى : نظرة عامة مقارنة ٠

المبحث الثانى :

أزمة التكامل العربى ووسائل النهوض به فى ضوء تجربة التكامل الأقليمى لدول الجماعة الأوروبية ٠

المبحث الثالث :

فى دلالات الوحدة الأوروبية وآثارها المحتملة بالنسبة لمستقبل التكامل الأقليمى العربى ٠

خاتمة :

فى الطبيعة السياسية لمفهوم التكامل الأقليمى ٠

المبحث الأول
التكامل الأقليمى : أهميته ومقوماته
نظرة عامة مقارنة

يمكن القول بأن العمل الجماعى المشترك فى اطار التجمعات والتنظيمات الدولية الأقليمية أو المحدودة ، يمثل بالنسبة للعالم العربى ـ الذى ينتمى الى منطقة جغرافية واحدة ويربط بين أقطاره اطار حضارى واحد ـ أهمية خاصة تتضح فى حقيقة أن مثل هذا العمل الجماعى قد يصير ـ وخاصة اذا ما توافرت له الأسس الموضوعية الكافية ـ احدى الوسائل الفعالة للقضاء على ما تعانيه الأقطار العربية من مشكلات وأزمات (الصراعات الداخلية ـ التخلف السياسى ـ التبعية الاقتصادية للخارج) سواء على مستوى العلاقات فيما بين الأقطار العربية ذاتها أو على مستوى علاقاتها الخارجية مع دول العالم ٠ وهكذا يثور التساؤل حول مدى ما يتوافر لدى العرب من موارد وامكانات تكفل لهم الانطلاق على طريق تحقيق تكاملهم ووحدتهم وتهيىء لهم مكانة ذات شأن واعتبار فى العلاقات الدولية على وجه العموم ٠ وعلى ذلك يعرض التحليل فى هذا المبحث

لنقطتين أساسيتين هما : بيان المقصود بالتكامل الأقليمى بصفة عامة وأدوات تحقيقه ، ومحاولة فهم وتحليل التكامل الأقليمى العربى مقارنة بخبرة دول الجماعة الأوروبية فى مجال التنظيم الدولى والتكامل الأقليمى ٠

المطلب الأول

التكامل الأقليمى : مفهومه ومناهج تحقيقه

يقصد بالتكامل الأقليمى ، بصفة عامة ، محاولة التعاون والتنسيق التى تقوم بها مجموعة من الدول المستقلة ذات السيادة تتوافر لديها مقومات خاصة ، وذلك بهدف تحقيق مصلحتها المشتركة من خلال استثمار الامكانات والموارد المتاحة فى اطار تنظيم أو هيئة عليا مشتركة (١) ٠ وعلى ذلك ، فان التكامل الأقليمى يقوم فى الأساس — وبصرف النظر عن مستواه — على دعامة رئيسية وهى التعاون الاختيارى فيما بين الوحدات السياسية المعنية ٠ ومؤدى ذلك أن أية محاولة لتحقيق التجمع الأقليمى عن طريق القوة أو الاكراه لاينطبق عليها بحال وصف التكامل ، اذ أن التكامل فى جوهره ، وكما لاحظ بحق كارل دويتش ، يقوم على خلق وتنمية الاحساس بوجود مجتمع جديد تتواصل وحداته وتتعاون مع بعضها من أجل تحقيق المصلحة المشتركة (٢) ٠ وواقع الأمر ، فان الفيدرالية والكونفيدرالية والدولة الموحدة والتجمعات الأكبر كتجمع دول أوربا الغربية لاتعدو أن تكون بمثابة تطبيقات لفكرة التكامل فى مفهومها السياسى الأشمل

والذى يقوم على خلق وتنمية الاحساس بوجود تجمع دولى جديد تتواصل وحداته وتتعاون مع بعضها البعض من أجل تحقيق مصالحها المشتركة ٠ وبحسب رأى الأستاذ أرنست هاس ، يشير اصطلاح التكامل : «الى تلك العملية التى يقتنع من خلالها الفاعلون السياسيون فى بيئات قومية عديدة بتحويل ولاءاتهم وتوقعاتهم وأنشطتهم السياسية الى مركز جديد أكبر تكون له السلطة العليا التى تسمو على السلطات الوطنية فى الدول التى كانت قائمة من قبل» (٣) ٠

والحق أنه اذا كانت الدول فى الماضى قد ظلت تقبض بيد من حديد على سيادتها القومية ، فان عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية قد شهد تطورا ملحوظا على طريق تخلى تلك الدول — وفى حدود معينة — عن قدر من تلك السيادة ، ولعل هذا هو الذى يفسر لنا — والى جانب اعتبارات أخرى — ظهور العديد من تجارب التكامل الأقليمى بأشكال مختلفة فى العديد من مناطق العالم (أوربا الغربية : الجماعة الاقتصادية الأوربية ، الوطن العربى : جامعة الدول العربية ، الدول الأمريكية الشمالية والجنوبية : منظمة الدول الأمريكية ، القارة الأفريقية : منظمة الوحدة الأفريقية ، ٠٠٠)

واذا كان المنهج التكاملى قد صادف قبولا واسعا فى العديد من الدول فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ، الا أنه عاد وفقد بعض مميزاته خاصة بالنسبة لبعض الدول المتقدمة حيث لم يعد كافيا وحده للتعامل الايجابى مع بعض مشاكلها ، وان ظل مع ذلك يشكل وسيلة ملائمة بالنسبة للبعض الأخر من الدول وبالذات الدول النامية

حتى الوقت الحاضر · ويعزو البعض كالأستاذ هاس هذا التراجع فيما يتصل بجدوى المنهج التكاملى بالنسبة لدول أوربا الغربية مثلا — وعلى عكس ماكان متوقعا — الى حقيقة أساسية مؤداها أن الجماعة الأوربية عجزت كجماعة — وبصرف النظر عن درجة التكامل التى حققتها — عن التعامل على نحو ايجابى ملموس مع العديد من القضايا التى تتجاوز بطبيعتها حدود ونطاق اختصاص الدول الأعضاء مجتمعة ، وذلك كنتيجة لكون هذه القضايا ، والتى نذكر منها مثلا : قضايا الطاقة، هجرة العقول ، التحدى الأمريكى فى مجال البحث العلمى والتكنولوجيا ، تكنولوجيا السلاح ، البطالة ، ترتبط عضويا بظاهرة الاعتماد الاقتصادى المتبادل فيما بين الدول والتجمعات الأقليمية المختلفة · ولعل الوصول الى مثل هذا الاستنتاج هو الذى حمل الأستاذ هاس الى القول بأن نظريات التكامل الأقليمى أضحت الى حد كبير غير ذات جدوى على المستوى العالمى لعدم قدرتها على التصدى بفعالية للقضايا الدولية الملحة (٤) ·

وتختلف درجة التعاون والتنسيق التى تسعى مجموعة من الوحدات السياسية المستقلة الى بلوغها · وازاء هذا الاختلاف ، تتعدد التطبيقات فى العمل الدولى من مجرد التنسيق فى حدوده الدنيا لتصل الى حد الاندماج الكلى Total Integration الذى تذوب فيه جميع الوحدات فى جسد واحد تكون له شخصية قانونية دولية واحدة تنعدم معها أية سلطة لأى من هذه الوحدات على صعيد العلاقات الخارجية · وليس بخاف أن ظهور التجمعات والتكتلات الأقليمية فى عالم ما بعد الحرب العالمية

الثانية وتزايد الاتجاه نحو التكامل على المستوى الأقليمى انما يعود الى مجموعة من الاعتبارات تأتى فى مقدمتها (٥) أولا ، أن الدول القومية — وخاصة الصغرى لم تعد قادرة وحدها على الوفاء بالاحتياجات الأساسية لشعوبها · ومرجع ذلك ، أن هذا الاشباع يتوقف الى حد كبير على العديد من المعطيات العلمية والتكنولوجية التى تتجاوز آثارها الحدود السياسية للدول ، ولعل هذا هو الذى يفسر لنا لماذا تعتمد دول كثيرة ومنها دول كبرى — كالاتحاد السوفيتى مثلا — على علاقاتها الخارجية من أجل تلبية الاحتياجات المذكورة · وبديهى ، أنه اذا كان ذلك يصدق على الدول الكبرى، فانه يصدق من باب أولى وبدرجة أكبر على حالة الدول الصغرى والنامية عموما · ومن جهة ثانية هناك الحقيقة المتعلقة بتعاظم درجة الاعتماد المتبادل بين الدول كافة · وثالثا : يلاحظ أيضا — والى جانب ماسبق كبر حجم التكلفة بالنسبة للمشروعات الاقتصادية الأساسية · يلاحظ أيضا — والى جانب ماسبق ·

ولهذه الاعتبارات وغيرها كان من الأنسب للدول أن تواجه بعضها البعض من خلال هذه التجمعات ، وكان المدخل الى ذلك هو السعى لتحقيق التكامل الأقليمى فيما بينها ·

واذا نحينا تلك الصورة التقليدية للتوحد أو التكامل عن طريق اللجوء الى القوة المسلحة ، وهو الأمر الذى لم يعد — كما سلف البيان — ممكنا ولامقبولا فى ظل قواعد النظام الدولى المعاصر ، فانه يمكن القول بأن تجارب التكامل الأقليمى المعاصر قد تمت كلها بطريقة

سلمية وتدرجية · وبعبارة أخرى ، فالتطور السلمى أو التدرجى صار هو القاسم المشترك بالنسبة لمختلف هذه التجارب وبدرجات متباينة ·

ويقدم فقه القانون الدولى وعلم العلاقات الدولية نظريات ومناهج متعددة يمكن بواسطتها المضى قدما على طريق انجاز المشروع التكاملى على المستوى الأقليمى ومن أبرز هذه النظريات أو تلك المناهج ، والتى لاتكاد تختلف فيما بينها الا فى جانب واحد مهم يتمثل فى درجة اعتماد كل منها على الاعتبارات والعوامل السياسية ، مايلى : النظرية الوظيفية ، الوظيفية الجديدة ، النظرية الاندماجية ، الفيدرالية والكونفيدرالية ، نظرية التنمية المستقلة أو العمل الوطنى المتوازن (٦) ·

وحيث أن المقام لايتسع هنا لتناول كل هذه النظريات بالتفصيل المناسب وبالنظر الى أن النظرية الأخيرة - أى نظرية التنمية المستقلة أو نظرية العمل الوطنى المتوازن - لم تصادف قبولا الا من جانب عدد محدود جدا من الدول ، لذا فسنكتفى بالاشارة الى بيان المقصود بكل نظرية من هذه النظريات ومدى ملاءمتها لظروف ومعطيات الواقع العربى المعاصر وخاصة فى ضوء تجربة التكامل الأقليمى على مستوى دول الجماعة الأوربية ·

١ - الوظيفية Functionalism

ابتداء ، ظهرت هذه النظرية أصلا كرد فعل لمواجهة اخفاق النظريات الأخرى التى سادت العلاقات الدولية فى فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية - وبالأساس نظريات : توازن القوى ، الأمن الجماعى ، فكرة الحكومة

العالمية - عن تحقيق السلام العالمى على النحو المنشود ، وكما تصوره أنصار هذه النظريات (٧) ·

ويعد ديفيد ميترانى من أبرز رواد المدرسة الوظيفية ، حيث أنه يعتبر أول من أسهم فى بلورتها وذلك فى كتابه المشهور المعنون «خطة عمل للسلام "A Working peace System" والذى صدر للمرة الأولى عام ١٩٤٣ · وقد استقى ميترانى أفكاره بشأن المنهج الوظيفى للتكامل الأقليمى من دراسته لخبرة بعض الأجهزة الدولية التى أنشئت فى القرن التاسع عشر فى مجالات النقل والمواصلات ، كما استقاها أيضا من واقع ملاحظته للنشاطات الوظيفية فى الدول القومية حيث تبين له أن الافتتان بالدساتير كثيرا ما لايكون بالضرورة عاملا ايجابيا فى تحقيق التكامل الأقليمى ، وخاصة فيما لو قورن بالاهتمام - أساسا - بتطوير المجالات الوظيفية المشتركة · وقد جاء بعد ميترانى كتاب أخرون أسهموا بدورهم فى صياغة وتطوير هذه النظرية من أمثال كارل دويتش ، أرنست هاس ، جوزيف ناى ··

وطبقا لرأى ميترانى تقوم الوظيفية على مجموعة من الافتراضات تتصل فى مجملها بأسباب الحروب ومقدمات السلام ، وتتلخص هذه الافتراضات فيما يلى (٨) : ١ - أنه اذا كان الظلم والتفاوت الاجتماعى والاقتصادى يشكلان سببا رئيسيا من الأسباب التى تقود الى الحرب ، فان الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية تعد - لذلك - هى الشرط الأساسى لتحقيق السلام · ٢ - أن الدولة القومية لاتستطيع - بمفردها - أن تنهض فى مواجهة

المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التى تواجهها ، بالنظر الى أن المجتمع العالمى قد تم تقسيمه — بطريقة تحكمية — الى وحدات منفصلة تقوم على أساس الأقليم وليس على أساس وحدة المشاكل التى يتعين البحث عن حلول مناسبة لها ٠ ٣ — أن التعاون الوظيفى فيما بين مجموعة من الدول أو الوحدات السياسية المستقلة يمكن أن يبدأ — بنجاح — بما هو غير سياسى أى بما هو فنى ، وهذا يضمن له الفعالية والاستمرار ٠ ولاشك أن درجة النجاح التى تتحقق على هذا المستوى غير السياسى ستساعد على الانتقال الى مستويات أخرى تزيد فيها درجة التعاون والتنسيق الجماعى ، فضلا عن أنها ستقود أيضا وبالضرورة — وبالنظر الى أن القضايا الاجتماعية هى بطبيعتها متداخلة مع بعضها البعض — الى بروز الحاجة الى التعاون فى مجالات أخرى ٠ ٤ — أن المعنيين بالتعاون الوظيفى على مستوى مجال معين ستتوفر لهم ولاشك الخبرات والمهارات الكافية التى قد تساعدهم على استيعاب الشكوك وحالات عدم الثقة التى تساورهم فى مواجهة بعضهم البعض ، الأمر الذى سيكون من شأنه — فى نهاية المطاف — الاسهام فى خلق ولاءات جديدة تكون بدورها عاملا مساعدا فى التعجيل بانشاء أجهزة ومؤسسات أكثر تطورا على صعيد التكامل الوظيفى ٠

ومما تقدم يتبين لنا أن الوظيفية تقوم على فكرة رئيسية مؤداها أن العمل على تجاوز الحدود القطرية من أجل الوصول الى درجة مناسبة من درجات التكامل الأقليمى بين مجموعة من الدول ، يمكن أن يتحقق من

خلال البدء والتركيز على المجالات غير السياسية للعمل الجماعى المشترك ٠ وفى تعبير آخر ، يرى أنصار هذه النظرية أن التعاون بين مجموعة من الدول يمكن أن يبدأ فى الميادين ذات الطابع السياسى المحدود (٩) ٠ وعلة ذلك ، أن التركيز على المجالات الاقتصادية والفنية عموما قد يكون من شأنه تخفيض أو تقليل دور العوامل والاعتبارات السياسية التى عادة ما تقلل من فرص نجاح العديد من المحاولات الوحدوية ٠ بل ان البدء بالمجالات الاقتصادية والفنية قد يدفع فى نهاية المطاف وبمضى الوقت فى اتجاه توظيف العوامل السياسية بشكل ايجابى لصالح العمل الجماعى المشترك ٠ وتأسيسا على ذلك ، فليس ثمة ما يلزم — طبقا لرأى أصحاب النظرية المذكورة — لاحداث تغييرات ذات طبيعة دستورية بالنسبة للوحدات السياسية المعنية ، بمعنى أنه يمكن أن تبقى النظم القانونية والدستورية لهذه الوحدات كما هى فى هذه المرحلة الأولى من مراحل العمل الجماعى (١٠) ٠

ويضيف أصحاب نظرية الوظيفية أن الخبراء والفنيين هم الذين يتعين تخويلهم السلطات والصلاحيات التى تمكنهم من اتخاذ القرارات اللازمة وفى الوقت المناسب ٠ واذا ما تحقق ذلك ، فان العمل الجماعى المشترك يستطيع انطلاقا من المستوى الاقتصادى أن ينجح فى تحقيق أهدافه ومن ثم يخلق رأيا عاما فى الدول المعنية يتحمس للدفاع عن هذه الأهداف اذا ما حاولت سلطاتها السياسية التصدى لها (١١) ٠ وكما سلف القول ، فان نظرية الوظيفية قد لاقت قبولا واسعا فور ظهورها

فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ، الا أنها مع مرور الوقت لم تعد كذلك تماما ، وحسبنا فى ذلك أن نشير الى الانتقادات العديدة التى وجهت الى هذه النظرية ومنها على سبيل المثال — : عدم امكانية الفصل بشكل قاطع بين ماهو سياسى وماهو غير سياسى ، زد على ذلك أن التكامل فى جوهرة عملية سياسية ومن ثم فمن المبالغة القول بامكان تحييد العوامل السياسية على نحو تام ، ومن جهة ثالثة هناك ، ظاهرة الاعتماد المتبادل التى جعلت من غير الممكن لمجموعة من الكيانات أن تستقل تماما بنفسها فى مواجهة غيرها · وبعبارة أخرى ، فان نظرية الوظيفية لم تعد قادرة وحدها فى صورتها التقليدية على التصدى لعلاج العديد من المشاكل ذات الطابع العالمى (الطاقة ، البيئة ، البطالة ، التضخم ، ...) ولعل هذا هو الذى يفسر لنا تلك الجهود الدولية التى تبذل فى الوقت الحاضر لمواجهة بعض هذه المشكلات ، وبخاصة فى اطار المنظمات الدولية العامة منها والمتخصصة · لكل هذه الاعتبارات وغيرها ، انتقد الأستاذ هاس نظرية الوظيفية وتطبيقها فى أوربا الغربية بوصفها لم تعد قادرة على تحقيق الأهداف التى كانت تحققها فى الماضى (١٢) ·

٢ — الوظيفية الجديدة

تعد هذه النظرية فى جوهرها امتدادا للنظرية السابق الاشارة اليها وتوضيحا لبعض مأخذها ، وخاصة ذلك المأخذ المتعلق باغفال الجانب السياسى ، واعتبارها — أى نظرية الوظيفية — أن الارادة السياسية تصير فى التحليل الأخير مجرد أسيرة لقرارات الخبراء والفنيين ·

وتقوم الوظيفية الجديدة على مقولة رئيسية مفادها أنه وان كان التكامل الأقليمى يمكن أن يتحقق فى المجالات غير السياسية أو فى المجالات ذات الصفة السياسية المحدود على أكثر تقدير ، الا أنه لايمكن قبول هذا المنطلق باطلاق · ففى التحليل الأخير ، من الثابت أن أية محاولة حقيقية جادة للتكامل الأقليمى بين عدد من الوحدات السياسية لاينبغى — بل ولايمكن — أن تتم بعيدا عن الاعتبارات السياسية · فالفنيون والخبراء يظلون فى التحليل الأخير عاجزين عن الوصول بالمشروع التكاملى الى غايته المنشودة ما لم تساندهم قياداتهم السياسية ، على اعتبار أن هذه القيادات هى التى تهيمن فى التحليل الأخير على عملية صنع واتخاذ القرارات الساسية · وعليه ، فاذا كانت الوظيفية تقوم على محاولة تحييد الاعتبارات السياسية بصورة تكاد تكون مطلقة ، فان الوظيفية الجديدة ترى أن الانطلاق من هذه الاعتبارات السياسية ضرورى لامحالة بالنسبة لنجاح المشروع التكاملى ، لأنها هى التى يمكن أن تضمن ولاء القيادات السياسية لهذا المشروع بوصفه شرطا أساسيا لاغنى عنه فى هذا الخصوص · من هنا وصفت الوظيفية الجديدة — وبحق — بأنها أكثر واقعية من سابقتها أى النظرية الوظيفية (١٣) ·

وللتدليل على صحة هذه المقولة يسوق دعاة الوظيفية الجديدة تجربة التكامل الأقليمى فى أوربا الغربية كمثال نموذجى فى هذا الخصوص فالمعلوم أن دول الجماعة الأوربية بدأت خطواتها الأولى نحو التكامل الأقليمى من منطلقات اقتصادية أساسا ، أى من منطلقات وظيفية

(الصلب والفحم) ، ولكنها — مع ذلك — لم تغفل الهدف السياسى الأعلى وهو وحدة أوروبا سياسيا ، بل وضعته دائما ومنذ البداية أيضا نصب أعينها ، وهذا هو الذى كفل فى المقام الأخير لأوربا الغربية أن تصل الى مشروعها التكاملى المقترح فى نهاية عام ١٩٩٢ (١٤) .

٣ — النظرية الدستورية أو التكامل من خلال المؤسسات:

وهذه النظرية تقوم على فكرة تحقيق التكامل من خلال احداث تغييرات دستورية فيما يتصل بعلاقات الوحدات السياسية الراغبة فى تحقيق التكامل بين بعضها البعض ، وتأخذ هذه النظرية فى التطبيق العملى وفى الغالب صورتين : الفيدرالية والكونفيدرالية .

وبادىء ذى بدء ، تجدر الاشارة الى أن هاتين الصورتين من صور التكامل الأقليمى تختلفان احداهما عن الأخرى من حيث وضع الدولة أو الوحدة السياسية فى كل منهما . ففى الأولى — أى فى ظل النموذج الفيدرالى — تنصهر الدول الأعضاء فى جسد واحد لتصير كل منها مجرد ولاية أو مقاطعة أو محافظة ضمن نطاق هذا الجسد الواحد ، ولايصبح لها من ثم أى تمثيل سياسى خارجى الا من خلال السلطة المركزية الجديدة وتقوم الفيدرالية — باعتبارها مدخلا للتكامل الأقليمى — على افتراض أساسى مؤداه تخلى الدول أو الوحدات السياسية المستقلة المعنية عن قدر معين — قل أم كثر — من السيادة الوطنية لكل منها ودون أن يعنى ذلك فقدان كامل لهذه السيادة على المستويين الداخلى والدولى . ويؤخذ على النظرية الدستورية فى التكامل الأقليمى أنها تعول كثيرا على الجوانب المؤسسية

وعدم ايلاء الاهتمام المناسب للظروف والأوضاع الاجتماعية والنفسية والاعتبارات التاريخية التى تؤثر ولاشك — ايجابيا أو سلبا — فى طبيعة وحدود أى مشروع للتكامل الأقليمى (١٥) .

وبالنظر الى الانقسامات السياسية القائمة فى الوقت الحاضر فيما بين الدول العربية ، يصعب القول بامكان الأخذ بالنموذج الفدرالى . ومرد ذلك الى أنه على الرغم من حقيقية اشتراك الأقطار العربية فى العديد من المقومات اللازمة لقيام ونجاح التكامل الأقليمى انطلاقا من الصيغة الفيدرالية ، الا أن ثمة صعوبات تعوق ذلك منها — على سبيل المثال — الافراط فى المتمسك بمبدأ السيادة القطرية فى صورتها الجامدة والمطلقة .

أما فى ظل النموذج الكونفيدرالى ، فتظل كل دولة عضو فى الاتحاد متمتعة بشخصيتها القانونية الدولية ، حيث يقتصر الأثر الناتج عن انضوائها مع دولة أو دول أخرى فى أتحاد كونفيدرالى على مجرد التنسيق فى أوسع معانيه وربما فى أدنى درجاته ، كأن يقتصر — مثلا — على المسائل المتعلقة بشئون الدفاع أو السياسة الخارجية .

وواضح فى ضوء ماتقدم ، أن الارادة السياسية هى المتغير الأصيل — فى الحالتين — بالنسبة لعملية تحقيق التكامل بين أى مجموعة من الدول . واذا كان النموذج الفيدرالى — الذى يعنى كما سلف القول اختفاء الشخصية القانونية للدولة — لايلائم ظروف الدول حديثه العهد بالاستقلال على الأقل من وجهة النظر المتعلقة بالسيادة

فى مفهومها الضيق ، حيث من المعلوم أن هذه الدول تبالغ ـ كما سلف القول ـ فى التمسك بسيادتها القطرية. الا أن النموذج الكونفيدرالى يبدو ملائما بالنسبة لهذه الدول بالنظر الى حقيقة أنه يسمح فقط ـ وكما رأينا ـ بدرجة معينة من درجات التنسيق ويحفظ لكل وحدة شخصيتها وذاتيتها المستقلة · كما أنه يمكن النظر الى مثل هذا الاتحاد الكونفيدرالى باعتباره مرحلة أو خطوة تتلوها مراحل وخطوات أكبر على طريق تحقيق التكامل الأقليمى فيما بين الوحدات المعنية · وعليه ، يمكن القول بملاءمة هذه النظرية الكونفيدرالية لظروف الواقع العربى المعاصر ، بالنظر لواقع التجزئة التى تعانى منها الأقطار العربية على مستوى علاقاتها الجماعية · ويمكن القول بأن الجامعة العربية تعكس بتنظيمها القانونى الراهن هذه الصيغة الكونفيدرالية القائمة على مبدأ التنسيق والتعاون بالمعنى الواسع.

٣ ـ نظرية «العمل الوطنى المتوازن» أو تجربة التنمية الوطنية المستقلة (١٦) :

على خلاف الحال بالنسبة لنظريتى الفيدرالية والكونفيدرالية ، تقوم نظرية العمل الوطنى المتوازن أو مايمكن أن نطلق عليه نظرية التنمية الوطنية المستقلة على فكرة الابقاء على الأطر السياسية القائمة فى الدول المعنية دون أدخال أية تغييرات دستورية عليها ، مع التركيز ـ أساسا ـ على خلق وتطوير قاعدة مشتركة للتكامل الأقليمى فيما بين هذه الدول · وترتكز هذه القاعدة المشتركة على مبدأ التعاون والتنسيق بين صانعى القرار السياسى فى الدول المعنية ، من خلال

انشاء ما يشبه اللجان الخاصة التى تقوم على فكرة وجود جهاز للاتصال الأقليمى داخل الجهات والمؤسسات الحكومية ذات الصلة فى كل دولة من الدول لمعنية · ويضطلع هذا الجهاز بمهمة التنسيق ورصد التطورات الداخلية فى نطاق اختصاص الجهة التى ينتمى اليها أما على صعيد السياسة الخارجية ، فيتعين ايجاد نوع من التنسيق والتشاور فيما بين الدول المعنية وذلك كمحاولة للحيلولة دون قيام أى منها بانتهاج سياسة خارجية يكون من شأنها التأثير سلبيا على دولة أو دول أخرى تنتمى الى نفس المجموعة · وعلى ذلك ، يمكن القول بأن نظرية النمو المتوازن تكاد تقترب معناها العام من نظرية الكونفيدرالية مع فارق أساسى هو أن هذه النظرية الأخيرة تقوم ـ وكما سلف القول ـ على أحداث تغييرات دستورية فى البنية المؤسسية · وتجدر الاشارة الى أنه ـ لاعتبارات كثيرة بعضها يتصل بخصوصية العلاقات القائمة بين الوحدات السياسية المعنية ، وبعضها الآخر يتصل بواقع التشابه على مستوى النظم السياسية والتطور الاقتصادى والاجتماعى فى هذه الوحدات فضلا عن الترابط الجغرافى فيما بينها ـ وجدت نظرية العمل الوطنى المتوازن تطبيقا لها فى مجموعة الدول الاسكندنافية الخمس (الدنمارك ، السويد ، النرويج ، فنلدا ، ايسلندا) · وتقديرنا أن هذه النظرية يمكن أيضا أن تلائم ظروف الدول العربية · بمعنى أن الانطلاق نحو تطوير العمل العربى المشترك لايحول دون أن تبدأ كل دولة عربية على حده بتحقيق التنمية القطرية وخلق

بنية اقتصادية قوية مع ايجاد درجة معينة من التنسيق في السياسات الاقتصادية لهذه الدول لتفادى حدوث أى تضارب بينها قد يكون من شأنه الاضرار بمصالحها المشتركة ٠

٥ ـ نظرية الدولة القائد :

تقوم هذه النظرية والتى يرى البعض أنها مستوحاه من خبرة العمل العربى فى مجال السعى لتحقيق التكامل الأقليمى والتوحد السياسى على فكرة أساسية مؤداها أنه لابد لتحقيق التكامل الأقليمى من توافر عدة شروط موضوعية أهمها الشروط الثلاثة الأتية : الشرط الأول ويتمثل فى ضرورة وجود «قاعدة مركزية لأنطلاق العمل الوحدوى» (١٧) ، بمعنى لابد من وجود وحدة سياسية معينة أى دولة تقود حركة التكامل الأقليمى بين مجموعة من الوحدات ٠ أما الشرط الثانى ، فيتمثل فى وجود قيادة «كارزمية معينة تستطيع أن تستحوذ على ولاء الأفراد فى الوحدات المعنية ٠ وأخيرا ، يأتى الشرط الثالث الذى مفادة ضرورية وجود مخاطر خارجية حالة يكون من شأنها حمل الدول المعنية على العمل فى اتجاه التكامل ٠

٦ ـ فكرة النظام الأقليمى الفرعى :

تقوم هذه النظرية ، والتى استوحت ـ أيضا ـ من واقع خبرة العمل العربى التكاملى وظروف الأقطار العربية ، على فكرة التجمعات الأقليمية من خلال الأسلوب التدرجى بمعنى أن يبدأ العمل التكاملى بتجمعات أقليمية

محدودة ذات أوضاع متشابهة أو متجانسة جغرافيا وتاريخيا وثقافيا ، على أن يكون قيام مثل هذه التجمعات المحدودة ليس هدفا فى ذاته وانما هو خطوة نحو الدخول فى تجمعات وتنظيمات أقليمية أوسع نطاقا وأكثر شمولا ٠ وبعبارة أخرى ، فانه ينظر الى التنظيم الدولى الأقليمى الأم ـ فى مثل هذه الحالة ـ بوصفه الدائرة الأكبر التى تغذيها وتتكامل معها دوائر أخرى أصغر حجما وأضيق نطاقا تتمثل فى التنظيمات الفرعية المحدودة ، بحيث يكون فى قوة أى من هذه الدوائر الأخيرة قوة وتدعيم للدائرة الأكبر ، كما تنعكس ظروف هذه الدائرة الأم ـ قوة أو ضعفا ـ على التنظيمات الفرعية القائمة فى ظلها والمتفقة مع القواعد التى تحكم حركتها ٠ ومن الأمور ذات الدلالة فى هذا الشأن امكانية قيام تجمع أقليمى فرعى يضم دولتى وادى النيل العربيتين (مصر والسودان) ، وآخر يضم دول المغرب العربى الخمس ، وثالث يضم دول منطقة الخليج العربى ، وتجمع رابع يشمل دول منطقة الهلال الخصيب ، وأن تكون مثل هذه التجمعات بمثابة خطوات جزئية أولية على طريق تحقيق التكامل الأقليمى الشامل فيما بين الأقطار العربية ٠ وواقع الأمر أن تحقيق التكامل الأقليمى من خلال الأخذ بمنهج النظام الأقليمى الفرعى تمهيدا لتحقيق التكامل الأقليمى الأشمل يمكن أن يكون مقبولا وذا جدوى فى معالجة قضية التجزئة العربية ، وذلك بالنظر الى وجود العديد من الروابط الجغرافية والتاريخية والثقافية التى تربط بين دول كل تجمع من التجمعات الأربعة المشار اليها ٠ ويساعد على ذلك أيضا حقيقة أن هناك نصا صريحا فى ميثاق جامعة

الدول العربية (م : ٩) يسوغ لدولتين أو أكثر من الدول الأعضاء امكانية الاتفاق على انشاء أية تنظيمات جماعية يكون من شأنها جعل الروابط فيما بينها أقوى مما هى عليه طبقا لأحكام الميثاق الحالى . ولعل التجمعات العربية المحدودة القائمة فى الوقت الحاضر ـ وبخاصة تجمعى دول مجلس التعاون الخليجى ودول اتحاد المغرب العربى ـ هى بمثابة تجسيد لهذه الفكرة التى تقوم عليها نظرية النظام الأقليمى الفرعى (١٨) .

المطلب الثانى

مقومات التكامل الأقليمى العربى

بادىء ذى بدء ، يمكن القول بأن أى عمل جماعى منظم يفترض ـ منطقا وواقعا ـ اشتراك أطرافه فى عدد من الأسس والمقومات بصرف النظر عن طبيعتها ومداها . يصدق هذا على أغلب التنظيمات الدولية الجماعية أو الأقليمية (القديم منها والمعاصر ، السياسى وغير السياسى العام أو المتخصص) . بل لعلنا لا نبالغ اذا قلنا بأن تحديد اختصاصات مثل هذه التنظيمات وبيان مقاصدها مرتهن الى حد بعيد بمدى توافر هذه المقومات أو تلك الأسس المشتركة . ومن الأسس والمقومات اللازمة لأى مشروع تكاملى أو وحدوى منظم : وجود حد أدنى من التجانس والتوافق الثقافى والحضارى بصفة عامة فيما بين الوحدات أو الكيانات السياسية المعنية ، توافر درجة من التواصل الجغرافى بحيث يضم هذه الوحدات أو الكيانات نطاق أقليمى واحد يسمح بامكانية

اتصالها وتواصلها مع بعضها البعض ، توافر حد أدنى من المصالح المشتركة والتحديات المشابهة بما يكفل لها ـ فى التحليل الأخير ـ نوعا من الاتفاق حول الأهداف المرجوة من وراء الاقدام على أى مشروع تكاملى .

وحيث أن التحليل سيعرض ـ فى ضوء ماسبق ـ لأهم ما يتوافر للتكامل العربى من مقومات وامكانات ، فقد يكون من الملائم ـ وخاصة بالنظر الى ماحققه التنظيم الدولى الاقليمى لأوربا الغربية من خطوات ايجابية ملموسة سواء على مستوى العلاقات فيما بين الدول الأوربية ذاتها أو على مستوى العلاقات الخارجية لهذه الدول ـ أن نقف أولا على أهم ما يتوافر لهذه التنظيمات الأوربية من مقومات كفلت لها النجاح والفاعلية بدرجة ملموسة ومعتبرة .

١ ـ مقومات التنظيم الدولى الأوربى :

يمكن القول بصفة عامة بأن التنظيم الدولى الأوربى بوصفه عملا جماعيا مشتركا قد تهيأت له مجموعة من المقومات والأسس يمكن ايجاز أهمها فى : الدور التاريخى المتميز لأوربا فى العلاقات الدولية ، الترابط الجغرافى فيما بين دول الجماعة ، فضلا عن الانتماء الحضارى الواحد .

(أ) الدور التاريخى لأوربا كدافع للتكامل الأقليمى:

من المعلوم أن أوربا الغربية فى فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى كانت هى القوة المهيمنة على حركة الأحداث فى العالم . وليس أدل على ذلك من حقيقة أن

خريطة العالم المعاصر قد تم صنعها فى مؤتمرات دولية عقدت فى أوربا بل أقتصرت فى عضويتها على الدول الأوربية ذاتها ، حتى ليمكن القول بأن القانون الدولى المعاصر ، فى جوهره قانون أوربى النشأة قصد به أساسا تنظيم العلاقات فيما بين جماعة الدول الأوربية بوصفها الدول التى تكون فى مجموعها · ماكان يوصف «بالعالم المتمدين» Civilized Nations

وغنى عن البيان ، أيضا ، أن الحربين العالميتين ولاسيما الثانية منهما قد تمخضتا عن بروز قوى دولية جديدة — تمثلت أساسا وحتى الوقت الحاضر فى الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى — على حساب الدور الأوربى وفاعليته فى توجيه السياسة الدولية · وفى قول أخر، فلقد انتقل مركز الثقل والتأثير فى العلاقات الدولية الى قطبين جديدين متنافسين ، الأمر الذى أدى الى انحسار الدور الأوربى بل انقسام الدول الأوربية فيما بينها وتبعيتها الى احدى القوتين المتنافستين · بيد أن هذا الدور التاريخى لأوربا قد عبر عن نوع من الأستمرارية تمثلت — الى حد كبير — فى موقف فرنسا وخاصة فى عهد ديجول حيال سياسات حلف الأطلنطى بصفة عامة وحيال الدور الأمريكى المهيمن فى اطار التحالف الغربى على وجه الخصوص · واتصالا بهذه الاستمرارية ، جاء اتجاه الدول الأوربية نحو اقامة تنظيمات جماعية بهدف تحقيق التكامل فيما بينها فى المجال الاقتصادى تمهيدا للانطلاق منه الى وحدة أوربا الشاملة التى تكفل لها فى النهاية استعادة دورها التاريخى فى نطاق العلاقات الدولية · ومن جهة ثانية، وبالنظر الى بعض «مظاهر الضعف» التى شهدها كل من

القطبين الكبيرين · الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى بذلت أوربا محاولات لاستعادة دورها على الساحة الدولية · يتضح ذلك — مثلا فى موقفها المستقل حيال العديد من القضايا الدولية ذات الأهمية كقضية الشرق الأوسط أو قضية الصراع العربى الاسرائيلى بصفة خاصة ·

نخلص اذن ، الى القول بأن حرص دول أوربا الغربية على استعادة دورها التاريخى الفاعل فى كل مايتصل بتوجيه وضبط حركة الأحداث على الصعيد الدولى يشكل — وبحق — أحد المقومات الأساسية التى ينبنى عليها مشروعها التكاملى (١٩) ·

(ب) الترابط الجغرافى :

مما لاشك فيه أن الجوار الجغرافى يشكل واحدا من أهم المقومات الضرورية لقيام أى تجمع أقليمى حتى أن الأقليمية Regionalism عدت — وبحق — مرادفة للترابط الجغرافى (٢٠) · ومرد ذلك الى أن واقعة الجوار الجغرافى يفترض فيها أنها تضمن حدا أدنى من التقاء المصالح واتفاق الأهداف وتخلق قدرا من القيم والأنماط السلوكية المشتركة ، على نحو يجعل من قيام تنظيم أو تجمع يضم الدول المنتمية الى منطقة جغرافية واحدة أمرا واردا فيما يتعلق بامكانية النهوض بهذه المصالح والأهداف المشتركة · وليس بخاف أهمية العامل الجغرافى فى قيام العديد من التنظيمات الدولية الأقليمية كما هو الحال بالنسبة لجامعة الدول العربية ومنظمة الدول الأمريكية ومنظمة الوحدة الأفريقية ، والجماعة

الأوربية وغيرها من التجماعات الدولية الاقليمية التى أصبحت أحدى الظواهر المميزة للنظام الدولى المعاصر بالمقارنة بما كان عليه الحال خلال الفترة التى سبقت قيام الحرب العالمية الثانية ٠

وتبدو أهمية الترابط الجغرافى كأحد مقومات التكامل الأقليمى بين مجموعة من الدول بصورة واضحة فى نطاق التنظيمات الخاصة بدول الجماعة الأوربية ، حيث أن الدول الأعضاء فى هذه التنظيمات يضمها نطاق جغرافى واحد يمثل فى حقيقته اقليما «متصلا» وان تعددت وحداته السياسية ٠

وبعبارة أكثر تفصيلا ، يمكن القول بأن العامل الجغرافى كان ، سواء فيما يتصل بجانبه الايجابى الذى يتمثل فى تنوع الموارد والظروف أو فى جانبه السلبى المتمثل فى التنافس والصراع ٠٠٠٠ ، كان له الفضل فى حث الدول الأوربية على التفكير فى الانضواء تحت مظلة تنظيمية واحدة تمكنها من التغلب على مواطن الضعف واستثمار جوانب القوة ، ولاسيما وأن التنوع يفترض فى ذاته الاتجاه نحو التوحد باشكاله المختلفة ومستوياته المتعددة ٠

(ج) الانتماء الحضارى :

غنى عن البيان أن الرابطة الحضارية الواحدة ، شانها فى ذلك شان علاقة الجوار الجغرافى ، تخلق اطارا مشتركا من القيم والمثالية مما يسمح بالالتقاء والتفاهم بين الوحدات المنتمية الى هذه الرابطة

الحضارية ٠ وغنى عن البيان أيضا أن الدول الأوربية ، وان تعددت نظمها القانونية والاجتماعية (نظام القانون العام أو النظام الانجلوسكسونى ، ونظام القانون المدنى أو النظام القارى الى جانب النظام القانونى الجرمانى) ، الا أنها تنتمى من حيث الأصل الى اطار حضارى واحد ونعنى به التراث اليونانى والتقاليد الرومانية المسيحية والفكر السياسى لعصر النهضة وقيم المادية والرأسمالية المعاصرة ٠

واذا كانت وحدة الأنتماء الحضارى لم تحل دون نشوب العديد من علاقات التنافس — بل الحروب الطاحنة — بين الدول الأوربية ، الا أن هذه الدول سرعان ما وجدت فى هذه الرابطة الحضارية التى تجمعها وسيلة لفرض هيمنتها ووصايتها على غير الشعوب الأوربية بزعم النهوض بها الى مصاف الأمم المتمدينة ٠ وبعبارة أخرى ، يمكن القول بأن هذا الأنتماء الحضارى كان بمثابة « السند الأخلاقى » لتبرير الظاهرة الاستعمارية ولتبرير ماسمى بمسئولية الرجل الأبيض فى حمل عبء الأمانة الانسانية المقدسة (٢١) ٠ واذا كانت طبيعة العلاقات الدولية المعاصرة لم تعد تقبل ، لاعتبارات كثيرة ، تكرار الظاهرة الاستعمارية على النحو الذى تمت به فى الماضى ، الا أن انتماء الدول الأوربية الى نسق حضارى واحد من شأنه ولاشك أن يخلق أرضية مشتركة للتفاهم والحوار فى سياساتها الخارجية ويدعم — من ثم — مكانتها الدولية فى عالم يحكمه منطق التكتلات والعمل الجماعى ٠ ولذلك ، فليس من قبيل المصادفة تعدد محاولات الدول الأوربية ، وخاصة الغربية منها — للتكامل والتجمع من أجل بلورة

«هوية» أوربية واحدة فى اطار ما يشار اليه الآن بـ «البيت الأوربى الكبير» ٠

٢ ـ مقومات العمل العربى المشترك :

يتبين مما سبق أن توافر عدد من المقومات المشتركة كان وراء نجاح تجربة التنظيم الدولى الأوربى ، الأمر الذى يثير التساؤل حول دلالة هذه الخبرة الأوربية بالنسبة لامكانيات نجاح العمل العربى المشترك ٠ وبعبارة أخرى ، فان توافر هذا القدر من مقومات التكامل لدى الدول الأوربية ، يجعلنا نتساءل بشأن مدى توافر مثل هذه المقومات لدى الأقطار العربية ، وعما اذا كان توافرها يكفى ـ فى ذاته ـ للنهوض بالمشروع التكاملى العربى ، أم أن الأمر يتوقف ـ فى التحليل الأخير ـ على مدى ادراك القيادات السياسية فى الأقطار العربية بأهمية وضرورة انجاز هذا المشروع ٠

وواقع الأمر أن مايمكن تسميته بالحد الأدنى من الأسس والمقومات اللازمة لقيام أى مشروع تكاملى أو وحدوى بين الأقطار العربية يعد متوافرا ـ بدرجة معقولة ومناسبة ـ لدى هذه الأقطار ، وربما بالقدر الذى يندر تحققه بالنسبة لأية مجموعة أخرى من الدول فى أية منطقة من العالم (٣٣) ٠

فغنى عن البيان ، أن العرب جميعا ينتمون الى اطار حضارى واحد هو الحضارة العربية الاسلامية التى تقوم بدورها على روابط اللغة والدين والتاريخ المشترك ٠ فقد شكلت اللغة العربية بوصفها لغة الغالبية

العظمى للأقطار العربية رباطا وثيقا يؤلف بين الجماعة العربية ووعاء انسانيا وحضاريا تختزن فيه هذه الجماعة ذكرياتها وتجاربها وتصوغ من خلالها أمالها تطلعاتها وطموحاتها ، فضلا عن أنها ـ أى اللغة العربية ـ كانت وماتزال من بين العوامل التى توحد العرب وتساعد على استيعاب الأقليات الموجودة فى المنطقة ٠ ولهذا كانت اللغة العربية بوصفها لغة تخاطب ، ولغة علمية ودولية فضلا عن كونها لغة قومية وارتباطها بالاسلام مع قابليتها للتطور ـ كانت وماتزال تمثل القاعدة الأولى لأى عمل عربى مشترك (٣٣) ٠

ومن ناحية أخرى : فقد تميزت الأمة العربية ـ منذ ظهورها وحتى قبيل الحرب العالمية الأولى ـ بوحدة تاريخها ، وذلك نتيجة لكون نظام الحكم الذى سادها فى تلك الفترة قد بنى أساسا على مبادىء وأحكام الشريعة الاسلامية التى تجعل من الوحدة الأصل العام للعلاقات التى تجمع بين كافة الكيانات والوحدات الاسلامية ٠ ومما لاشك فيه أنه كان لمرور العرب بتلك التجربة التاريخية المتميزة أثر كبير فى توحيد ألامهم لدى تعاملهم مع فترة التجزئة والضعف والاستعمار ، وفى توحيد أمالهم وطموحاتهم فى ضرورة العمل على تجاوز تلك الخبرة والتطلع لاستعادة مجد العرب ونفوذهم وقوتهم ٠ فوحدة التاريخ اذن تولد نوعا من التقارب فى العواطف والنزعات كما تخلق درجة من التماثل فى المفاخر والمآثر الى جانب الاشتراك فى الآلام وفى الأمانى بما يساعد على تجاوز هذه الآلام والانطلاق نحو غد أفضل (٣٤) ٠

ومن ناحية ثالثة ، يمكن القول بأن الاسلام لم يمثل فى حقيقة الأمر أعظم حدث فى تاريخ العرب القومى فحسب ، وانما كان أيضا - وفضلا عن ذلك - بمثابة القاعدة الصلبة التى بنيت عليها حضارتهم على امتداد هذا التاريخ ٠

وفيما يتعلق بالدور الايجابى للاسلام فى دفع حركة العمل التكاملى فيما بين الأقطار العربية ، بل وفيما بين الأقطار الاسلامية على وجه العموم ، فانه تجدر الاشارة الى ملاحظتين أساسيتين : أما الملاحظة الأولى ، فتتعلق بحقيقة أن مفهوم الدين «الاسلامى» يتسع - فى هذا المقام - ليشمل اللغة العربية التى كان للفتوحات الاسلامية الفضل الأكبر فى انتشارها وتدعيمها وتطورها ، كما يشمل هذا المفهوم أيضا تاريخ العرب الذى لايمكن فصله بحال عن تاريخ الاسلام فى ظهوره وانتشاره واستقراره فى نطاق جغرافى وثقافى محدد٠ وبعبارة أخرى ، فان مفهوم الدين من وجهة النظر المتعلقة بالعمل التكاملى يتجاوز نطاق مباشرة الشعائر الدينية ليمثل - وبحق - نطاقا ومنهجا شاملا للحياة الانسانية برمتها الأمر الذى يجعل القبطى المصرى أو المسيحى اللبنانى - مثلا - مندمجا فى اطار الحضارة العربية الاسلامية (٢٥) ٠

أما الملاحظة الثانية التى يتعين الاشارة اليها فيما يتصل بدور الدين فى دفع العمل التكاملى قدما الى الأمام ، فتتمثل فى حقيقة أن الاسلام يجعل من وحدة الشعوب الاسلامية ، وان اتسعت الأقاليم التى تضمها وترامت أطرافها ، هى الأصل العام الذى يجب أن ينبنى

عليه حال المسلمين ٠ ومن ناحية أخرى ، فان الاسلام يدعو المسلمين - على أختلاف أجناسهم - الى الاتصال بغيرهم والدخول معهم فى علاقات تهدف الى نشر الدعوة والتمكين لمبادىء الحق والعدل فى الأرض ٠ زد على ذلك ، أن الاسلام يتضمن العديد من الأحكام والقواعد التى تتواءم أو بالأحرى تستجيب حتى مع واقع انقسام المسلمين الى وحدات وكيانات صغيرة ومتعددة ٠ ومن أدلة ذلك تلك الأحكام التى حوتها آيات القرآن الكريم والأحاديث النبوية الصحيحة ، والتى تحض على وجوب العمل الحثيث من أجل تحقيق التكافل والتعاون وتبادل المنافع فيما بين المسلمين بغض النظر عن تعدد أوطانهم وترامى أقاليمهم ، مع وجوب اعمال مبدأ الصلح والوساطة لحل ماقد ينشأ بينهم من منازعات وخصومات (٢٦) ٠

ومؤدى ماسبق ، أن الاسلام ، فيما يتصل بمشاريع وخطوات تحقيق التكامل والتوحد السياسى سواء فيما بين الأقطار العربية أو على مستوى العلاقات فيما بين الأقطار الاسلامية على وجه العموم ، يقتضى من المسلمين فى علاقاتهم المتبادلة وجوب النظر الى مفهومى السيادة والاستقلال نظرة مغايرة لما هو مستقر وسائد فى نطاق القانون الدولى الوضعى ، بحيث لا تقف مثل هذه المفاهيم فى معناها الجامد أو المطلق حجر عثرة أمام مسيرة العمل التكاملى أو التوحد السياسى فيما بين الأقطار الاسلامية ٠

وخلاصة القول أذن أن التكامل سواء فى معناه العام والواسع الذى يستغرق كافة أشكال العلاقات

فيما بين الأقطار الاسلامية أو فى مفهومه الأقليمى أو الضيق الذى يقتصر فى نطاقه واهدافه على عدد محدود من هذه الأقطار ، لا يعدو فى جوهره — ومن وجهة نظر ماحواه الاسلام من أحكام وقواعد — أن يكون وسيلة أو أداة تنهض من خلالها الأقطار الاسلامية التى تعانى من واقع التجزئه والانقسام ، وتسمو بها — أى بهذه الأقطار — الى مرتبة الوحدة السياسية الشاملة ·

أمافيما يتصل بالرابطة الجغرافية ودورها فى تحقيق التكامل الأقليمى ، فالمعلوم فى هذا الشأن أن الأقطار العربية يضمها جميعا أقليم جغرافى واحد يشمل رقعة كبيرة متصلة من الخليج العربى الى المحيط الأطلسى ، فضلا عن أنه لاتوجد حدود طبيعية — تفصل أجزاءه عن بعضها ، الأمر الذى ساعد على تدفق الهجرات المستمرة بين الأجزاء الداخلية فى الوطن العربى عبر التاريخ وتلاقى حضاراته القديمة وتأثرها ببعضها ، ثم اندماج السكان فى بعضهم وصهرهم فى بوتقة الاسلام والحضارة الاسلامية ، هذا ناهيك عن أن الحدود السياسية التى تفصل فى الوقت الحاضر ما بين الأقطار العربية ليست من صنعها هى بل من صنع الاستعمار الذى فرضها عليهم فى فترات الضعف التى عاشها العرب أبان انتشار الاستعمار الأوربى القديم والمعاصر · ولهذا فليس من المبالغة القول بأن الجوار الجغرافى واتصال «الاقليم العربى» فى كافة أجزائه وتشابك أطرافه وارتباط الوحدات والكيانات السياسية القائمة فيه بروابط وصلات قوية من شأنه أن يشكل عنصرا ايجابيا وفعالا من حيث اتاحة السبيل أمام أية خطوة جادة

وملموسة على طريق تحقيق التكامل الأقليمى فيما بين الأقطار العربية (٢٧) ·

وواقع الأمر ، أن الحديث عن أهمية العامل الجغرافى ودوره فى تيسير عملية التكامل الأقليمى فيما بين الأقطار العربية لاينبغى — بحال — أن يجعلنا نغفل أو حتى نقلل من الخطورة الكبيرة التى يمثلها وجود اسرائيل وزرعها فى منطقة القلب بالنسبة لشعوب الأمة العربية · فلا خلاف على أن اسرائيل قد أصبحت منذ قيامها تشكل عقبة كؤود تحول دون الالتقاء العضوى أو المكانى بين أقطار العالم العربى فى مشرقه ومغربه ·

وأخيرا ، يتعين القول بأن الاطار الحضارى كأساس لقيام التكامل الأقليمى أو الوحدة فيما بين الأقطار العربية لايكفى — على الرغم من أهميته المعتبرة ، لتحقيق هذا التكامل أو تلك الوحدة ، وانما يلزم أدراك العرب بوجود مصالح مشتركة وأساسية تجمعهم · وبعبارة أخرى ، فانه على الرغم من توافر المقومات المشار اليها على امتداد التاريخ العربى الاسلامى ، فقد شهد العرب أوضاعا متباينة ومتفاوته من الوحدة والتجزئة أو الاتفاق والاختلاف فيما بينهم · وبعبارة أكثر تحديدا ، يمكن القول بأنه بصرف النظر عن وحدة الدين واللغة والتاريخ ، فان ثمة تعددا فى المذاهب وتنوعا فى اللهجات ، فضلا عن وقوع العديد من الخصومات والعداوات فيما بين الأقطار العربية ·

ومن هنا تأتى أهمية البحث فى مقومات التكامل

الأقليمى العربى من منظور المصلحة القومية المشتركة للأقطار العربية قاطبة ٠

وواقع الأمر أنه اذا كانت المصلحة القومية فى جوهرها — وبصرف النظر عن تعدد وتنوع التعريفات المقدمة لهذا المفهوم — تقوم على الحفاظ على قوة «الدولة» وتدعيم قوتها ، فانه يمكن القول بتوافر العناصر والتحديات التى تسمح بوجود مايمكن تسميته «بالمصلحة المشتركة» للأقطار العربية ٠ يتمثل ذلك فى اعتبارات الصراع العربى الاسرائيلى وفى عناصر التهديد الداخلى الناشئة عن الأمتداد الأقليمى للمنطقة العربية ، وطول الشواطىء العربية ، والتركز السكانى فى مناطق محدودة ، والتفاوت فى الأوضاع والأحوال الاقتصادية ، عدم تناسب توزيع السكان مع توزيع الموارد ، منطق الأقليات وتزايد المناداة بحق تقرير المصير ، انخفاض المستوى الثقافى لدى قطاعات عريضة من الرأى العام ، والاعتماد على استيراد السلاح من الخارج ، الاختلافات الايديولوجية وتناقضات المصالح الشخصية بين أقطار الوطن العربى ، فضلا عن حالات عدم الاستقرار داخل بعض هذه الأقطار ٠

ومما لاشك فيه أن وجود مثل هذه العناصر وتنوع مصادر التهديدات المشار اليها يمكن أن يكون «مصلحة قومية مشتركة» للأقطار العربية جميعها تعمل فى اتجاه تكثيف الجهود من أجل ابعاد هذا التهديد والاستفادة — بأقصى درجة ممكنة — من الموارد والامكانات والطاقات المتاحة والمهيئة بذاتها للعمل العربى المشترك ، بما يضمن للعرب تبوء مكانة مرموقة

داخل النظام الدولى ، ويمكنهم من مواجهة أزماتهم وتحدياتهم بشكل ايجابى وفعال (٢٨) ٠ وبعبارة أخرى ، فان توافر العناصر والمقومات الايجابية اللازمة للقيام بأى مشروع وحدوى أو تكاملى على المستوى العربى فضلا عن العناصر والتحديات التى تعمل ضد اتجاه الوحدة والتكامل من شأنه أن يدفع بالعرب لادراك حقيقة كل هذه العناصر والعمل على تطويرها واستثمارها على النحو الذى يدفع بهم قدما على طريق الوحدة والتكامل وهذا مايقتضى — فى التحليل الأخير — توافر «الارادة السياسية» لدى القيادات والشعوب العربية للاضطلاع بهذا الدور الحيوى والهام ٠

وواقع الأمر أن الحديث عن وجود دور متميز للارادة السياسية فى النهوض بمشروع التكامل العربى أنما يكتسب أهمية خاصة بالنظر الى طبيعة النظم السياسية العربية — شأنها فى ذلك شأن النظم السياسية فى مختلف دول العالم الثالث والدول حديثة العهد بالاستقلال عموما — التى تميل دائما الى تركيز سلطة اتخاذ القرار السياسى فى يد القيادات العليا وحدها ٠

المبحث الثانى

أزمة التكامل العربى ووسائل النهوض به فى ضوء تجربة التكامل الأقليمى لدول الجماعة الأوربية

يمكن القول ، فى ضوء ماسبق ، بأنه على الرغم من توافر العديد من المقومات والعناصر الايجابية اللازمة للارتقاء بالعمل العربى الجماعى ، الا أن الواقع العربى ـ الجماعى أو المحدود أو حتى الثنائى ـ لم يشهد بعد ظهور تجربة تكاملية ذات شأن تجسد بشكل ملموس وفعال مثل هذه المقومات أو تلك العناصر الايجابية . وبعبارة أخرى ، فان العمل العربى الجماعى بمستوياته المختلفة ، وعلى الرغم من توافر كل مقومات التكامل سالفة الذكر ، يعيش ولا شك أزمة حقيقية ومتعددة الأبعاد ، الأمر الذى يثير ضرورة البحث فى أسبابها وجذورها ومن ثم محاولة تلمس الحلول المناسبة لها ، مسترشدين فى ذلك بدلالات خبرة دول الجماعة الأوربية فى تجاوز ظروفها وأوضاعها وقطع خطوات ملموسة فى مجال التنظيم الدولى الأقليمى .

وعلى ذلك ، فان البحث فى أنسب الوسائل وأكثرها فعالية للنهوض بالتكامل الأقليمى العربى ، يفترض تناول نقطتين رئيسيتين : الأولى ، وتتمثل فى ضرورة الوقوف على أهم الصعوبات التى ماتنفك بعد تشكل عقبة أساسية أمام أية محاولة جادة للتكامل فيما بين الأقطار العربية . أما النقطة الثانية ، فتنصرف الى تحديد وبيان أكثر الوسائل ملاءمة للنهوض بالعمل

العربى التكاملى مع الأخذ فى الاعتبار دروس الخبرة الأوربية فى مجال التكامل الأقليمى .

المطلب الأول

معوقات التكامل الأقليمى العربى : الطبيعة والخصائص

واقع الأمر ، أن التحليل السليم لأهم مشاكل التكامل الأقليمى العربى وما يعترضه من معوقات ، يقتضى بادىء ذى بدء ـ العمل على محاولة استكشاف السمات العامة لهذه المعوقات وتلك المشاكل والوقوف على طبيعتها وبما يعين على تحديد أهم وانسب الوسائل اللازمة لمواجهتها . وبعبارة أخرى ، فان تحديد الوسائل الأكثر ملاءمة للنهوض بالتكامل الأقليمى العربى ، يقتضى ـ ولاشك ـ محاولة فهم هذه المعوقات والتمييز بشأنها بين مايمكن اعتباره منها ذا طبيعة كامنة أو أصيلة ، وبين ما هو ذو طبيعة عارضة أو مؤقته ، وسواء أكانت هذه المعوقات ـ الأصيلة منها والعارضة ـ ترتد من حيث مصدرها الى البيئة العربية الداخلية أم الى البيئة الخارجية المحيطة .

ومرد ذلك التمييز أن ما قد يلزم اتخاذه من وسائل وخطوات لمواجهة العوامل ذات الطبيعة الأصيلة التى تعمل فى غير صالح التكامل الأقليمى العربى ، يختلف ولاشك عن تلك التى قد تصلح لازالة مايعترض مثل هذا العمل الجماعى من معوقات طارئة أو مؤقته ، على الأقل من حيث طبيعتها ومداها . وبالنظر الى أنه من المسلم به أن ثمة معوقات داخلية وخارجية تعترض طريق التكامل الأقليمى بصفة عامة ، بالنظر الى أن

هذه المعوقات الداخلية والخارجية تنطوى ـ منطقا وواقعا ـ على مايعد منها ذا طبيعة كامنة وما هو ذو طبيعة عارضة ومؤقتة ، لذا فقد يكون من الملائم ـ فى هذا الخصوص ـ أن يعرض التحليل لمعوقات التكامل الأقليمى العربى على مستويين :

الأول : ونعرض فيه لبيان الأسباب أو المعوقات النابعة من أو المرتبطة بالبيئة الداخلية العربية ·

الثانى : يقوم على بيان الأسباب المتصلة بالبيئة الخارجية المحيطة ·

١ ـ المعوقات الداخلية للتكامل الأقليمى العربى(٢٩):

اذا كان من المسلم به ، وبصفة عامة ، ان الاستعمار يأتى فى مقدمة العوامل التى أدت الى التجزئة السياسية لأقطار الوطن العربى ، الا أن التسليم بذلك ـ وبصرف النظر عن طبيعة العلاقة الجدلية بين الاستعمار وحالة التجزئة العربية هذه ـ لاينفى فى حقيقة الأمر بالضرورة وجود عوامل عديدة تتصل بالعرب أنفسهم كان لها أيضا دور غير محدود فى تكريس واقع هذه التجزئة وفى استمرار بقائها حتى بعد الحصول على الاستقلال، ومن ثم وقوفها كحجر عثرة أمام أية محاولة جادة لتحقيق التكامل الأقليمى فيما بين الأقطار العربية ·

ومن هذه العوامل : تغلب النزعة القطرية الضيقة على التوجه القومى (التمسك بمبدأ السيادة فى مفهومها الجامد والمطلق)، طبيعة النظم والسياسات العربية وما تتسم به من غياب الممارسة الديمقراطية الحقيقية، فضلا عن ضعف دور الرأى العام فى صنع هذه

السياسات وعدم قدرته على المشاركة بصورة فعالة فى الرقابة والتوجيه كنتيجة لازمة لافتقاده الأدوات الكافية لذلك ، تباين التركيبة الاجتماعية فى بعض الأقطار العربية فضلا عن التفاوت الكبير فى مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بين هذه الأقطار وبعضها البعض ، ··· كل ذلك ، بطبيعة الحال ، دون التقليل من أهمية دور الأثار السلبية التى خلفتها الظاهرة الاستعمارية ـ داخل الوطن العربى ـ من حيث خلق أنماط سلوكية معينة تعمل فى مجملها فى غير صالح التكامل بين أجزاء هذا الوطن الواحد ، وذلك على النحو الذى سيلى بيانه عند الحديث عن دور المعوقات الخارجية فى اعتراض مسيرة التكامل الأقليمى العربى ·

ويعرض التحليل ، فيما يلى ، لهذه المعوقات سالفة الذكر كل على حده :

(أ) مبدأ السيادة واخفاق مشروعات التكامل بين الأقطار العربية :

لعله من قبيل تحصيل الحاصل القول ، بادىء ذى بدء، بأن مبدأ السيادة يشكل أحد المبادىء الأساسية التى تنهض عليها فكرة الدولة فى القانون الدولى العام · وغنى عن البيان ، أن هذا المبدأ له ـ من حيث التطبيق العملى ـ وجهان : الأول ، وينصرف الى علاقة الدولة، بوصفها وحدة سياسية مستقلة ، برعاياها وداخل نطاقها الأقليمى · ومفاد مبدأ السيادة ، فى هذا الخصوص ، التسليم بالحق الكامل لكل دولة فى أن تباشر على رعاياها وفى نطاق أقليمها كافة السلطات والاختصاصات

ذات الطابع السيادى ، دونما تدخل من جانب أية دولة أو جهة دولية أخرى الا فى الحدود التى تقضى بها قواعد القانون الدولى العام فى تطوره الراهن كالقواعد الخاصة بمركز الأجانب والقواعد المتعلقة بمعاملة الدبلوماسيين . أما الوجه الأخر لمبدأ السيادة ، فيتصل بعلاقة الدولة ـ أيضا بوصفها وحدة سياسية مستقلة ـ بغيرها من الدول والكيانات الدولية الأخرى . وينصرف مبدأ السيادة ، فى هذا الشأن ، الى ضرورة أن تقوم العلاقات بين أعضاء الجماعة الدولية على أساس من الاستقلال والمساواة وتأسيسا على ذلك ، صار لزاما على كل دولة أن تحترم السيادة الأقليمية والاستقلال السياسى للدول الأخرى ، وان تمتنع عن التدخل فى الشئون الداخلية لبعضها البعض (٣٠) .

وواقع الأمر ، أنه اذا كان الحرص على التمسك بمبدأ السيادة ـ فى وجهيه سالفى الذكر ـ يكاد يمثل القاسم المشترك بالنسبة لدول العالم قاطبة ، فالملاحظ أن دول العالم الثالث ـ خاصة بالنظر الى ضعفها فضلا عن حداثة عهدها بالاستقلال ـ تعتبر من أشد الدول حرصا على التمسك بهذا المبدأ (٣١) . وفى هذا المقام ، وفيما يتصل بالعالم العربى ، يلاحظ أنه على الرغم من حقيقة أن واقع التجزئة والانقسام الذى تعيشه الأقطار العربية أنما هو واقع فرضته القوى الأستعمارية ، بل حتى على الرغم من كون أن الحدود السياسية القائمة حاليا فيما بين هذه الأقطار لم يشارك العرب أنفسهم فى تعيينها وتخطيطها الا فيما ندر ، الا أن الأقطار المذكورة لاتمثل بأى حال استثناء من القاعدة العامة فيما يتعلق بالحرص الزائد على التمسك بمبدأ السيادة .

ويبرز هذا الحرص من جانب الدول العربية فى التمسك بمبدأ السيادة القطرية ، فى نطاق علاقاتها مع بعضها البعض ومن خلال المؤسسات القائمة للعمل العربى المشترك ، على مستويات عدة : فأولا ، من الملاحظ أن الدول العربية لم تتجاوب بعد وبالدرجة المطلوبة مع التطورات الكبيرة التى شهدها النظام الدولى المعاصر نتيجة للثورة التكنولوجية الهائلة ، والتى اقتضت ضرورة الأخذ بتفسير مرن وأكثر تطورا لمبدأ السيادة من شأنه أن يمكن الجماعة الدولية ـ مجتمعة أو على الأقل فى صورة تجمعات أقليمية محدودة ـ من مواجهة المخاطر والتحديات التى أضحت تتجاوز فى آثارها ومداها حدود ومقدرة كل دولة على حده (٣٢) . ومن ناحية ثانية ، يمكن القول أيضا بأن موقف العرب أزاء محاولات تحقيق التكامل الأقليمى فيما بينهم لم يكن متجاوبا ـ بدوره ـ مع حقيقة أن العمل التكاملى ـ بصرف النظر عن مستواه ـ يقتضى بطبيعته التخلى عن قدر مناسب ومعقول من «السيادة» فى مفهومها التقليدى والمطلق . وثالثا ، يلاحظ أن الأقطار العربية ـ وخاصة على المستوى الرسمى ـ لم تقف عند حد التمسك الشديد بمبدأ السيادة القطرية لكل منها ، بل عملت ـ من خلال مواقفها وسياستها المتواترة ازاء كل ما يتعلق بمشروعات التكامل الأقليمى فيما بينها ـ على تكريس هذا المبدأ أو بالاحرى عملت على ترجمته فى شكل صيغ وقوالب قانونية جامدة لاتتفق وطبيعة التطورات الدولية المعاصرة ولاتستجيب لظروف وأوضاع العالم العربى .

ومن الشواهد المهمة وذات الدلالة بالنسبة لاخفاق

مشروعات التكامل العربى كنتيجة للحرص الزائدعلى التمسك بمبدأ السيادة القطرية : الابقاء على قاعدة الاجماع واعتبارها القاعدة العامة المعمول بهاكصيغة لاتخاذ القرارات بالنسبة لمختلف الأجهزة والمنظمات المعنية بالعمل العربى الجماعى (٣٣) · ومؤدى ذلك ، أن يكون بوسع أى دولة عربية أن تحول ـ بمفردها وربما انطلاقا من وجهة النظر المتعلقة بمصالحها القطرية الضيقة ـ دون المضى قدما فى اتخاذ قرارات من شأنها دفع العمل العربى الجماعى قدما نحو التكامل · ويتصل بذلك ، من ناحية ثانية ، أن الأجهزة والمؤسسات المعنية بالعمل العربى المشترك ـ على كثرتها وتنوعها ـ لاتباشر فى حقيقة الأمر اختصاصات واضحة ومحددة ـ هذا ناهيك عن حقيقة انها لم تخول سلطات قوية وفعالة تمكنها من مباشرة مثل هذه الاختصاصات (٣٤) · ومن ناحية ثالثة ، فالملاحظ أيضا أن ثمة تباينا ظاهرا فى التشريعات الوطنية العربية فيما يتصل بالعناصر والمقومات المادية التى ينهض عليها أى مشروع للتكامل الأقليمى · ومن ذلك مثلا : أختلاف التشريعات العربية بالنسبة لموضوع تنظيم حركة انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال عبر الأقطار العربية واقرار الضمانات الكافية لها ، فضلا عن عدم وجود تشريعات عربية عامة موحدة تتمتع بقوة النفاذ المباشر والسريان الفعلى داخل أقاليم هذه الأقطار على نحو ما هو حادث فعلا فى نطاق دول الجماعة الأوربية (٣٥) · كذلك ، فان ثمة مظهرا أخر لوقوف مبدأ السيادة القطرية عقبة أمام محاولات تحقيق التكامل الأقليمى العربى ، ويتمثل هذا المظهر الأخير فى النظر الى الحدود الفاصلة بين الأقطار

العربية بوصفها حدودا دولية بالمعنى الدقيق والكامل ، الأمر الذى يعنى ـ بالتبعية ـ صعوبة انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال عبر هذه الحدود · وبعبارة أخرى ، فان الحدود السياسية فيما بين الأقطار العربية تضطلع ـ كنتيجة للتمسك بمبدأ السيادة ـ بذات الوظائف التى تضطلع بها الحدود السياسية التى تفصل بين دول لايتوافر لها الحد الأدنى اللازم من مقومات التكامل الأقليمى (٣٦) · وليس أدل على ذلك من حقيقة أن التشريعات الوطنية فى أى قطر عربى ـ وكقاعدة عامة ـ تنظر الى مواطنى الأقطار العربية الأخرى نظرتها الى الأجانب سواء بسواء من حيث التمتع بالحقوق والتحمل بالالتزامات (٣٧) ·

وفى ضوء كل ما سبق ، يمكن القول بأن العرب ـ من فرط حرصهم على التمسك بالسيادة القطرية ـ لم يخفقوا فقط فى استثمار وتوظيف مالديهم من امكانيات وموارد من أجل السير قدما على طريق انجاح مشروعهم الوحدوى ، بل أنهم أخفقوا أيضا حتى فى مواكبة التجارب الدولية الرائدة فى مجال التكامل الأقليمى وعلى رأسها ـ بطبيعة الحال ـ ماقطعته أوروبا الغربية من خطوات تكاملية فعالة وملموسة على طريق وحدتها الأقتصادية الشاملة مع نهاية عام ١٩٩٢ · وبعبارة أخرى ، ففى حين شكل مبدأ السيادة فى مفهومه التقليدى عقبة كؤود أمام أى امكانية للنهوض بالعمل العربى الجماعى ، قطعت أوروبا الغربية أشواطا بعيدة فى مجال تحقيق درجة معقولة ومناسبة من المواءمة بين مبدأ السيادة القومية من ناحية وبين التطورات الدولية

الراهنة ومقتضيات الأمن الأقليمى ومنطق المصالح المشتركة من ناحية أخرى . وقد تبدى هذا النجاح الأوروبى الملحوظ ، وبصفة أساسية ، فيما أنشأته دول الجماعة من أجهزة ومؤسسات مشتركة خولت سلطات واختصاصات واسعة ومحددة ، فضلا عما طورته - أى دول الجماعة - من تشريعات عامة وموحدة تسمو من حيث قوتها ونفاذها على التشريعات الوطنية فى كل منها . وكذلك ، فقد نجحت دول الجماعة - ومن خلال منطق العمل التدرجى - فى أن تجعل الحدود السياسية الفاصلة بينها أشبه بالخطوط الادارية التى لاتكاد تعوق بأى حال حركة انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال - بوصفها من أهم مظاهر العمل التكاملى - عبر أقاليمها (٣٨) .

(ب) طبيعة النظم السياسية العربية :

تتسم النظم السياسية العربية - شأنها فى ذلك شأن العديد من النظم السياسية فى دول العالم الثالث - بمجموعة من السمات أو الخصائص التى تمثل فى مجملها ، ولا شك ، أحدى العقبات الرئيسية التى تحول دون المضى قدما على طريق التكامل الأقليمى (٣٩) . ومن أبرز هذه السمات : غلبة الطابع الشخصى وما يرتبط بذلك من عدم وجود مؤسسات فعالة سواء على مستوى صنع القرار السياسى أو على مستوى الرقابة على أعمال السلطات العامة وبصفة خاصة السلطة التنفيذية وعدم وجود فصل واضح بين السلطات الثلاث : التشريعية والتنفيذية والقضائية ، فضلا عن غياب أى دور فعال للرأى العام على أختلاف مستوياته فى هذا

الخصوص . يضاف الى ذلك غلبة الطابع الشمولى على النظم السياسية العربية وماله من دلالة بالنسبة لانتفاء التعددية السياسية بمعناها الحقيقى والمتمثل فى الأخذ بمنطق الحوار وافساح المجال للرأى الآخر . وأخيرا ، فان من شأن غلبة الطابع الشمولى على هذه النظم سيطرة الرأى الواحد وتحول القيادات السياسية فيها لتصير بمثابة «قطب الرحى» فى النظام السياسى وما يعنيه ذلك كله من أن تصبح السياسة العامة للدولة فيما يتعلق بتحديد أولوياتها وأدوات تنفيذها رهنا بارادة الحاكم حتى أنه ليصعب القول - فى التحليل الأخير - بوجود مايمكن أن نطلق عليه «ثوابت» أو «توجهات» عامة فى مجال صنع واتخاذ القرارات السياسية فى النظم العربية على وجه العموم (٤٠) .

ولاشك أنه كان من نتائج ذلك كله غياب أى ممارسة «حقيقية» و «فعالة» للديمقراطية بوصفها منهج حياة يقوم على تنظيم العلاقات بين أفراد المجتمع الواحد حكاما ومحكومين على أساس من المساواة وحرية التعبير وعدم التميز والأحساس بالمسؤلية الجماعية تجاه قضايا المجتمع ومشكلاته ، بما يكفل فى المقام الأخير النهوض بهذا المجتمع والارتقاء به . ومما لاشك فيه أيضا أن غياب أو حتى مجرد ضعف الممارسة الديمقراطية فى معناها السابق ، سواء على مستوى كل قطر عربى على حده أو على مستوى العلاقات فيما بين الأقطار العربية مجتمعة أو حتى بصورة محدودة ، كان بدوره من أهم الأسباب التى حالت دون فاعلية العمل العربى المشترك على أختلاف مستوياته (٤١) .

واذا كان ثمة اتجاه «ضعيف» يذهب ـ مستشهدا فى ذلك ببعض التجارب الوحدوية القومية كتجربة الوحدة الألمانية وتجربة الوحدة الايطالية فى القرن التاسع عشر ـ الى القول بامكان تحقيق التوحد السياسى أو التكامل سواء على المستوى الداخلى الواحد للوحدة السياسية أو على مستوى عدد من الوحدات السياسية المتجاورة بأسلوب غير ديمقراطى أو من خلال استخدام أدوات القسر والاكراه (٤٢) ، الا أن استقراء خبرة العمل الجماعى على المستوى الأقليمى على وجه الخصوص يكشف ـ ولاشك ـ عن حقيقة أن وجود دور ايجابى للفرد فى صنع واتخاذ القرار السياسى فى مجتمعه قمين بأن يدفع الشعب فى مجموعه ـ ولو على المدى البعيد ـ فى اتجاه العمل المشترك . وبعبارة أخرى، فان الديمقراطية تعد بمثابة المقدمة الضرورية لاية خطوة فعالة على طريق التكامل ليس فقط على مستوى مجموعة من الوحدات السياسية المستقلة (التكامل الأقليمى) ، بل وأيضا على مستوى الوحدة السياسية الواحدة (التكامل القومى National - Integration) ومرد ذلك الى أن الديمقراطية من شأنها أن تعمل على ترسيخ الأحساس لدى الأفراد بالمسؤولية الجماعية تجاه كل ما يتعلق بقضايا الوطن بصفة عامة (٤٣) . وتأسيسا على ذلك، يمكن القول بأن غياب وعدم ترسخ الفكرة الديمقراطية فى الممارسة السياسية داخل الأقطار العربية سواء على مستوى كل قطر عربى على حده أو على مستوى العلاقات فيما بين الأقطار العربية (فى اطار جامعة الدول العربية مثلا) كان ـ ولاشك ـ احدى العقبات الرئيسية التى حالت دون نجاح مشروعات التكامل

القطرى داخل الوطن العربى على المستويين القطرى والأقليمى معا :

فعلى المستوى القطرى يلاحظ عدم قدرة بعض الدول العربية على استيعاب الاقليات الموجودة بها فضلا عن ضعف أن لم يكن غياب أى دور فعال للمؤسسات الديمقراطية بمعناها سالف الذكر (٤٤) . أما على المستوى الأقليمى أو الجماعى فتبرز أهم مظاهر غياب الممارسة الديمقراطية فى العديد من الأجهزة والمؤسسات ذات الصلة بالعمل العربى وكذا فى القواعد التى تنبنى عليها : فبادىء ذى بدء يلاحظ أن انشاء مثل هذه المؤسسات والتنظيمات انما جاء بقرارات عليا غالبا ماتوصف بكونها قرارات «عفوية» الأمر الذى يجعل منها فى التحليل الأخير ، مجرد أجهزة ومؤسسات عديمة الفاعلية وخاصة بالنظر الى عدم تمتعها بسلطات واختصاصات واضحة ومحددة . ويمكن أن نضرب مثلا لذلك بمجلس التعاون العربى الذى شاركت فى تأسيسه فى فبراير ١٩٨٩ أربع دول عربية هى مصر والعراق واليمن والأردن . فالملاحظ أن الرأى العام فى هذه الأقطار بل وحتى القيادات والمؤسسات السياسية دون مستوى القيادة العليا قد فوجئت بالتوقيع على الاتفاقية المنشئة لهذا المجلس والتى لم يسبقها أى أعداد ، بل ولم تحاول القيادات المسئولة حتى مجرد استطلاع رأى الجماهير العربية فى الدول الأربع بشأن مدى ملائمة قيام التجمع المذكور . يضاف الى ذلك أن مثل هذه المؤسسات انما تنشأ ـ ونتيجة للاعتبارات السابقة ـ مؤقتة بطبيعتها ، فهى تزول بمجرد مايطرأ على العلاقات العربية

المشتركة من تغيرات على مستوى القيادات الحاكمة ولعل المثال النموذجى الذى يمكن أن يشار اليه فى هذا الخصوص هو ذلك المتعلق بمجلس التعاون العربى الرباعى سالف الذكر . اذ يمكن القول فى هذا الخصوص وبصفة عامة بأن هذا المجلس يكاد يكون قد انتهى «حكما» كنتيجة للأحداث التى نجمت عن «اجتياح» العراق لدولة الكويت واعلان ضمها اليه فى ٢ أغسطس ١٩٩٠ . والى جانب ذلك كله ، يلاحظ أن عملية صنع واتخاذ القرارات داخل هذه المؤسسات والتنظيمات العربية تقوم على مبدأ الاجماع الذى من شأنه ولا شك أن يتيح لأية دولة عربية بمفردها أن تحول دون اتخاذ خطوات ايجابية على طريق التكامل (٤٥) . وفوق ذلك كله ، فان من مظاهر غياب الممارسة الديمقراطية على مستوى العمل العربى الجماعى ماتشهده العلاقات فيما بين أقطار الوطن العربى من صراعات وتوترات غالبا مايتم التعامل معها باسلوب يكاد يفتقر الى منطق الحوار وتبادل الرأى (٤٦) .

ولاشك أن القول بأهمية العمل على ترسيخ الممارسة الديمقراطية على المستويين السابقين - القطرى والجماعى - بوصفها ضرورة ملحة لانجاح العمل التكاملى العربى أنما يجد سندا قويا فيما يستفاد من خبرة دول الجماعة الأوربية فى مجال التنظيم الدولى والتكامل الأقليمى . ففضلا عن اتباع الديمقراطية الليبرالية أسلوبا للحكم على مستوى نظمها السياسية ، أقامت هذه الدول - فى مجال التكامل الأقليمى -

مجموعة من الأجهزة والمؤسسات التى تستند الى أسس ومبادىء ديمقراطية تكفل لها - على نحو ما سيبين لاحقا - دورا فعالا فى تحقيق التكامل الأقليمى بمعناه الواسع بين دول الجماعة (٤٧) .

وفى ضوء ماسبق ، يمكن القول وبصفة عامة بأن أية محاولة جادة على طريق التكامل الأقليمى العربى ، بقدر ما تستوجب من العرب ضرورة التصدى للقوى الخارجية التى ما تنفك تحرص بشتى الوسائل على عرقلة محاولات التكامل فيما بين الأقطار العربية ، بقدر مايتعين على هذه الأقطار العمل أيضا على المستوى الداخلى من أجل ترسيخ القيم والمبادىء الديمقراطية خاصة وأن انتهاج مثل هذا الأسلوب الديمقراطى يعد ولاشك أحد العوامل الهامة التى تكفل - ولو على المستوى البعيد - حلا معقولا وملائما لمشاكل الأقليات التى تعانى منها بعض الأقطار العربية وهى المشاكل التى تقلل بدورها من فرص النجاح بالنسبة لمشروعات التكامل العربى .

(ج) التركيبة الاجتماعية فى الأقطار العربية :

لاشك أن التركيبة الاجتماعية للأقطار العربية تعرف مجموعة من التباينات تتصل فى حقيقة الأمر بما يحد من مقومات العمل العربى الجماعى . وبعبارة أخرى ، فاذا كان ثمة عوامل معينة كاللغة والأصل العرقى والدين ، بالاضافة الى واقع التفاوت فى درجة النمو الاقتصادى والتنوع فى الموارد ، تشكل وبحق أهم مقومات العمل العربى التكاملى ، الا أنه توجد

ـ على الرغم من ذلك ـ بعض مظاهر الاختلاف ذات الصلة بهذه المقومات سالفة الذكر والتى قد تخلق بدورها بعض الصعوبات أمام امكانية تطوير العمل العربى الجماعى بشكل ايجابى · وتفصيل ذلك أنه اذا كانت اللغة العربية تمثل لغة الغالبية العظمى للشعوب العربية الأمر الذى يجعل منها أحد أهم مقومات العمل الجماعى ، الا أنه توجد بعض اللغات الأخرى محدودة الانتشار كاللغة الكردية فى شمال العراق وكلغة البربر فى بلاد المغرب العربى ولغة قبائل جنوب وغرب السودان (٤٨) · كذلك ، فالى جانب كون أن الاسلام يمثل دين غالبية السكان فى الوطن العربى الا أنه توجد ـ أيضا ـ أقليات مسيحية فى العديد من الأقطار العربية ، فضلا عن أقلية يهودية محدودة فى عدد من هذه الأقطار · كذلك الشأن فيما يتصل بالأصل العرقى حيث يلاحظ أنه الى جانب ذلك الأحساس العام بأن ثمة أصلا عربيا واحدا ترتد اليه كافة الشعوب العربية ، توجد أصول عرقية أخرى محدودة (كالأكراد والبربر ، والأرمن والزنوج والتركمان) (٤٩) · وأخيرا ، فانه اذا كان التفاوت فى درجة النمو الاقتصادى فيما بين الأقطار العربية يشكل ـ خاصة فى ضوء تنوع الموارد والامكانات ـ حافزا على تنسيق الخطط وتوحيد الجهود نحو تحقيق مستوى أفضل من التنمية والتكامل فيما بين الأقطار العربية ، الا أنه يلاحظ أن مثل هذه التباينات تنطوى بدورها على قدر من التميزات «الحادة» التى كان من شأنها اعاقة العمل العربى المشترك (٥٠) · ومما لاشك فيه ، أن وجود مثل هذه التباينات فى التركيبة

الاجتماعية العربية قد يمثل عائقا فى سبيل تحقيق أية خطوات ايجابية على طريق التكامل الأقليمى فيما بين الدول العربية · ومن الأمثلة ذات الدلالة فى هذا الشأن موقف بعض القوى اللبنانية المسيحية ـ وعلى الرغم من الدور التاريخى المشهود به للبنان فى حركة الاحياء العربى فى العصر الحديث ـ ازاء الصيغ التى اقترحت منذ أوائل الأربعنيات بشأن تنظيم وتوحيد العمل الجماعى العربى ، وهو ماكان له دور ـ لاشك ـ كبير فى اختيار الصيغة الكونفدرالية بمعناها الواسع كأساس تقوم عليه جامعة الدول العربية مع الاقرار للبنان بوضع خاص فى هذا الشأن (٥١) · كما لايغيب عن البال ـ فى هذا الخصوص أيضا ـ موقف قبائل جنوب السودان ازاء محاولات تطبيق الشريعة الاسلامية وحركة التعريب ، فضلا عن معارضتها لكافة أشكال وصور التعاون والتنسيق خاصة فى المجالين الاقتصادى والعسكرى فيما بين السودان ومصر (٥٢) · كذلك فانه ليس من قبيل المبالغة القول بأن التميزات « الحادة » التى تتسم بها الاقتصاديات العربية كانت مدعاة لانخراط هذه الاقتصاديات ـ الى حد كبير يكاد يصل الى حد التبعية ـ فى النظام الرأسمالى العالمى ، وذلك بدرجة تفوق سعى العرب من أجل التغلب على مثل هذه التباينات وتوظيفها بما يخدم قضية التكامل الأقليمى العربى (٥٣) ·

٢ ـ المعوقات الخارجية للتكامل الأقليمى العربى :

يمكن القول صفة عامة أن الاستعمار ، بما خلقه من واقع التجزئة بين الشعوب العربية ، يأتى ـ ولاشك

ـ فى مقدمة العوامل التى عاقت وما تزال تعوق ـ سواء بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة ـ العمل الجماعى العربى ، بل أنه يمكن القول فى هذا المقام بأن العوامل الأخرى التى تعرقل حركة التكامل العربى لاتعدو فى حقيقة الأمر أن تكون نتاجا للظاهرة الأستعمارية التى عانى منها العالم العربى بأشكالها المختلفة(٥٤) . فالثابت أن الأقطار العربية لم تعرف حدودها السياسية وأوضاعها القطرية الحالية الا منذ أبتليت بالاستعمار الأوروبى فى العصر الحديث ، وبعبارة أخرى ، فانه ، وبغض النظر عن الدوافع والأسباب المتعلقة بتعيين الحدود فيما بين السعودية وأقليم اليمن والذى تم عام ١٩٣٤ بوساطة عربية ، يمكن القول بأن العرب أنفسهم لم يشاركوا ـ ولو بدور محدود ـ فى تعيين وتخطيط الحدود السياسية التى تفصل ما بينهم ، وانما فرضت عليهم هذه الحدود فرضا من جانب القوى الأستعمارية الأوربية المتمثلة أساسا فى بريطانيا وفرنسا وايطاليا (٥٥) .

ولايغير من هذا الاستنتاج السابق فى شىء القول بأن الأقطار العربية كانت مقسمة الى ولايات أو مقاطعات خاضعة للسيادة العثمانية قبل مجىء الاستعمار الأوربى ، ذلك أن التقسيم المذكور لم يمنع أدراج هذه الأقطار ـ ولو من الناحية الرسمية ـ تحت سلطة واحدة هى الخلافة العثمانية التى لم تنته رسميا الا بعد الحرب العالمية الأولى . وللتدليل على دور الأستعمار فى تمزيق شعوب الأمة العربية تكفى الاشارة الى اتفاقية سايكس بيكو التى وقعتها بريطانيا وفرنسا عام ١٩١٦

لاقتسام بلاد المشرق العربى فيما بينها (وهى الاتفاقية التى جاءت معاهدة سان ريمو التى وقعتها الدولتان عام ١٩٢٠ لتوكيدها) . كما تجدر الاشارة كذلك ، وفى هذا المقام أيضا ، الى حقيقة أن مصر والسودان لم يعرفا الحدود الفاصلة بينهما الا على يد المستعمر البريطانى الذى أصر على توقيع اتفاقية القاهرة لعام ١٨٩٩ والتى رسمت أول حدود بين القطرين ، آخذين بعين الاعتبار أيضا حقيقة أن هذه الحدود لم تصر حدودا سياسية دولية بالمعنى الدقيق الا بعد استقلال السودان فى الأول من يناير عام ١٩٥٦ واعتراف مصر رسميا بذلك (٥٦) .

والأكثر من ذلك ، أن القوى الاستعمارية عندما اضطرت تحت حركة الكفاح الوطنى للقبول بمنح الأقطار العربية استقلالها ، قد حرصت ـ أى القوى الأستعمارية ـ على أن يأتى هذا الاستقلال بمثابة حل وسط تتنازل بموجبه الأقطار العربية عن مطالبها بشأن الاتحاد مع بعضها البعض . ولعل تجربة العلاقات السورية اللبنانية خير مثال يمكن أن يساق فى هذا الخصوص ، حيث أنه من المعلوم أن دعاة الوحدة فى القطرين قد أضطروا الى قبول الاستقلال فى مقابل التنازل عن مطالبهم الوحدوية (٥٧) ، كذلك ، عندما اضطرت القوى الأستعمارية ـ وخاصة بريطانيا ـ الى الرضوخ للقبول بمشروع عربى للتكامل ، فانها حرصت على أن يأتى هذا المشروع واهنا الى أبعد الحدود ، أى جعله مشروعا يكرس السيادة القطرية بدلا من أن يعمل على الغائها أو الحد منها (كما هو الشأن بالنسبة

لموقف بريطانيا من قيام جامعة الدول العربية) (٥٨)٠
وواقع الأمر ، أن دور الأستعمار فى العمل على تمزيق شعوب الأمة العربية ، وبالتالى فى أعاقة العمل العربى الموحد لم يقف ـ كما هو ثابت ومعروف تاريخا وواقعا ـ عند هذا الحد بل تعداه الى التصدى بكل قواه الى مقاومة أى محاولة من جانب العرب لتحقيق درجة مناسبة وملائمة من درجات التنسيق والتكامل فيما بينهم ٠ ولعل تجربة الوحدة العربية بين مصر وسورية ومعاداة العديد من القوى العربية لها بتأييد وتحريض من القوى الخارجية مما أدى ـ ضمن عوامل أخرى الى سقوطها بعد ثلاث سنوات من قيامها ـ انما هى مثال حى يمكن الاشارة اليه فى هذا الخصوص (٥٩) ٠ ويتصل بدور الأستعمار فى أعاقة حركة التكامل العربى بعد حصول الأقطار العربية على استقلالها ، سعية ـ وخاصة منذ الفترة الأخيرة فى الحقبة الأستعمارية ـ الى تكريس التمايز وعدم التجانس بين شعوب الأمة العربية وذلك من خلال فرض نظم قانونية واجتماعية واقتصادية متباينة على هذه الشعوب ومحاولة ترسيخها بكل الطرق الممكنة (٦٠) ٠ والأكثر من ذلك أن القوى الأستعمارية استطاعت بمؤامراتها وسياساتها الملتوية أن تزرع كيانا غريبا داخل جسد الأمة العربية يفصل بين جناحيها الشرقى والغربى وهو ماتمثل فى الحرص ـ بشتى السبل المادية والقانونية والدبلوماسية ـ على اقامة اسرائيل على أرض فلسطين ٠ ولئن كان وجود اسرائيل قد شكل تحديا حقيقيا للأمة العربية على نحو يجعل من وجودها سبيلا للعرب كيما يتحدوا ويسموا على

خلافاتهم وتناقضاتهم الذاتية وبذلك يكون وجودها ـ أى اسرائيل ـ مدعاة للتكامل والوحدة فيما بين الأقطار العربية ، الا أنه مما لاشك فيه أيضا أن قيام اسرائيل داخل المنطقة العربية كان من أهم العوامل التى أعاقت حركة التنمية والتقدم على الأقل بالنسبة لبعض الدول العربية ، ناهيك عن أن استمرار وجودها وما يستتبعه ذلك من استمرار الدعوة لتحرير فلسطين واقامة الدولة الفلسطينية كان من شأنه أن يحول دون أكتشاف أوجه الخلل والتناقضات داخل العديد من النظم العربية التى لاتقوم على شرعية اجتماعية قوية وواسعة ، وهو ما يمثل بدوره أحدى العقبات الرئيسية أمام تحقيق أية خطوات جادة على طريق التكامل الأقليمى فيما بين الدول العربية (٦١) ٠

وأخيرا ، فان دور القوى الكبرى المناوىء لأى مشروع تكاملى بين الدول العربية يصل مداه فى حرص هذه القوى الأستعمارية ـ بأشكال وصور مختلفة ـ على تعزيز قيام اسرائيل ودعم وجودها فى الأراضى العربية المحتلة واغراق المنطقة فى العديد من الاتفاقيات العسكرية والاقتصادية ، بل محاولة ربط الاقتصاديات العربية بالنظام الاقتصادى الرأسمالى العالمى ، وما يستتبعه ذلك من تكريس علاقات التبعية والاخفاق فى تحقيق تنمية وطنية حقيقية (٦٢) ٠

وواقع الأمر ، انه اذا كان الأستعمار فى صوره وأشكاله المختلفة قد لعب ـ كما سلف القول ـ دورا رئيسيا فى تفتيت العالم العربى وبالتالى فى اعاقة

حركة الوحدة العربية ، الا أن التسليم بذلك لا يدرأ عن العرب مسئوليتهم ـ ولو فى حدود معينة ـ عن استمرار هذا الواقع وبقائه حائلا دون نجاح مشروعهم الوحدوى . ومؤدى ذلك ، بعبارة أخرى ، أنه يتعين على العرب ـ ان صح لديهم العزم على تحقيق وحدتهم المأمولة ـ أن يعوا حقيقة هذه المسئولية وما تفرضه عليهم من تبعات .

المطلب الثانى

وسائل النهوض بالعمل العربى الجماعى

اذا كان يتبين مما سبق أن ثمة مجموعة من الصعوبات والمعوقات تقف أمام أية محاولة جادة للنهوض بالعمل العربى الجماعى والتكامل الأقليمى فيما بين الأقطار العربية ، الا أن امعان النظر فى مثل هذه المعوقات يكشف ـ ولاشك ـ عن حقيقة أنها ليست من طبيعة واحدة ، فضلا عن أنها ليست على درجة واحدة من الخطورة بالنسبة لعرقلة العمل العربى المشترك على أختلاف مستوياته . وبعبارة أخرى ، فأنه يمكن القول بأن بعض هذه المعوقات (وهى تشمل بصفة عامة كل ماينـدرج تحت نطاق ماسبق وصفه بأنه المعوقات الداخلية للتكامل الأقليمى العربى) ذو طبيعة كامنة أو أصيلة تجد أساسها فى البيئة العربية ذاتها ، بمعنى أن منشأ مثل هذه المعوقات وتفاقمها واستمرارها وامكانية التخلص منها والتغلب عليها أمر يعد ولاشك رهناً بالعرب أنفسهم نظما وشعوبا (٦٣) . وتأسيسا على ذلك ، فأنه يصعب القول بأن الواقع العربى يمكن أن يشهد أية تجربة ايجابية ناجحة للتكامل الأقليمى

بمستوياته المختلفة ـ جماعية ، محدودة ، ثنائية ـ ما لم تع القيادات العربية كنه هذه المعوقات ، ومالم ينعقد لديهم العزم وتلتقى أراداتهم من أجل التصدى لحلها وازالتها . كل ذلك ، وبطبيعة الحال ، دون أن يعنى القول بمثل هذا الاستنتاج اعفاء الرأى العام العربى على اختلاف مستوياته من مسئوليته بالنسبة لكل ما يتصل بفهم هذه المعوقات وتحديد أنسب الوسائل لمواجهتها .

والى جانب هذه المعوقات التى ترتد بالأساس الى البيئة الداخلية العربية والتى توصف بكونها ذات طبيعة كامنة وأصيلة ، توجد ثمة مجموعة أخرى من المعوقات يمكن وصفها ـ على الرغم من خطورة تأثيرها السلبى على مسار حركة التكامل الأقليمى العربى ـ بأنها ذات طبيعة مؤقتة أو عارضة . وتأتى العوامل الخارجية بالنسبة للتكامل العربى على نحو ما سلف بيانه (٦٤) ، فى مقدمة هذه المعوقات ذات الطبيعة الطارئة . فحقيقة الأمر أن الظاهرة الأستعمارية التى عانى منها العالم العربى فى صورها وأشكالها المختلفة ، وبصرف النظر عن امتدادها الزمنى وما نجم عن ذلك من أثار سلبية متراخية وممتدة بالنسبة لكل مايتصل بالعمل العربى الجماعى ، تعتبر ولاشك من العوامل العارضة أو المؤقتة من وجهة النظر المتعلقة بالعمل الجماعى فيما بين الأقطار العربية . ومؤدى القول بذلك أن العرب ـ فى ضوء ما يتوافر لديهم من مقومات تنهض أساسا وطيدا لأى عمل جماعى فيما بينهم ، وأخذا فى الاعتبار ظروف ومعطيات الواقع الدولى المعاصر

بما فى ذلك الاتجاه نحو التكتلات الدولية الجماعية ـ بوسعهم أن يعملوا ـ ولو الى حد معين ـ على تحييد مثل هذه العوامل الخارجية ٠

خلاصة القول : أنه اذا كانت المعوقات والعوامل العربية الداخلية هى التى تلعب ـ فى تقديرنا ـ الدور الأكبر فى اعاقة حركة التكامل الأقليمى العربى ، فمؤدى ذلك أولا أن البحث فى سبل النهوض بالعمل العربى الجماعى ينبغى أن ينصرف بالأساس الى كل مايتعلق بظروف وواقع هذه البيئة العربية ، وثانيا : أنه بمقدار ماينجح العرب ـ مجتمعين أو بشكل محدود ـ فى توظيف مالديهم من أمكانيات والنهوض بمستوى أدائهم الجماعى فى اتجاه تدعيم التكامل الأقليمى فيما بينهم ، بمقدار ما ينجحون الى حد كبير فى مواجهة أية آثار سلبية تنجم عن العوامل المتصلة بالبيئة الخارجية ٠

واذا كان الأمر كذلك فانه يمكن اشارة الى بعض الخطوات ذات الصلة بظروف ومعطيات البيئة العربية الداخلية والتى نعتقد بأهميتها وملاءمتها فيما يتعلق بمواجهة الصعوبات التى تحول دون النهوض بالتكامل الأقليمى فيما بين الأقطار العربية ٠ وتتلخص هذه الخطوات ـ بصفة عامة ـ فى خلق وتنمية الاحساس لدى العرب عموما ـ شعوبا وقيادات ـ بوجود عناصر ومصالح مشتركة بما يكفل لهم ليس فقط تحقيق أهدافهم القومية بل ويمكنهم أيضا من التصدى للتحديات الخارجية التى يواجهونها والتى تستهدفهم جميعا كأمة واحدة ٠ وبعبارة أخرى ، فانه يتعين أن تكون ثمة خطوات جادة فى اتجاه تعميق أحساس المواطن العربى

بواقع انتمائه الى حضارى واحد (الحضارة العربية الاسلامية) وبوجود صلات وروابط تاريخية جمعت بين العرب على امتداد التاريخ خاصة فى العصر الحديث وكنتيجة لخضوعهم للأستعمار الأوربى ، الى جانب علاقة الجوار الجغرافى التى جعلت من الوطن العربى بأجزائه المتعددة اقليميا واحدا ومتصلا ، فضلا عن تعرض الشعوب العربية لمخاطر وتحديات خارجية مشتركة تستهدفهم جميعا بوصفهم يكونون أمة واحدة لها طابعها الحضارى المتميز ٠ ولاشك أن من أهم الوسائل التى يتسنى من خلالها ترسيخ وتنمية الأحساس بوجود مثل هذه العناصر المشار اليها : ضرورة النظر الى مبدأ السيادة باعتباره يمثل مفهوما مرنا ومتطورا يأخذ فى الحسبان مقتضيات تحقيق التكامل الأقليمى العربى ، فضلا عن التطورات المعاصرة فى العلاقات الدولية والمترتبة أساسا على الثورة التكنولوجية الهائلة فى وسائل الاتصال وفيما يتعلق بحدود سلطات الدول فى استغلال مواردها المتاحة وكذا فيما يتصل بفن أدارة الأزمات الدولية ٠ ويتصل بذلك من جهة ثانية ، ضرورة أن يتخلى العرب عن فكرة السيادة بمفهومها القطرى أو الضيق ، فضلا عن ضرورة وأهمية النظر الى القانون بوصفه أداة فعالة فيما يتصل بتحقيق التكامل الأقليمى ، خاصة فى ضوء ماهو مستفاد من تجربة الجماعة الأوربية فى مجال التنظيم الدولى والتكامل الأقليمى ٠ ومن جهة ثالثة ، فان ظروف ومعطيات الوضع العربى والدولى تفرض على العرب ضرورة الأخذ بمنطق الواقعية والتدرج وهم بصدد العمل على تحقيق مشروعهم التكاملى والوحدوى مر

خلال الأساليب المشار اليها ٠

واتساقا مع ذلك ، يعرض التحليل لأربع من أهم وسائل النهوض بالعمل العربى الجماعى : مدخل السيادة ، وحدة القواعد القانونية ، التدرج فى العمل الجماعى العربى ، الارادة السياسية ٠

١ ـ السيادة القطرية ومقتضيات التكامل الأقليمى العربى :

سلف القول بأن السيادة بمفهومها التقليدى أو المطلق تشكل العقبة الرئيسية التى تحد من فرص نجاح أية محاولة للتكامل الأقليمى (٦٥) ٠ ومن ثم فانه بمقدار مايتيسر لمجموعة من الدول من قدرة على تحقيق درجة معقولة ومناسبة من المواءمة بين اعتبارات التمسك بالسيادة القطرية وبين ضرورات التنسيق والتعاون فيما بينها ، بمقدار ماتنجح مثل هذه الدول فى نهاية المطاف فى قطع خطوات ملموسة على طريق التكامل الأقليمى بينها ٠ والمشاهد أن دول الجماعة الأوربية تعتبر ـ ولا شك ـ من أهم التجمعات الدولية الأقليمية التى استطاع أعضاؤها أن «يخضعوا» السيادة القومية لخدمة «المشروع الأوربى الموحد» ٠ بل لعلنا لانكون مبالغين اذا قلنا ـ فى هذا الخصوص ـ بأن الخاصية الأساسية للتنظيم الدولى الأوربى أو بعبارة أدق أن من أبرز وسائل نجاح مثل هذا التنظيم وأهمها انما يكمن ـ بالأساس ـ فى تخلى الدول الأعضاء طواعية عن قدر مناسب من السيادة القومية لصالح مؤسسات

الجماعة الأوربية ، التى أضحت وبحق مؤسسات فوق قومية Supranational (٦٦) ٠

ويبرز هذا «التخلى» عن ذلك القدر المناسب من السيادة من جانب دول الجماعة الأوربية فى مظاهر عديدة : فبادىء ذى بدء ، ثمة قناعة عامة لدى دول الجماعة بأهمية اعطاء مثل هذا «المشروع الأوربى الموحد» أولوية خاصة بالنسبة لكافة المجالات المشتركة وصولا الى خلق وتطوير «هوية أوربية» واحدة ، و«بيت أوربى» واحد تصير فيه الحدود السياسية القائمة حاليا مجرد خطوط أدارية كتلك التى نعرفها بالنسبة للدولة الواحدة ، على الأقل فيما يتصل بحركة انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال ٠ ويتصل بذلك أيضا ، ما خولته الدول الأعضاء لأجهزة الجماعة ومؤسساتها من سلطات واختصاصات واسعة تمكنها من السير قدما وبخطوات واسعة على طريق التكامل الاقليمى ، كل ذلك فضلا عن أيلاء الاهتمام من قبل الجماعة ـ وكما سيلى بيانه ـ لدور القانون فى تحقيق مثل هذا المشروع التكاملى (٦٧) ٠

وتأسيسا على ماسبق ، يمكن القول بأن تحقيق درجة معقولة من التكامل الاقليمى فيما بين الدول العربية يقتضى ـ ولاشك ـ ضرورة اعادة النظر فى مفهوم السيادة بمعناها التقليدى ٠ ولايعنى القول بذلك ضرورة أن تتنازل الدول العربية بشكل تام عن سيادتها القطرية ٠ اذ ليس ثمة مايحول دون الابقاء على مبدأ السيادة بالمعنى المشار اليه مع امكانية التخلى ـ خاصة فى ضوء ماسلف الاشارة اليه بصدد التطورات الحديثة بالنسبة

لمفهوم السيادة وكذا فى ضوء مقتضيات التكامل الأقليمى بوصفه احدى السمات الرئيسية للتنظيم الدولى المعاصر — عن قدر مناسب من السيادة القطرية يسمح بامكانية تحقيق درجة ملائمة من التعاون والتنسيق فيما بين الأقطار العربية (٦٨) · ويمكن لمثل هذه النظرة المرنة لمفهوم السيادة القطرية أن تتحقق على مستويات كثيرة أهمها — مثلا — أن يبدأ العرب أولا خطواتهم نحو التكامل بما هو «محدود» تمهيدا للانتقال الى ماهو أكثر اتساعا وشمولا · كذلك ، فى مقدور العرب أن يبدأوا فى هذا الشأن بمجالات العمل المشترك التى لاتثير حساسية كبيرة من حيث صلتها بالاعتبارات السياسية القطرية أو الضيقة ·

٢ — وحدة القواعد القانونية : تطوير دور القانون فى تحقيق التكامل الأقليمى العربى ·

من المسلم به أن القانون — بوصفه مجموعة من القواعد المنظمة للسلوك داخل جماعة معينة ، بغض النظر عن مستوى وطبيعة هذه الجماعة ، داخلية كانت ، أم دولية ، صغيرة أو كبيرة ، متقدمة أو متخلفة ، منظمة أو غير منظمة — يلعب دورا ايجابيا وهاما فى ضبط وتنظيم العلاقات بين أفراد الجماعة وبين غيرها من الجماعات الأخرى ·

وغنى عن البيان أيضا ، أن «التكامل الأقليمى» بوصفه محاولة من جانب عدد من الوحدات السياسية المستقلة ذات السيادة لتحقيق درجة أو أخرى من التعاون والتنسيق فيما بينها فى حاجة الى مجموعة من القواعد

القانونية التى تقوم على تحديد طبيعة ومستوى مثل هذا النوع من التفاعلات والعلاقات ، ويمكن لها من ثم أن تسهم فى تطوير هذه العلاقات نحو خطوات أوسع وأشمل من التعاون والتنسيق فيما بين الوحدات المعنية · وواقع الأمر أنه يمكن للقانون أن يضطلع بدوره فى دفع المشروع التكاملى قدما من خلال طرق ومسالك شتى أهمها البدء باتخاذ خطوات ملموسة نحو تحقيق درجة مناسبة من وحدة القواعد والتشريعات القانونية فيما بين الوحدات السياسية أطراف التكامل بما يتفق ومستوى التعاون والتنسيق الذى أرتضته كنقطة انطلاق لمشروعها فى هذا الشأن ، والى الحد الذى يمكن معه القول بوجود نظام قانونى واحد مشترك تسرى قواعده وأحكامه داخل أقاليم الدول المعنية مباشرة ودونما تمييز بينها — من حيث قوة النفاذ والسريان الفعلى — وبين قواعد النظام القانونى الداخلى لكل منها ·

وتكشف الخبرة الأوربية فى التنظيم الدولى الأقليمى — وبحق — عن فهم دول الجماعة الأوربية وادراكها لحدود وأهمية الدور الذى يمكن للقانون أن يضطلع به فى مجال تحقيق التكامل الأقليمى · فابتداء يلاحظ أن دول الجماعة لم تتردد فى تخويل الأجهزة التى تقوم عليها التنظيمات الأوربية العديد من السلطات والاختصاصات بما يمكنها من اصدار القرارات والتوجيهات ذات القوة الالزامية داخل النطاق الأقليمى لدول الجماعة ككل ، والتى تخاطب ليس فقط الدول بصفتها السيادية ، بل وأيضا الأفراد بصفتهم هذه (كما هو الشأن بالنسبة لسلطة أجهزة الجماعة فى فرض ضرائب على الأفراد مباشرة دون وساطة حكومات الدول الأعضاء) · والأكثر

من ذلك أن الدول الأعضاء فى التنظيمات الأوربية تلتزم بعدم اصدار أية تشريعات تخالف أحكام الاتفاقيات المنشئة لهذه التنظيمات ، ومن ثم فان هذه الاتفاقيات وكذا القرارات والتوصيات الصادرة عن أجهزة الجماعة تسمو ـ حال التعارض ـ على القواعد والتشريعات الوطنية المخالفة · ومن جهة ثالثة ، فان أهمية القانون ودوره فى نطاق التكامل الأقليمى الأوربى تتجلى فى حرص الجماعة الأوربية على انشاء جهاز قضائى مستقل ذى ولاية اجبارية يقوم على حل المنازعات المتعلقة بتفسير وتطبيق الاتفاقيات المنشئة للجماعة وتقديم الفتاوى أو الأراء القانونية فى كل ما يتصل بنشاط مؤسسات الجماعة ، فضلا عن العمل على تطوير القواعد القانونية فى اتجاه ايجاد قانون موحد لدول الجماعة يعرف حاليا بقانون الجماعة الأوربية le droit Communitaire (٦٩) ·

وفى ضوء ماسبق ، يمكن القول بأنه اذا أريد للعمل الجماعى العربى أن يخطو بخطوات ثابتة وفعالة على طريق التكامل الاقليمى ، يتعين على العرب أن يأخذ بعين الاعتبار دلالات الخبرة الأوربية فيما يتعلق بضرورة تطوير القانون بالنسبة لتحقيق التكامل الأقليمى للأقطار العربية ·

وفى هذا المقام يتعين أولا تعزيز الاتجاه نحو الأخذ بمبدأ الأغلبية كصيغة أوأسلوب لاتخاذ القرارات داخل أجهزة ومؤسسات العمل العربى المشترك ، مع ضرورة النص على تمتع مثل هذه القرارات بقوة النفاذ والسريان الفعلى المباشر داخل أقاليم الدول الأعضاء،

وذلك بالنسبة لمستوى التعاون والتنسيق الذى أرتضته الدول العربية الأعضاء فى هذه التنظيمات · ويرتبط بذلك أيضا ضرورة مواصلة العمل قدر الامكان على توحيد مختلف القواعد والتشريعات الوطنية ذات الصلة بالعمل العربى المشترك ـ خاصة ما يتصل منها بتنظيم حركة انتقال الأشخاص ورءوس الأموال واقامة المشروعات المشتركة ـ تمهيدا لامكانية الوصول الى نظام قانونى عربى واحد ومتميز فى هذا الشأن ·

ومن جهة ثالثة : فانه اذا كان ميثاق الجامعة العربية قد نص على امكانية أنشاء تنظيمات عربية فرعية طالما جاءت مثل هذه التنظيمات متفقة وأحكام الميثاق ، وحيث أن القائم حاليا من هذه التنظيمات ينص بدوره على قيامها فى اطار أحكام ميثاق الجامعة (٧٠) ، فانه يتعين على التجمعات سالفة الذكر أن تحرص على أو بالأخرى تلتزم بتحقيق التنسيق المطلوب ليس فقط فيما بين بعضها البعض ، وانما أيضا بين كل منها من ناحية وبين جامعة الدول العربية ومنظماتها المتخصصة من ناحية أخرى · ويتأسس القول بضرورة وجود مثل هذا الالتزام على احتمال نشوء التعارض ما بين الأجهزة والمؤسسات العديدة التى تعمل فى مجال التكامل الأقليمى العربى ، وما قد يترتب على ذلك من الحيلولة دون تحقيق الهدف البعيد من وراء العمل الجماعى العربى فى هذا الشأن · يؤكد ذلك ويوضحه ما أستقر عليه العمل الدولى داخل المنظمات الدولية العالمية منها (الأمم المتحدة) والأقليمية (التنظيمات الدولية الأوربية) من حيث وجود أجهزة ولجان خاصة مهمتها التنسيق

بين الأجهزة الداخلية لكل منظمة منها وبين التنظيمات الأخرى (٧١) ٠

وأخيرا فانه اذا كان ميثاق الجامعة العربية قد نص (م : ١٩) على ضرورة انشاء جهاز قضائى فى نطاق الجامعة تناط به مهمة الفصل فى المنازعلت القانونية التى قد تثور بين الدول الأعضاء خاصة مايتعلق منها بتفسير وتطبيق أحكام الميثاق والاتفاقيات العربية ذات الصلة ، فانه يتعين — على طريق النهوض بالتكامل الأقليمى العربى — ايلاء الاهتمام اللازم واتخاذ الخطوات القانونية الملائمة لانجاز مثل هذا المشروع وتطوير اختصاصاته على نحو يخدم قضية التكامل الأقليمى العربى ٠ وواقع الأمر أن اخراج هذا المشروع الى حيز الوجود انما يحتاج الى قرار «سياسى» من جانب أعضاء الجامعة ، ذلك أن هناك كما هائلا من الدراسات والأبحاث ، فضلا عن المشروعات التى قدمت بشأن تعديل ميثاق جامعة الدول العربية ، وأخرها مشروع التعديل الذى ناقشته الأمانة العامة للجامعة بمقرها المؤقت فى تونس عام ١٩٨٢ ٠ انتهت فى مجملها الى التوكيد على ضرورة وجود جهاز قضائى داخل الجامعة على غرار محكمة العدل الدولية (٧٢) ٠

٣ — التدرج والواقعية فى تحقيق التكامل الأقليمى العربى ٠

غنى عن البيان ، أن التكامل فى حقيقته وجوهره يفترض التحول من خلال التعاون والتنسيق من حالة «التعدد والانقسام» الى وضع «التوحد والاندماج» ٠

وغنى عن البيان أيضا ، أن مثل هذا التحول — وخاصة فى ظل واقع وظروف الوحدات السياسية المعنية بمشروع التكامل فضلا عن المعطيات المتعلقة بالواقع الدولى العام — لايمكن ، ومايتبغى له ، أن يتحقق دفعة واحدة ٠

فالتدرج بالنسبة لأى عمل وحدوى أضحى ولاشك «ضرورة حتمية» تفرضها مقتضيات الواقع وتستلزمها طبيعة العمل التكاملى فى ذاته ٠ وبعبارة أخرى ، فمن المتفق عليه أن التدرج فى صدد انجاز أى مشروع وحدوى أو تكاملى من شأنه أن يضمن لهذا المشروع قدرا معقولا من الثبات والاستمرارية ، ومن ثم ، الفعالية فى تحقيق ما يناط به من أهداف ٠ ويقصد «بالتدرجية» فى هذا المقام عملية الأنتقال مما هو أقل أو محدود الى ما هو أكبر وأشمل ، على معنى أن التدرجية يمكن النظر اليها من أكثر من زاوية ويمكن تحقيقها على أكثر من مستوى :

فأولا ، على مستوى الأجهزة والمؤسسات التى يناط بها مهمة تحقيق المشروع التكاملى تعنى التدرجية استحسان البدء بأجهزة ومؤسسات تكون قاصرة فى عضويتها على دول تربط بينها أواصر أوثق وأشد رسوخا مما هو قائم أو متاح بالنسبة لغيرها ٠ على أن استحسان مثل هذا المنطق التدرجى لاينفى بطبيعة الحال امكانية أن يواكب هذا القدر المحدود من العمل التكاملى العمل على مستوى أخر أعم وأشمل ، بحيث تصير الأجهزة ذات العضوية المحدودة مجرد روافد تصب فى نهاية المطاف فى تنظيم دولى اقليمى أعم وأشمل ٠ ومما

لاشك فيه أن الجمع بين هاتين الوسيلتين ـ أن أمكن تحقيقه عملا ـ من شأنه أن يضمن قدرا مناسبا من التنسيق والفعالية للمشروع التكاملى بصفة عامة .

وغنى عن البيان أن القول بضرورة البدء بالتركيز على الأجهزة والمؤسسات ذات العضوية المحدودة كنقطة انطلاق نحو التكامل الأقليمى العربى فى معناه الشامل، أنما يجد له أساسا من واقع التاريخ المعاصر للعلاقات فيما بين الأقطار العربية . فاذا سلمنا بأن الجوار الجغرافى والتماثل فى الظروف والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية يعتبران الى حد كبير من العوامل الدافعة نحو تحقيق التكامل فيما بين عدد من الوحدات السيلسية المستقلة ، واذا سلمنا أيضا بأن أقطار الوطن العربى على الرغم من أنها ترتبط بصلات قوية كاللغة والتاريخ والحضارة فضلا عن مجابهتها لتحديات مشتركة ماضيا وحاضرا، الا أنه ـ على الرغم ـ من ذلك يمكن التمييز فى شأن هذه الأقطار بين عدة قطاعات أو مناطق يتوافر لكل منها العديد من مقومات التكامل والتوحد . وهذه يمكن أن تشكل بداية خطوة نحو التكامل الأقليمى العربى الأشمل . ويمكن أن نشير فى هذا الصدد الى مشروعات التكامل والوحدة ذات الصلة بأقليم (سوريا الكبرى ، والهلال الخصيب ، ووادى النيل ، والمغرب العربى ، ومنطقة الخليج العربى) . وواقع الأمر أن أعطاء أهمية خاصة لفكرة الجوار الجغرافى على المستوى الأقليمى واعتبارها مدخلا مهما فى عملية التكامل العربى على المستوى القومى قد بات أمرا مقبولا ليس فقط انطلاقا من مبدأ التدرج وما يعينيه من أن تكاملا عربيا محدودا يمكن

أن يكون خطوة مشجعة نحو التكامل الأكبر ، وأنما أيضا انطلاقا من حقيقة أن الوصول الى تكامل عربى أشمل دفعة واحدة لم يعد ممكنا تصوره بسهولة فى ضوء معطيات وعلاقات القوى الدولية وتوازناتها فى المنطقة . واتساقا مع هذا القول ، أيضا ، فان ماهو قائم اليوم من تجمعات محدودة داخل المجموعة العربية ، ونعنى به بصفة خاصة تجمعى دول مجلس التعاون الخليجى ودول اتحاد المغرب العربى ، يعد ـ وخاصة فى ضوء ما يتوافر لكل منها من المقومات وأسباب النجاح مايجعله فاعلا فى ذاته ـ يعد بمثابة خطوة ايجابية على طريق تحقيق المشروع التكاملى العربى . ذلك أنه الى جانب اتفاق مثل هذه التجمعات مع أحكام ميثاق جامعة الدول العربية ، فان وجودها ـ ولاشك ـ أدعى الى ضمان التنسيق والتوافق فى رسم السياسات العربية للدول الأعضاء فيها ، الأمر الذى يسهل على الجامعة العربية أداء مهمتها وتحقيق وظائفها المنوطة بها . ومن الشواهد ذات الدلالة فى هذا الشأن ، ماعبرت عنه وثائق مراكش الخاصة باتحاد المغرب العربى من أن «الايمان بأن مغربا عربيا موحدا يشكل مرحلة أساسية فى طريق الوحدة العربية » ، وكذلك ما جاء بمعاهدة هذا الاتحاد من «العزم على العمل من أجل أن يكون اتحاد المغرب العربى سبيلا لبناء الوحدة العربية الشاملة ...» (٧٣) .

ثانيا : أما على مستوى الوظائف والأهداف ، فان منطق «التدرجية» يقتضى أولا البدء بماهو «غير سياسى» تجنبا للخلافات والتناقضات السياسية ، على أن يكون

هذا وسيلة للاقتراب من الجانب السياسى · واذا كان من الصعب القول بتحقق مثل هذا الفصل أو التمييز بين ماهو سياسى وماهو دون ذلك ، الا أنه مما لاشك فيه أن الجوانب الفنية عادة ماتكون أقل أثارة للخلافات السياسية وتحظى الى حد كبير بقبول الدول لها واستعدادها للقيام بالوجبات والمسئوليات المرتبطة بها · واذا كان مثل هذا الفصل يكاد يكون ضروريا بالنسبة لأى مشروع تكاملى شامل ، فانه — والحقيقال — يصير أكثر ضرورة فيما يتصل بوضع وواقع الأقطار العربية التى لما تزل — شأنها فى ذلك شأن العديد من دول العالم الثالث — تعانى من تناقضات سياسية هامة وتتفاوت فى أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية · ومن ناحية أخرى ، فانه مما يدعم القول بضرورة التمييز بين المجالات السياسية وغير السياسية للمشروع التكاملى واستحسان البدء بالجوانب السياسية ما تكشف عنه التجربة الأوربية فى مجال التنظيم الدولى والتكامل الأقليمى · فمن المعلوم أن هذا التنظيم قد بدأ أولى خطواته فى أعقاب الحرب العالمية الثانية بانشاء تجمعات ذات طبيعة اقتصادية محضة أو غالبة ، تمثلت فى جماعة الفحم والصلب وماتلاها من منظمات أخرى فى هذا الشأن (٧٤) ·

كذلك ، فانه مما يرتبط بمقتضيات الأخذ بمنطق التدرجية على مستوى الوظائف والأهداف استحسان البدء — لاعتبارات عملية وموضوعية — حتى بالنسبة لماهو «غير سياسى» بخطوات جزئية تكون أقل طموحا وأكثر الحاحا وأيسر تطبيقا ، وتكون فى الوقت ذاته

أقل أثارة للخلاف بحيث تصير بمثابة نقطة الانطلاق نحو خطوات أخرى أكثر طموحا وأشمل نطاقا · ومما لاشك فيه أيضا ، فى هذا الخصوص ، أن منطق التدرجية على هذا النحو قد صادف تطبيقا واضحا وملموسا بالنسبة للمشروع الأوربى التكاملى اذ بدأ كما سلف القول بقطاعات فنية محدودة مهدت لخطوات أوسع وأشمل حتى وصل الأمر بدول الجماعة الأوربية الى الاتفاق على أن تكون نهاية عام ١٩٩٢ بداية لقيام «أوربا الموحدة» ·

وفى ضوء ماسبق ، يمكن القول بأن قيام بعض التجمعات العربية الفرعية التى تتوخى فى وظائفها وأهدافها — أساسا — جوانب غير سياسية يعد — بافتراض تحقق الفاعلية والتنسيق بالنسبة لكل منها — خطوة ايجابية تمهد الطريق لخطوات أخرى أكثر شمولا وأوسع نطاقا على طريق التكامل الأقليمى العربى · ويصدق هذا القول بالدرجة الأولى على تجمعى دول مجلس التعاون الخليجى واتحاد دول المغرب العربى · اذ يتوافر لكل منها وبحق المقومات الأساسية للتكامل الأقليمى فيما بين عدد محدود من دول الجامعة العربية ·

٤ — الارادة السياسية ضرورة حتمية للتكامل الأقليمى :

واذا كان مؤدى التحليل السابق أن يشير الى وجود مجموعة من الوسائل والأدوات التى يمكن لها — فى ظل الظروف ومعطيات معينة — أن تدفع بالعمل الجماعى العربى قدما نحو التكامل الأقليمى ، الا أن امعان النظر فى مثل هذه الوسائل والأدوات سواء من حيث امكانية

الأخذ بها ابتداء أو من حيث ضمان فعاليتها بالنسبة للعمل التكاملى بين الأقطار العربية يكشف ـ ولاشك ـ عن حقيقة أساسية مفادها أن قدرة الوسائل المذكورة على الاضطلاع بدورها فى هذا الشأن تظل فى التحليل الأخير رهنا بمدى توافر الارادة السياسية للدول المعنية، خاصة وأن «التكامل» فى جوهره لايعدو أن يكون عملا سياسيا · وقد سلف القول بأن النظم السياسية العربية هى فى مجملها لاتعمل فى اتجاه دفع التكامل فيما بينها · فمما لاشك فيه أن أحد الأسباب الأساسية وراء أخفاق العديد من محاولات التكامل والتوحد على الصعيد الأقليمى العربى بل ووراء ضآلة حصيلة العمل العربى المشترك بصفة عامة ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية، خاصة فيما يتصل بالتصدى لواقع التمزق والتجزئة، انما يتمثل فى ضعف الارادة السياسية «الجماعية» لدى القيادات العربية وعزوف بل وعدم رغبة النخب الحاكمة فى الاضطلاع بمسئولياتها القومية فى هذا الخصوص · ومما لاشك فيه أيضا أن تفسير هذا الوضع انما يعزى بالدرجة الأولى الى غلبة النزعات المحلية والقطرية على النزعة القومية لدى هذه القيادات ، وهى النزعات التى كان للقوى الأستعمارية الدور الأكبر فى ايجادها وتغذيتها (٧٥) ·

واذا كان ذلك كذلك ، فان أقصر طريق لتحقيق التكامل ينبغى أن يتمثل فى قيام القيادات السياسية فى الأقطار العربية بمسئولياتها · وهنا يبرز الدور الذى تلعبه الديمقراطية ومناخ الحرية السياسية فى اقناع الجماهير والقيادات معا بأن مصالحها تتحقق بدرجة أكبر فى

اطار العمل الجماعى وليس فى العمل القطرى بمفهومه الضيق · أضف الى ذلك ، أن الارادة السياسية هى التى تستطيع ـ بالأساس اذا ما وعت دورها القومى ـ أن تتصدى لاحباط سياسات القوى الدولية الكبرى الرامية الى الابقاء على حالة التجزئة الراهنة فى الوطن العربى، وأن تكفل ـ من ثم ـ تحقيق المصالح المشتركة للأقطار العربية قاطبة ·

المبحث الثالث

فى دلالات «الوحدة الأوربية» وآثارها المحتملة بالنسبة لمستقبل التكامل الأقليمى العربى

واقع الأمر أن البحث فى طبيعة وحدود الآثار المحتملة للوحدة الأوربية بعد عام ١٩٩٢ فيما يتصل بمستقبل العلاقات بين دول أوربا الغربية والعالم العربى ونتائج ذلك كله بالنسبة لواقع وتطور التكامل الاقليمى العربى، أمر لاينبغى تناوله بمعزل عن مجموعة من الملاحظات المنهاجية التى يمكن تقسيمها الى فئتين رئيسيتين : أما أولاهما : فتتصل بعدد من الملاحظات ذات الصلة بالاطار العام للعلاقات الدولية فيما بين العرب والجماعة الأوربية على وجه العموم وأما الفئة الثانية : من هذه الملاحظات فتقوم بصفة خاصة على بيان حدود ونطاق الأثار المحتملة للوحدة الأوربية بالنسبة لعلاقات الجانبين ونتائج ذلك فيما يتصل بحركة التكامل الأقليمى فى العالم العربى ·

المطلب الأول
الوحدة الأوربية والتكامل العربى
(الاطار المنهجى للتحليل)

١ ـ ملاحظات عامة :

بادىء ذى بدء ، من المعلوم أن العلاقات العربية الأوربية، شأنها فى ذلك شأن غيرها من أشكال التفاعلات والعلاقات التى تتم فيما بين العديد من الوحدات والتجمعات السياسية الدولية ، انما تجرى فى عالم بات يتسم بتواصل وحداته وتشابك أطرافه وتنوع مشكلاته الأمر الذى يعنى ـ فى التحليل الأخير ـ تزايد درجة الاعتماد المتبادل بين هذه الوحدات وتلك التجمعات ، فضلا عن تأثر كل منها بما يقع داخل الوحدات الأخرى من أحداث وتفاعلات (٧٦) . ومن جهة ثانية : فان البحث فى مستقبل العلاقات العربية الأوربية ، الى جانب أخذه بعين الاعتبار خصائص البيئة الدولية الراهنة ، هو فى حقيقته غير منبت الصلة بالاطار التاريخى لتلك العلاقات . فمن واقع استقراء الخبرة التاريخية ،يمكن القول بأن العلاقات العربية الأوربية قد تميزت بخصوصية معينة قوامها تبادل أشكال التأثير والتأثر والقوة والضعف والقدرة على توجيه مسار الأحداث الدولية بصفة عامة . ونتيجة لذلك ، كان طبيعيا أن يولى كل من الجانبين ـ العرب وأوربا ـ قدرا كبيرا من الاهتمام ازاء أية نهضة أو حركة للاصلاح أو محاولة للتكامل يشهدها الجانب الأخر ، وذلك بهدف الوقوف على أهم الآثار المتوقعة لمثل هذا التطور أو ذاك سواء

أكان ذلك يتصل بالعلاقات المتبادلة بينهما أم كان يتعلق بمكانة «ومركز» كل منهما فى نطاق النظام الدولى بصفة عامة . وحسبنا فى هذا الخصوص أن نشير الى تاريخ العلاقات بين الدولة الاسلامية وكل من دولة الفرنجة والدولة البيزنطية ، فضلا عن علاقات الدولة الاسلامية بامارتها وولاياتها المختلفة بأوربا ابان عصر الحروب الصليبية . فما لاشك فيه أن هذه العلاقات قد شهدت العديد من أشكال التعاون والصراع فيما بين أطرافها كمحاولة من جانب كل طرف اما لاحتواء الآخر واما لايجاد صيغة للتفاهم والتعايش المشترك (٧٧) .

وثمة ملاحظة منهاجية ثالثة ،ترتبط هى أيضا بسابقتها، ومؤداها أن أوربا قد ظلت دوما ـ وكما تكشف عن ذلك وبحق الخبرة التاريخية المشتركة ـ ترى فى العرب ، وبصرف النظر عن حقيقة انقسامهم الى وحدات متباينة فى نظمها السياسية وفى أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية وهو واقع كان لأوربا ذاتها ـ ولاشك ـ الدور الأكبر فى خلقه وتكريسه ،أمة واحدة يجمعها رباط عقيدى وحضارى واحد ويضمها نطاق أقليمى متصل ذو أهمية استراتيجية واقتصادية بالغة ليس فقط بالنسبة للعالم ككل بل وأيضا بالنسبة لأوربا ذاتها على وجه الخصوص (٧٨) .

وعلى الجانب الأخر يمكن القول بأن العرب ـ بدورهم وبصرف النظر عما تمخضت عنه علاقاتهم بأوربا من سلبيات ومشكلات ابتداء من فترة العصور الوسطى (الحروب الصليبية) وحتى العصور الحديثة (الأستعمار والصهيونية) ـ يرون فى أوربا قوة دولية مؤثرة

استطاعت فى الماضى ، وبصفة أساسية ، أن تضبط حركة الأحداث وتتحكم فى أنماط التفاعلات على صعيد العلاقات الدولية بكافة أشكالها وتفاعلاتها . والى جانب ذلك ، وانطلاقا من هذا المنظور التاريخى ذاته، يرى العرب فى أوربا قوة دولية ماتفتأ تجد فى السعى لاستعادة مثل هذا الدور الفعال والمؤثر .

ومما لاشك فيه أن «تصور» العرب لمثل هذا الدور الأوربى فى مجال السياسة الدولية من شأنه ، فى واقع الأمر ، أن يدفع بالعرب — وبافتراض تحقق الشروط والظروف الموضوعية الملائمة — الى التفاعل مع محاولات أوربا الرامية الى استعادة دورها التاريخى بما يخدم القضايا العربية وفى مقدمتها — ولا شك — قضايا الصراع العربى الاسرائيلى وقضية التنمية .

أما الملاحظة الأخيرة ، فيما يتصل بمنهاجية تحليل ودراسة العلاقات العربية الأوربية ، والتى تنبنى بدورها على ماسبقها من ملاحظات ، فمفادها أن طبيعة العلاقات بين الأقطار العربية وأعضاء الجماعة الأوربية انما تتوقف — فى المقام الأخير — قوة أو ضعفا ، ايجابا أوسلبا ، تأثيرا وتأثرا ، على درجة «الندية» أو «التكافؤ» فى موازين القوة بين الجانبين أخذين بعين الاعتبار حقيقة أن «الندية» و «التكافؤ» ، فى هذا الخصوص ، مسألة نسبية تتعلق — فى حقيقة الأمر — بموارد وامكانات القوة المتاحة لكل من الجانبين فى فترة زمنية محددة ، وفى ظل أوضاع دولية معينة . وبعبارة أخرى فان «الندية» و «التكافؤ» المقصودين هنا أنما يشكلان «حالة موضوعية» تتحقق — بصرف النظر عن عامل

الزمن — اذا ماتوافرت شروطها وأكتملت عناصرها .

٢ — ملاحظات خاصة تتعلق بطبيعة الوحدة الأوربية وآثارها :

ترتبط هذه الملاحظات ، من جهة أولى ، ببيان المقصود «بأوربا الموحدة» فى نهاية عام ١٩٩٢ ، كما تتصل من ناحية ثانية بمحاولة فهم طبيعة مثل هذا «المشروع التكاملى وبيان أهم ما قد يترتب عليه من آثار خاصة بالنسبة لمسار العمل الجماعى وتطور حركة التكامل الأقليمى فيما بين الأقطار العربية .

فأما من حيث طبيعة «المشروع التكاملى» لدول الجماعة الأوربية ، يمكن القول بأن هذا المشروع لايمثل فى حقيقته تطورا مستحدثا فى نطاق العمل الجماعى لدول الجماعة، اذ أن أصوله تعود — على الأقل — الى معاهدة روما لعام ١٩٥٧ والتى نصت صراحة على انشاء سوق أوربية موحدة (٧٩) . غير أن الجديد فى هذا الخصوص انما يتمثل فى ذلك التصور الذى اقترحته «اللجنة الأوربية» وأقره رؤساء دول الجماعة عام ١٩٨٥ . وقد ارتكز هذا التصور على مجموعة من القوانين والاجراءات الأساسية بلغت الثلاثمائة عدا ، واكتملت له عناصره عام ١٩٨٦ باقرار ما أسمى به « وثيقة العمل الأوربى الموحد » التى تم بمقتضاها — من بين أمور أخرى — الاتفاق على تعديل معاهدة روما عام ١٩٥٧ (٨٠) .

ويمكن القول بأن هذا التعديل قد ارتكز — بدوره — على عدد من المبادىء الأساسية ذات الدلالة الخاصة بالنسبة للنهوض بخطوات التكامل الاقليمى كاعتماد

مبدأ الأغلبية بدلا من الاجماع أسلوبا للتصويت واتخاذ القرارات داخل مؤسسات الجماعة ، فضلا عن تخويل البرلمان الأوربى اختصاصات واسعة وسلطات فعالة وقوية فى مجال التشريع وسن القوانين على صعيد العمل الأوربى المشترك (٨١) ٠

ومن جهة ثانية ، يمكن القول أيضا بأن مشروع أوربا الموحدة ـ كما تصورته «اللجنة الأوربية» ، وكما عرضت له «وثيقة العمل الأوربى الموحد» ، وأكدته بعد ذلك التصريحات الرسمية الصادرة عن رؤساء دول الجماعة ـ يقوم على تحقيق العديد من مظاهر الوحدة والتكامل أبرزها ازالة كافة العوائق والحواجز القائمة بين دول الجماعة الأثنتى عشرة بما يكفل حرية انتقال الأشخاص ورؤس الأموال فضلا عن اطلاق تبادل السلع والخدمات عبر حدود هذه الدول باعتبار أن ذلك كله مقدمة لازمة للوصول بأوربا الى وحدتها السياسية الشاملة (٨٢) ٠

ويعنى ذلك ، فى المقام الأخير ، ازالة الحدود الدولية بين أعضاء الجماعة لتغدو مجرد خطوط أدارية فاصلة ، ومن ثم تصير أقاليم هذه الدول نطاقا ماديا واحدا ومتصلا تسرى عليه قواعد وقوانين موحدة أو أن شئت فقل واحدة ٠

وأما فيما يتعلق ببيان أهم ماقد ينطوى عليه مشروع أوربا الموحدة بعد عام ١٩٩٢ من أثار بالنسبة لمسار العمل الجماعى وتطور حركة التكامل الأقليمى فيما بين الأقطار العربية ، فهو أمر يتعين فهمه فى ضوء الحقائق والاعتبارات الأتية :

فأولا : أن محاولة فهم التطور المحتمل للعلاقات العربية الأوربية وصلة ذلك بالتكامل الأقليمى فيما بين الأقطار العربية انما تتم انطلاقا من افتراض أساسى مؤداه تحقق «مشروع» الوحدة الأوربية بنهاية عام ١٩٩٢ وعلى النحو السالف بيانه ٠

ثانيا ، أن المشروع الأوربى ، بالمعنى المشار اليه أنفا وبافتراض تحققه بنهاية عام ١٩٩٢ ، سيظل مفتقدا ولاشك لخاصيتى العموم والشمول ٠ فالملاحظ ، أن الأتجاه الغالب داخل الجماعة لايزال يذهب الى القول بضرورة أستبعاد بعض القطاعات الحيوية للنشاط الاقتصادى (الطاقة ، المياه ، الاتصالات) من دائرة التنظيم الدولى الأوربى الشامل وأبقائها داخل نطاق الاختصاص الاقليمى للدول الأعضاء ٠ أضف الى ذلك حقيقة أن بعض دول الجماعة (البرتغال ، أسبانيا ، اليونان) أدراكا منها بوجود فجوة كبيرة تفصلها عن باقى دول الجماعة لاتزال تصر على ضرورة اعطائها فرصة أطول للتكيف مع متطلبات السوق الموحدة ٠ ومن جهة أخرى ، لاتزال الدول المذكورة ـ ومعها ايرلندا ـ تتمسك بضرورة استمرار القيود المفروضة على حركة رأس المال على الأقل حتى منتصف التسعينات ٠ وأخيرا ، هناك موقف بريطانيا التى وان أيدت من حيث المبدأ مشروع الوحدة الأوربية الا أنها ماتزال تبدى بعض التحفظات ازاء كل مامن شأنه أن يؤدى الى تحول المشروع الى «صيغة فيدرالية» ذات توجه اشتراكى ٠ ويتضح هذا الموقف البريطانى فى نواح عديدة أبرزها تحفظاتها الشديدة أزاء السياسات الزراعية المشتركة

وازاء قضية توحيد العملة النقدية فيما بين دول الجماعة (٨٣) ٠

ثالثا : وفى المقام الأخير ، يلاحظ أنه على الرغم من الخطوات الواسعة والملموسة التى قطعتها دول أوربا الغربية على طريق التكامل الأقليمى فيما بينها ، يمكن القول بأنه لايوجد بعد اتفاق عام داخل الجماعة بشأن طبيعة الوحدة الأوربية المنشودة وأهم سبل تحقيقها٠ وفى هذا الخصوص ، يمكن التمييز بين اتجاهين رئيسيين (٨٤) ٠

أما أحدهما فينطلق من اعتبارات الواقع الأوربى، وينادى بوجوب الأخذ بمنطق التدرج كسبيل أفضل لتحقيق الوحدة الأوربية ٠ ولذلك ، يقبل أنصار هذا اتجاه بالتكامل الأقليمى فى حده الأدنى المتمثل فى خلق سوق أوربية واحدة أمام حركة رءوس الأموال وانتقال السلع والخدمات والأشخاص ٠ أما الاتجاه الثانى ، وهو فى حقيقته ذو نزعة مثالية الى حد كبير ، فلا يقف بالتكامل الأقليمى فيما بين دول الجماعة عند هذا الحد الأدنى ، وأنما يذهب الى حد المطالبة بتحقيق الوحدة السياسية التى تذوب معها كافة الحواجز والعوائق وما يقتضيه ذلك من توحيد للتشريعات والنظم الادارية والقانونية فى هذه الدول قاطبة ٠

المطلب الثانى

الوحدة الأوربية والتكامل العربى : الآثار والنتائج

انطلاقا مماسبق بيانه من حقائق وملاحظات منهاجية، يمكن تناول الأثار المحتملة للوحدة الأوربية بعد عام ١٩٩٢ بالنسبة للعلاقات فيما بين أوربا والعالم العربى بصفة عامة ، وفيما يتصل بحركة التكامل الأقليمى العربى على وجه الخصوص ، وذلك على مستويين رئيسيين :

المستوى الأول : ونعرض فيه لأهم أثار الوحدة الأوربية على حركة وتطور العلاقات الاقتصادية بين الجانبين ٠

أما المستوى الثانى : فنتناول فيه الأبعاد المحتملة لتطور العلاقات السياسية بين العرب وأوربا الموحدة ٠

وقبل أن نعرض لهذين المستويين من التحليل ، قد يكون من الملائم أن نحاول – فى عجالة – تلمس أهم النتائج المتوقعة لقيام أوربا الموحدة بعد عام ١٩٩٢ فيما يتصل بدورها فى النظام الدولى بصفة عامة ، وذلك انطلاقا من حقيقة أن أى تجمع دولى أقليمى من شأنه ولاشك أن يهىء لأعضائه امكانية ممارسة قدر من التأثير فى مجريات السياسة الدولية ٠

١ – أوربا الموحدة وتعدد مراكز القوى فى العلاقات الدولية :

سلف البيان أن أوربا الموحدة بعد عام ١٩٩٢ تعنى تحقيق العديد من مظاهر الوحدة والتكامل كأزالة كافة

العوائق والحواجز القائمة بين دول الجماعة الأوربية بما يكفل حرية انتقال الأموال والأشخاص واطلاق حرية تبادل السلع والخدمات تمهيدا للوصول بالجماعة الى كامل وحدتها السياسية ٠

وتجدر الاشارة ، بادىء ذى بدء ، الى أن تحقيق الوحدة الأوربية على النحو وفى الحدود المشار اليها أنفا قد لايجعل من أوربا ـ بالضرورة وعلى الأقل فى المدى القريب ـ قوة كبرى تقف على قدم المساواة من حيث علاقات التأثير والنفوذ مع الولايات المتحدة والأتحاد السوفيتى بوصفهما القوتين العظميين اللتين تمخض عنهما عالم مابعد الحرب العالمية الثانية ٠ ومرجع ذلك أن أوربا الغربية ـ بافتراض نجاحها فى تحقيق وحدتها الشاملة ـ ستظل ، ولو الى درجة معينة ، تفتقر الى بعض المقومات والشروط اللازمة لتبؤ مكانة «القوة العظمى» ٠ فعلى سبيل المثال ، من الملاحظ أن النطاق الأقليمى الذى تشغله دول الجماعة الأوربية مجتمعة لا يشكل فى مطلقه عنصرا ايجابيا فى بناء القوة الأوربية ، وذلك بالنظر الى كونه محدود الاتساع مع ماقد يعنيه ذلك بالنسبة لحجم ونوعية الموارد المتاحة واللازمة لبناء هذه القوة ، خاصة وأن أوربا الغربية تعد من أكثر مناطق العالم ازدحاما بالسكان (٨٥) ٠ ويتصل بذلك حقيقة أن وجود القوتين العظميين ـ ومعهما القوى الدولية الكبرى الأخرى كاليابان والصين ـ من شأنه أن يباشر تأثيره الملموس على طبيعة وحدود دور أوربا الموحدة فى النظام الدولى ٠

بيد أنه يمكن القول ـ مع ذلك ـ بأن نجاح أوربا

الغربية فى تحقيق الهدفين الرئيسيين لوحدتها المنشودة ـ التكامل الاقتصادى والتوحد السياسى كليهما أو حتى أحدهما ـ من شأنه أن يهىء لها ، ولاشك ، دورا مؤثرا فى العلاقات الدولية ٠ ويبرز ذلك بصفة خاصة فى مظاهر عديدة أهمها (٨٦) :

أولا : أن أوربا الموحدة ، باعتبارها مهدا للنظام الرأسمالى العالمى ، وبالنظر الى تأسيس مشروعها التكاملى على مبدأ الحرية الاقتصادية ، ستكون ولاشك عاملا ذا أهمية خاصة فيما يتعلق بحث الدول والكيانات السياسية الأخرى ـ غير الأوربية ـ على انتهاج ذات المبدأ ، وهو ما يعنى فى التحليل الأخير أتساع نطاق تبادل السلع والخدمات واطلاق حرية انتقال الأشخاص وحركة رءوس الأموال ، فضلا عن تشجيع مبدأ المنافسة فى النشاط الاقتصادى وتنمية حركة التجارة الدولية ٠

أما المظهر الثانى : الذى يبرز من خلاله دور أوربا الموحدة فى العلاقات الدولية ، فيتمثل فى تزايد الوزن النسبى لدول الجماعة بالنسبة لطبيعة ومضمون الحلول التى قد تطرح لمواجهة القضايا والمشكلات التى تعترض المجتمع الدولى فى تطوره الراهن ، وفى مقدمتها : مشكلات حماية البيئة ومكافحة التلوث ، وقضايا الجفاف والتصحر ، ونقص الغذاء ، والطاقة ، والتسلح النووى ، والديون الخارجية والتضخم ، ٠٠٠٠ وبصفة عامة قضية اعادة النظر فى النظام الاقتصادى الدولى برمته ٠

حاصل القول ، اذن ، أن وحدة أوربا ، بالمعنى وفى

الحدود المشار اليها ، تثير تساؤلا هاما وأساسيا حول ما اذا كان تحقق هذه الوحدة من شأنه أن يجعل من أوربا الغربية قطبا جديدا يغير من نظام الثنائية الذى سيطر على العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية · وفى هذا الخصوص ، يوجد ثمة رأيان (٨٧):

أما أولهما فيذهب أنصاره الى القول بأن أوربا الموحدة ستطلع بدور سياسى على قدر كبير من الأهمية الأمر الذى يرقى بها ، ولاشك ، الى مصاف الأقطاب الدولية ذات الشأن فى ادارة وتوجيه العلاقات الدولية· وبعبارة أخرى ، فأن أوربا الموحدة ستصير قطبا جديدا له أهدافه ومصالحه المستقلة والمتميزة عن أهداف ومصالح كل من الولايات المتحدة والأتحاد السوفيتى وهو ماسيؤدى ، فى نهاية الأمر ، الى نظام تعدد الأقطاب الفاعلة فى نطاق السياسة الدولية ·

وأما الرأى الثانى فمفاده أن أوربا الغربية ، وان كانت قد نجحت فى قطع خطوات واسعة وملموسة فى اتجاه التكامل والوحدة ، الا أنها ـ وبالنظر الى كونها مهد النظام الرأسمالى وأساس تطوره ـ ستظل جزءا من هذا النظام ، وتباشر من ثم دورها المستقل والمتميز ضمن قواعده وفى اطار مؤسساته الرئيسية·

وواقع الأمر ، فانه بصرف النظر عن درجة الاتفاق أو الاختلاف مع هذين الرأيين ، تجدر الاشارة الى ثلاث ملاحظات أساسية فيما يتصل بالدور المحتمل لأوربا الموحدة على صعيد السياسة الدولية بصفة عامة :

الملاحظة الأولى : وتتمثل فى أن ثمة قاسما مشتركا بين الرأيين المذكورين ، مفاده أن وحدة أوربا الغربية

ستكفل لها ـ كما سلف البيان ـ دورا فاعلا ومؤثرا فى كل مايتعلق بتوجيه حركة السياسة الدولية ، وبصفة خاصة فيما يتصل بقضية اعادة بناء هياكل ومؤسسات النظام الدولى خلال العقود القليلة القادمة ·

أما الملاحظة الثانية ، فتتصل بحقيقة أن أوربا الموحدة ـ شأنها فى ذلك شأن القوى الدولية الأخرى ـ ستضطلع بدورها المشار اليه من خلال انتهاج طرق وأساليب تتفق وظروف ومعطيات الواقع الدولى المعاصر ، والتى لم تعد تسمح لمثل هذه القوى بمباشرة دورها الدولى على النحو وفى الحدود التى كان يتم بها فى الماضى ، وبصفة خاصة فى ظل أوضاع عالم ماقبل الحرب العالمية الأخيرة · فالملاحظ أن القوى الدولية الكبرى قد أضحت ـ فى ظل هذه الظروف والمعطيات ـ مطالبة ، ولو انطلاقا من وجهة النظر المتعلقة بمصلحتها الخاصة ، بالقيام بدور أكثر ايجابية ازاء مختلف المشاكل والأزمات التى أضحت تتجاوز من حيث خطورتها ومدى تأثيرها ، خاصة فى ضوء التطور التكنولوجى المعاصر ، الحدود الأقليمية للدول فرادى (٨٨) ·

أما الملاحظة الثالثة والأخيرة التى تجدر الاشارة اليها فى هذا الخصوص ، فمفادها أنه بصرف النظر عن طبيعة الدور الذى ستهيئه الوحدة لأوربا على صعيد النظام الدولى وعما اذا كان من شأن هذا الدور أن يجعل منها قطبا دوليا مستقلا ومتميزا أم يقف بها فقط عند حد كونها مجرد قوة فاعلة فى اطار قواعد النظام الرأسمالى العالمى ، وبصرف النظر أيضا عن طبيعة هذا الدور المحتمل من حيث طرق وأساليب

تحقيقه ، فان العلاقات العربية ـ الأوربية ستتأثر بدرجة أو بأخرى، بكل هذه التطورات، ودونما اغفال لنتائج ما قد يحققه العرب من خطوات ايجابية على طريق التكامل الأقليمى (٨٩) ٠

٢ ـ الوحدة الأوربية والعلاقات الاقتصادية مع العرب:

اذا كان مفهوم «أوربا الموحدة» ينصرف بالأساس، وكما سلف القول ، الى الجانب الاقتصادى للتكامل الأقليمى ، بمعنى العمل على ازالة الحواجز والقيود التى تعوق حركة التبادل التجارى وعملية انتقال الأشخاص ورءوس الأموال عبر أقاليم دول الجماعة الأوربية ، فمما لاشك فيه أن تحقيق مثل هذا المشروع التكاملى من شأنه أن يرتب أثارا ملموسة بالنسبة لتطور العلاقات الاقتصادية بين العرب وأوربا ، الأمر الذى سيؤثر ـ بدوره ـ على اتجاهات حركة التكامل الاقليمى العربى ٠ ويجد هذا التحليل سنده فى عدد من الاعتبارات أهمها (٩٠) : التجاور الجغرافى بين أوربا الغربية والعالم العربى ، الصلات والعلاقات التاريخية بين الجانبين ، أدراك أوربا دوما وبصفة خاصة فى العصر الحديث لأهمية ماتحتويه المنطقة العربية وما تختزنه من ثروات وموارد وفى مقدمتها البترول ، كل ذلك فضلا عن أختلاف درجات القوة النسبية بين العرب من ناحية وأوربا من ناحية ثانية وما قد يستتبعه مثل هذا الاختلاف من سيطرة نمط معين على تبادل الاقتصادية فيما بينها) التبعية ، الندية أو التكافؤ ، التعاون ، الاعتماد المتبادل ، ٠٠٠) فى ظرف زمنى محدد وفى ظل أوضاع دولية معينة ٠

وفى ضوء ماسبق ، يمكن القول بأن العلاقات الاقتصادية بين العرب وأوربا تمثل حقيقة واقعة وتكتسب ـ من ثم ـ أهمية خاصة وذلك الى الحد الذى يتوقع معه للوحدة الأوربية بعد عام ١٩٩٢ أن تؤتى أثارا ملموسة ليس فقط بالنسبة لحركة وتطور هذه العلاقات الاقتصادية بصفة عامة بل وأيضا بالنسبة لاتجاهات حركة التكامل الأقليمى العربى على وجه الخصوص ٠ وتظهر هذه الأثار فى جوانب شتى للعلاقات الاقتصادية بين الجانبين أبرزها الجوانب الثلاثة الأتية : التبادل التجارى ، حركة رءوس الأموال والاستثمارات ، انتقال الأيدى العاملة ٠

(أ) حركة التبادل التجارى (٩١) :

يمكن القول بأن أوربا الغربية تعتبر بحق ، كنتيجة للاعتبارات سالفة الذكر ، فى مقدمة الدول والتجمعات الاقليمية التى تتبادل التجارة مع الأقطار العربية تصديرا واستيرادا فمن ناحية أولى ، يلاحظ أن دول الجماعة تمثل أهم سوق للصادرات العربية اذ أنها تستوعب مايقرب من ٤٥٪ من جملة هذه الصادرات ٠ وواقع الأمر ، أنه اذا كانت هذه النسبة التى تمثلها الصادرات العربية لدول الجماعة الأوربية لاتكاد تصل الى ١٠٪ من أجمالى واردات هذه الدول الأخيرة ، الا أن الملاحظ فى هذا الخصوص هو أن صادرات الأقطار العربية لها قيمتها الاستراتيجية فيما يتصل بقدرة العرب التفاوضية فى مواجهة الجماعة الأوربية ٠ ومرد ذلك الى حقيقة أن الصادرات العربية تتكون بالأساس من البترول والغاز الطبيعى وهما سلعتان يتميز الطلب

عليهما بكونه غير مرن الى حد كبير . ومن ناحية ثانية، يلاحظ أن واردات الأقطار العربية من دول الجماعة الأوربية تكاد تصل هى أيضا الى مايقرب من ٤٠٪ من اجمالى الصادرات الأوربية للعالم الخارجى . والحق، أنه اذا كانت حركة التبادل التجارى فيما بين الأقطار العربية مجتمعة وأوربا الغربية هى على هذا القدر من الاتساع والأهمية ، فمن الملاحظ أن معدلات هذا التبادل التجارى تزداد أهمية وتتسع نطاقا بالنسبة لعلاقات أوربا التجارية مع بعض التجمعات العربية المحدودة وفى مقدمتها تجمع دول المغرب العربى وتجمع دول مجلس التعاون الخليجى . فعلى سبيل المثال ، نجد أنه فى حين لاتزيد المبادلات التجارية فيما بين دول المغرب الخمس ودول المشرق العربى عن ١٠٪ من اجمالى مبادلاتها التجارية الخارجية ، فان نسب هذه المبادلات تكاد تصل الى ٦٠٪ فيما يخص العلاقات بين دول المجموعة الأولى ودول الجماعة الأوربية . وواقع الأمر ، أن مثل هذا التناقض على صعيد المبادلات التجارية لايقتصر فى نطاقه ومداه على مستوى العلاقات فيما بين دول المشرق والمغرب العربيين ، بل نجده أيضا على مستوى العلاقات فيما بين دول التجمع المغربى ذاته . فالملاحظ ، أن المبادلات التجارية بين دول هذا التجمع محدودة للغاية حيث أنها لاتتجاوز ٥٪ من مجموع مبادلاتها الخارجية (٩٢) . وفى المقام الأخير ، فمن الملاحظ أن حركة التبادل التجارى فيما الأقطار العربية ودول الجماعة الأوربية على النحو المشار اليه تنطوى على دلالات خاصة من وجهة

النظر المتعلقة بمشاريع التكامل الأقليمى لدى كل من الجانبين وصلة ذلك بمستقبل العلاقات فيما بينهما . وتجد هذه الدلالات مصدرها فى حقيقة أن دول الجماعة الأوربية تسهم بنصيب كبير فى حجم التجارة الدولية اذ تصل نسبة مشاركتها الى حوالى ٤٠٪ من أجمالى مجموع المبادلات التجارية على مستوى العالم . وفى المقابل ، فان التجارة الخارجية تمثل مايقرب من ٩٠٪ من أجمالى الدخل القومى لبعض الأقطار العربية المصدرة للبترول كالسعودية والكويت وليبيا . ويستفاد من ذلك أن تحقيق أية خطوة ايجابية على طريق التكامل الأقليمى فيما بين الدول الأعضاء فى أى من المجموعتين العربية والأوربية ، سينطوى — بدوره — على بعض الآثار ذات الشأن بالنسبة لتطور العلاقات ايجابا أو سلبا فيما بين الجانبين (٩٣) .

وفى ضوء الحقائق والمعطيات السالف بيانها ، يمكن تلمس الآثار المحتملة للوحدة الأوربية بالنسبة لحركة التبادل التجارى بين العرب وأوربا الغربية وصلة ذلك بمسار واتجاهات التكامل الاقليمى فيما بين الأقطار العربية . فبادىء ذى بدء ، يمكن القول بأن تحقيق الوحدة الأوربية من شأنه أن يكفل لأعضاء الجماعة الأوربية العديد من المزايا الاقتصادية كتوسيع نطاق السوق (حوالى ٣٢٠ مليون نسمة) ، والتمتع بمزايا الأخذ بنظام اقتصاديات الحجم الكبير وسياسة اندماج الشركات الكبرى ، وخفض نفقات الانتاج ، وارتفاع معدلات الربحية . ولاشك ، أن ذلك سيزيد من قدرة المؤسسات الاقتصادية الأوربية على المنافسة فى الأسواق العالمية ومنها — بطبيعة الحال — الأسواق

العربية ، مع مايعنيه ذلك من تزايد القدرة على غزو هذه الأسواق بل وضرورة البحث عن أسواق دولية جديدة (٩٤) ٠

وترتيبا على ماسبق ، يمكن القول أيضا ـ وبافتراض عدم قدرة العرب على مواكبة خطوات التكامل الأقليمى لدى دول الجماعة الأوربية ، وكذلك بافتراض بقاء المؤسسات والتنظيمات العربية القائمة على حالها من الضعف وعدم الفعالية ، وأخذا فى الاعتبار التطورات الراهنة فى الاتحاد السوفيتى وأوربا الشرقية ـ بأنه من المتوقع أن تنكمش معدلات التبادل التجارى ، تصديرا واستيرادا ، فيما بين دول الجماعة الأوربية من ناحية والأقطار العربية فرادى ومجموعات من ناحية ثانية ٠ وبعبارة أخرى ، فان حركة التبادل التجارى بين الجانبين ـ بحكم اعتبارات معينة خاصة بتطور التكامل العربى ، فضلا عن الطبيعة الخاصة ببعض الصادرات العربية الأساسية كالبترول والغاز الطبيعى ومدى قدرة الجانب الأوربى على ايجاد مصادر بديلة لهذه الصادرات ـ ستظل فى أحسن الفروض على معدلاتها الحالية ، والتى هى فى عمومها ليست فى صالح الجانب العربى (٩٥) ٠

(ب) حركة رءوس الأموال والاستثمارات (٩٦) :

تجدر الاشارة الى أن عملية انتقال رءوس الأموال والقيام بمشروعات استثمارية مثلت أحد الجوانب الهامة للعلاقات الاقتصادية فيما بين العرب ودول الجماعة الأوربية ٠ فمن ناحية ، يلاحظ أن دول الجماعة تقدم قروضا ومنحا للعديد من الأقطار العربية ٠ وعلى الرغم من حقيقة أن هذه المساعدات المالية تعتبر محدودة

للغاية بالقياس الى جملة المساعدات التى تقدمها الجماعة الأوربية لدول العالم الثالث على وجه العموم ، الا أنها تلعب ولاشك دورا ملموسا فى مجال مساعدة الأقطار العربية على تحقيق خططها التنموية ٠ وكذلك الحال بالنسبة لحجم الاستثمارات الأوربية فى الأقطار العربية ، اذ أنها ـ بدورها ـ محدودة (حوالى ٥٪ من اجمالى الاستثمارات الأوربية فى الخارج) ، فضلا عن أنها تتجه الى مجالات معينة دون سواها ٠ وتتمثل هذه المجالات المحدودة بالأساس فى البحث والتنقيب عن البترول الى جانب المشروعات السياحية والخدمية ٠

ومن ناحية أخرى ، فان أوربا الغربية تعد احدى المناطق الرئيسية لجذب رءوس الأموال والودائع العربية خاصة فى الدول النفطية (بلغت ودائع دول الخليج العربية عام ١٩٨٨ فى أوربا نحو ٣٤٢ مليار دولار) (٩٧) ٠ ومرد ذلك الى : تخوف بعض المستثمرين العرب من توظيف أموالهم وأرصدتهم داخل الأقطار العربية ودول العالم الثالث نتيجة لحالة عدم الاستقرار فى الأوضاع الاجتماعية والسياسية مع مايعنيه ذلك من احتمالات التأميم والمصادرة وعدم توافر الضمانات القانونية الكافية ، يضاف الى ذلك استعجال الربح والرغبة فى الحصول على معدلات أعلى للفائدة ٠

والواقع ، أنه على الرغم من ضالة حجم الاستثمارات وضعف حركة رءوس الأموال فيما بين الجانبين ـ العرب وأوربا ـ فالراجح أن وصول أوربا الغربية الى وحدتها الاقتصادية «الشاملة» سيترك ولاشك العديد

من الأثار غير الايجابية فى مجملها من وجهة النظر المتعلقة بالجانب العربى · ويمكن تلمس هذه الآثار على مستويين (٩٨) :

المستوى الأول ويتعلق بحجم المساعدات والاستثمارات الأوربية المتجهة الى العالم العربى · فالمتوقع ، فى هذا الخصوص، أن تنتقل هذه المساعدات وتلك الاستثمارات فيما بين دول الجماعة الأوربية ذاتها ، فتتجه من الأكثر تقدما وثراء (فرنسا ، ألمانيا ، هولندا ، بريطانيا) الى الدول الأقل ثراء (البرتغال ، أسبانيا ، اليونان) · كما أن جانبا كبيرا من هذه المساعدات والمنح الأوربية سيجد طريقة الى دول أوربا الشرقية بل والى الاتحاد السوفيتى انطلاقا من فكرة دعم التوجهات الاصلاحية فى هذه الدول وتعزيز توجهها نحو نظام التعددية السياسية والاقتصادية ·

وبديهى أن يترتب على ذلك انكماش حجم الاستثمارات الأوربية فى العالم العربى ·

أما المستوى الثانى ، فيتعلق بتدفق رءوس الأموال العربية الى دول الجماعة الأوربية · والمتوقع ،فى هذا الخصوص أيضا ، أن تستمر حركة انتقال رءوس الأموال العربية النفطية الى أوربا · وتفسير ذلك يعود الى عدة اعتبارات :

فأولا ، يمكن القول بأن الوحدة الأوربية سيكون من شأنها خلق المزيد من فرص الاستثمار داخل القارة أمام رءوس الأموال الأجنبية بما فى ذلك الأموال العربية القادمة من البلاد النفطية · ويتصل بذلك أيضا مايترتب على تحقيق الوحدة الأوربية الاقتصادية من زيادة حجم

ونوعية الضمانات التى من شأنها تشجيع وجذب رأس المال الأجنبى · ومن جهة ثانية ، يلاحظ افتقاد الجانب العربى للظروف المواتية لتشجيع الاستثمارات حركة الاستثمارات فضلا عن غياب الأحساس بوجود مثل هذه الظروف الايجابية حال تحققها ·

ويدعم هذا الاستنتاج ويؤكده مايغلب على الأوضاع داخل الأقطار العربية من حالة عدم الاستقرار بمعناه الواسع (تعدد التشريعات وعدم اتساقها مع بعضها البعض ، التعقيدات البيروقراطية ، ٠٠٠) ، الى جانب غياب الممارسة الديمقراطية · ومؤدى ذلك كله ، أنه بمقدار ماينجح العرب فى قطع خطوات ايجابية على طريق التكامل الأقليمى فيما بينهم ، مع مايعنيه ذلك من تهيئة المناخ الملائم للاستثمار داخل الوطن العربى، بمقدار ما تتضاءل — ان لم تنعدم — الآثار السلبية المحتملة للوحدة الأوربية على العلاقات الاقتصادية بين العرب وأوربا فيما يتصل بفرض الاستثمار وانتقال رءوس الأموال ·

(ج) انتقال الأيدى العاملة (٩٩) :

غنى عن البيان ، أن العمالة الماهرة والمدربة تشكل ولاشك أحد العناصر الأساسية فى العملية الانتاجية بالنسبة لأى مجتمع · ومعلوم أيضا ، أن ظاهرة انتقال الأيدى العاملة فيما بين الدول مثلت وبحق أحد المصادر الهامة للدخل القومى بالنسبة للدول المصدرة لهذه العمالة ·

وبالنظر الى انخفاض مستوى الدخل القومى فى

العديد من الأقطار العربية وباستثناء دول النفط ،والى جانب انتشار ظاهرة البطالة فى بعض هذه الأقطار ، وبالنظر الى ماشهدته أوربا الغربية خاصة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية من حركة نمو وانتعاش اقتصادى من أجل اعادة بناءوتعمير ماخلفتة الحربمن أثار تدميرية، فقد شهد العلاقات العربية الأوربية منذ ذلك الوقت حركة انتقال واسعة للأيدى العاملة المدربة وغير المدربة من مختلف الأقطار العربية الى أوربا · وتعتبر دول المغرب العربىوبخاصة تونس والجزائر والمغرب، ولاعتبارات تتعلق بالجوار الجغرافى والميراث الاستعمارى ، المصدر الأول والرئيسى لحركة انتقال العمالة العربية الى أوربا حيث تشير الاحصائيات الى وجود مايربو على ٣ مليون من العمال العرب ينتمون الى دول الشمال الأفريقى يعملون فى العديد من دول الجماعة الأوربية (١٠٠) ·

وفى مقابل ذلك ، تتسم حركة انتقال العمالة الأوربية الى أقطار العالم العربى بميزتين رئيستين هما (١٠١): من ناحية أولى ضألة العدد ، اذ لايكاد يوجد سوى عدد محدود جدا من الأوربيين فى بعض هذه الأقطار · ومن ناحيةثانية،هناك ميزة التخصص · فعلى خلاف العمالة العربية التى هى فى عمومها عمالة غير مدربة ، يعمل الأوربيون فىبعض الأقطارالعربية خبراء فىمشروعات ومجالات معينة عادة ماتكون الشركات الأوربية هى التى تضطلع بها ·

وفى ضوء ماسبق ، من البديهى أن يرتب تحقيق

الوحدة الأوربية بعض الأثار فيما يتعلق بتدفق العمالة العربية الى دول الجماعة · فبادىء ذى بدء ، يمكن القول ، بأن توصل الجماعة الى أقامة سوق واحدة واسعة من شأنه ولاشك ، ولاسيما فى ضوء اختلاف مستوى النمو الاقتصادى فى الدول الأعضاء ، أن يؤدى الى انسياب حركة العمالة فيما بين هذه الدول بعضها البعض وخاصة من جهة دول الجنوب الأوربى (أسبانيا والبرتغال واليونان) ذات العمالة الفائضة· ومؤدى ذلك ، بعبارة أخرى ، أن تعطى الأولويةللعمالة الأوربية ذاتها قبل غيرها من العمالة الوافدة من خارجها (١٠٢) · ولعل من أهم العلامات البارزة فى هذا الخصوص ، اتفاق دول الجماعة فى أواخر عام ١٩٨٩ من خلال ماعرف «بالميثاق الجماعى للعمالة فيما بين دول الجماعةالأوربية» علىضرورة تذليلكافةالعقبات التى تحول دون انتقال الأيدى العاملة فيما بينها (١٠٣) · ولاشك أن مثل هذه التحولات سيكون لها أثار عديدة على حركة انتقال الأيدى العاملة العربية بل وعلى العمالة العربية الموجودة حاليا فى بعض دول أوربا الغربية كفرنسا مثلا ، اذ أن هذا الميثاقسيكفل حال تطبيقه ـ تيسير حركة انتقال الخبرة والعمالة الأوربية بين دول الجماعة مع بعضها البعض والاتجاه نحو التخلص من العمالة الأجنبية ومن ثم احتمال غلق الباب فى وجه أية عمالة وافدة من الخارج (١٠٤) · ولا شك أن هذه التطورات ان حدثت ستؤدى الى ايجاد أثار غير ايجابية على حالة الاستقرار فى دول الشمال الأفريقىالعربية،خاصةوأنهذه تعانىأصلا منفائض العمالة بها وعدمالقدرة على استيعابالطوائفالمدربة

منها . بيد أن مثل هذه الآثار غير الايجابية قد تظل محدودة فى نطاقها ومداها بالنظر الى حرص الدول الأوربية الغربية ذاتها — وبحكم علاقات الجوار والارتباط التجارى مع دول المغرب العربى — على استقرار الأوضاع فى هذه الدول . ومن ثم، فمن المتوقع أن تحاول دول الجماعة — حال تحقيقها لوحدتها الشاملة — التخلص من العمالة العربية الزائدة بطريقة تدريجية لاتضار منها الدول العربية المعنية بشكل مفاجىء وكبير .

وايا ماكان الأمر ، فالذى لاشك فيه أن مثل هذه التطورات ينبغى أن تؤخذ فى الاعتبار من جانب الأقطار العربية ، على معنى أنه يتعين — اذا ما أريد لهذه الأقطار أن تساير منطق العصر فيما يتعلق بالأخذ بنظام التكتلات الاقتصادية الدولية ، وأن تتجنب الآثار السلبية لظهور مثل هذه التجمعات كالوحدة الأوربية — أن تسارع باتخاذ الخطوات الايجابية المناسبة فى مجال تنظيم حركة انتقال والاستفادة من العمالة الزائدة لدى بعضها بما فى ذلك احلالها محل العمالة الأجنبية الموجودة حاليا لدى بعضها الأخر (كالعمالة الأسيوية فى بعض دول الخليج) ، وايجاد مشروعات عربية تسهم فى خلق المزيد من فرص العمل أمام الأيدى العاملة والخبرات العربية ، فضلا عن ضرورة العمل على انهاء كافة القيود والحواجز التى تعترض حركة انتقال العمالة فيما بين الأقطار العربية ووضع القواعد والتشريعات لهذه العمالة لتتمتع بحقوقها وفقا لما تقتضى به المعايير الدولية المستقرة والمعمول بها فى هذا الشأن .

ومما سبق ، يتبين لنا أن العلاقات العربية الأوربية

فى المجال الاقتصادى هى علاقات متشعبة وواسعة النطاق ، الأمر الذى يعنى أن حدوث أى تطور — ايجابيا كان أم سلبيا — لدى أى من الجانبين ستكون له ولاشك آثارة الملموسة لدى الجانب الأخر، وهو مايقتضى بدوره من هذا الجانب اتخاذ الخطوات اللازمة والملائمة لمواكبة مثل هذا التطور والتحسب له فى كافة أسبابه واحتمالاته .

٣ — أوربا الموحدة والعلاقات السياسية مع العرب:

تجدر الاشارة ، بادىء ذى بدء ، بأن الوقوف على مدى ونطاق الأثار السياسية المحتملة للوحدة الأوربية بعد نهاية عام ١٩٩٢ على العلاقات بين الأقطار العربية ودول الجماعة الأوربية ، وصلة ذلك بمسار حركة التكامل الأقليمى العربى ، يقتضى الأخذ بعين الاعتبار التطور الراهن لهذه العلاقات على الأقل منذ عام ١٩٦٧ . وبعبارة أخرى فان تحليل وابراز الأثار المحتملة للوحدة الأوربية على العلاقات السياسية بين العرب وأوربا يمكن تناوله من خلال مستويين رئيسيين : المستوى الأول ، ويهدف التحليل من خلاله الى محاولة استخلاص أهم الملامح المميزة للعلاقات العربية الأوربية فى تطورها المعاصر وخاصة منذ عام ١٩٦٧ . أما المستوى الثانى ، فيقوم على تلمس أهم النتائج المتوقعة للوحدة الأوربية بالنسبة للعلاقات السياسية بين الجانبين بصفة عامة وبالنسبة لتطور حركة التكامل الأقليمى فيما بين الأقطار العربية على وجه الخصوص .

(أ) الملامح العامة للعلاقات العربية الأوربية منذ عام ١٩٦٧ (١٠٥) :

غنى عن القول ، ولاعتبارات مختلفة سلف بيانها ، أنه توجد ثمة سمة خاصة تميز العلاقات السياسية بين العرب وأوربا تتمثل فى قيام نوع من الاستمرارية التاريخية لهذه العلاقات وارتباطها - فى وضعها الراهن بل وفى تطورها المستقبلى والى حد بعيد - بمختلف أشكال التفاعلات التى كانت عليها فى الماضى ، سواء من حيث أنماط القوة والضعف والتأثير والتأثر ، أومن حيث الصراع والتعاون . وأخذا فى الاعتبار هذه السمة المميزة للعلاقات العربية الأوربية ، فان تحديد عام ١٩٦٧ كنقطة انطلاق لمحاولة استخلاص الملامح العامة لهذه العلاقات فى تطورها المعاصر يرجع الى أن العوامل المؤثرة فى علاقات الجانبين منذ ذلك التاريخ قد تعددت وتنوعت بحيث شهدت مختلف مظاهر وعلامات القوة والضعف لدى كل من الطرفين - العرب وأوربا - (الانقسام العربى قبل عام ١٩٦٧ ، التعاون والتنسيق بين الأقطار العربية قبل وأثناء حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، الانقسام العربى بعد ١٩٧٥ وبخاصة بعد مبادرة الرئيس السادات ١٩٧٧ ، التسوية السلمية بين مصر واسرائيل ، ظهور التجمعات الأقليمية العربية ، عودة مصر الى جامعة الدول العربية . وعلى الجانب الأوربى : التبعية شبه الكاملة للحليف الأمريكى ، التعارض فى السياسات الوطنية لدول الجماعة الأوربية وتوسيع نطاق السوق الأوربية المشتركة ، تحقيق درجة من الاستقلال النسبى للجماعة عن الولايات المتحدة ،

الاتجاه نحو الوحدة الاقتصادية والدعوة الى تحقيق أوربا الموحدة ، التطورات الراهنة فى الاتحاد السوفيتى ودول أوربا الشرقية ، فضلا عن بروز فكرة توحيد ألمانيا وترجمتها الى خطوة عملية وحقيقة واقعة فى الثالث من أكتوبر عام ١٩٩٠) . وبعبارة أخرى ، يمكن القول بأن مرحلة مابعد ١٩٦٧ قد شهدت مختلف العوامل التى تؤثر فى تحديد نمط العلاقات السياسية بين العرب وأوربا وماقد ينطوى عليه ذلك من دلالة بالنسبة لمحاولة فهم الأثار المحتملة للوحدة الأوربية على العلاقات بين الجانبين من جهة وعلى خطوات التكامل العربى من جهة ثانية .

وفى ضوء الحقائق والاعتبارات السابقة يمكن أبراز أهم السمات المميزة للعلاقات العربية الأوربية خلال الفترة المشار اليها ، وذلك على النحو التالى (١٠٦) :

فأولا : من الملاحظ أن العلاقات العربية الأوربية قد شهدت فى منتصف الستينيات نوعا من «القطيعة السياسية» بين الجانبين ، أو بالأحرى فقد كان يوجد ثمة نوع من «الجمود السياسى» بينهما ، فضلا عن غلبة الطابع الانفرادى على تحديد أنماط وأشكال التفاعلات الدولية بالنسبة لهذه العلاقات . ومرجع ذلك ، فى واقع الأمر ، الى اعتبارات عديدة أهمها على الجانب العربى : حداثة العهد بالخبرة الاستعمارية ، حالة التجزئة والحرب الباردة فيما بين الدول العربية ، عدم ادراك العرب لأهمية مالديهم من موارد وامكانات ذات قيمة حيوية واستراتيجية كالبترول والغاز وعدم قدرتهم - بالتالى - على توظيف هذه الموارد والامكانات

بما يخدم قضاياهم السياسية · وعلى الجانب الآخر، كانت أوربا فى ذلك الوقت لاتزال تعيش حالة من الضعف النسبى فى اطار علاقاتها مع الحليف الأمريكى، فضلا عن عدم تمكنها حينذاك من قطع خطوات واسعة وملموسة على طريق الوحدة الاقتصادية وهو الأمر الذى حال - ولاشك - دون امكانية انتهاج سياسة جماعية تجاه القضايا الدولية ومنها القضايا العربية كقضية الصراع العربى الاسرائيلى ·

أما الملمح الثانى المميز للعلاقات العربية الأوربية خلال الفترة التالية لحرب يونيو ١٩٦٧، فيكمن فيما طرأ على هذه العلاقات مع مطلع عقد السبعينات من بعض التغيرات «الايجابية» فيما يتصل برؤية أوربا الغربية لمسار الصراع العربى الاسرائيلى (١٠٧) · وتكمن أسباب هذا التغير فيما حققته دول الجماعة من خطوات وانجازات ملموسة على طريق الوحدة الاقتصادية ومحاولتها ترجمة ذلك الى مواقف دولية مستقلة · والى جانب ذلك، فقد شهدت العلاقات فيما بين الأقطار العربية العديد من مظاهر التعاون والتنسيق على الأقل فيما يتصل بقضية الصراع مع اسرائيل وما أرتبط بذلك من ظهور استعداد الجانب العربى لتقبل فكرة الحل السلمى لهذا الصراع، هذا فضلا عن التلويح بامكانية استخدام سلاح البترول للضغط فى اتجاه حل قضاياهم الدولية ·

وواقع الأمر أن الأسباب الكامنة وراء هذا التغير على الجانبين - مع ماصاحبها من ضغوط أمريكية واسرائيلية - كانت محدودة نسبيا فى قوتها ومداها

الى الحد الذى يمكن القول معه بأن مظاهره كانت بدورها محدودة، حيث لم يتعد الموقف الأوربى فيما يتصل بقضية الصراع العربى الاسرائيلى - على سبيل المثال - حدود التصريحات والاعلانات الرسمية غير المشفوعة بخطوات تنفيذية فعالة · ومن ذلك مثلا، البيان الصادر عن دول الجماعة فى مايو ١٩٧١، والذى تضمن للمرة الأولى عدة مقترحات تعتبر ايجابية فى جملتها من وجهة النظر العربية : كالدعوة لانسحاب اسرائيل من الأراضى العربية المحتلة بعد عام ١٩٦٧ مع ادخال بعض التعديلات المحدودة على خطوط الحدود الدولية بين العرب واسرائيل، احترام مبدأ السلامة الأقليمية لجميع دول المنطقة من خلال انشاء مناطق منزوعة السلاح ترابط بها قوات دولية، والنظر الى مشكلة «اللاجئين» الفلسطينيين من خلال البحث فى فرص اعادة توطينهم فى الأراضى الفلسطينية المحتلة أو تقديم التعويضات المناسبة لهم، كل ذلك من خلال اشراف دولى (١٠٨) ·

وأما الملمح الثالث، فى هذا الخصوص، فمؤداه أنه مع قيام حرب أكتوبر ١٩٧٣ وما صاحبها من تمكن العرب من تحقيق خطوات ملموسة على طريق تنسيق المواقف والسياسات فيما بينهم خاصة فى مجال استخدام البترول، ظهرت بوادر ايجابية لدى الجانب الأوربى ازاء القضايا العربية وازاء الصراع العربى الاسرائيلى بصفة خاصة · وقد تمثلت أهم مظاهر هذا التحول فى الموقف الأوربى فى محاولة دول الجماعة القيام بدور سياسى «مستقل» عن الدور الأمريكى فى المنطقة · وقد برز ذلك بوضوح فى رفض دول الجماعة

ـ عدا البرتغال ـ السماح للولايات المتحدة باستخدام القواعد العسكرية لحلف الأطلنطى لارسال سلاح عبر أوربا لاسرائيل ، فضلا عن تأييد بعض دول الجماعة (فرنسا وبريطانيا) ـ وعلى الرغم من معارضة الولايات المتحدة ـ للمبادرة المصرية بشأن أرسال قوات أمريكية سوفيتية للأشراف على وقف اطلاق النار فى سيناء (١٠٩) .

ويمكن تفسير هذا التحول الأيجابى فى الموقف الأوربى بارجاعه الى عدة أسباب : الأحساس بوجود خطر على الحدود الجنوبية لأوربا كنتيجة لاستمرار حالة التوتر وعدم الاستقرار فى المنطقة ، حاجة أوربا الماسة لاستمرار تدفق البترول العربى اليها وبكميات مناسبة وتعارض مصالحها فى هذا الشأن مع أولويات السياسة الخارجية الأمريكية ، كل ذلك فضلا عن تخوف أوربا من احتمالات تصاعد المواجهة بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة وخاصة بعد اعلان هذه الأخيرة حالة التأهب القصوى فى قوتها وقوات حلف الأطلنطى الموجودة فى أوربا دون ماتشاور أو تنسيق مع حلفائها الأوربيين (١١٠) .

بيد أن هذا التطور الايجابى فى الموقف الأوربى ازاء القضايا العربية ـ وان بدا ملموسا ـ الا أنه وجدت بعض الاعتبارات التى نالت من فعاليته كدور مستقل ازاء القضايا والمشكلات الدولية . وتتمثل أهم هذه الاعتبارات فى كون أن أوربا الغربية لم تكن فى واقع الأمر قد تقدمت كثيرا فى قطع خطوات واسعة على طريق وحدتها الاقتصادية ، الى جانب استمرارها فى الاعتماد بصفة أساسية على الولايات المتحدة فى مجال

الأمن والدفاع ، فضلا عن استمرار واقع التعارض فى المصالح والأهداف بين دول الجماعة ومايستتبعه ذلك من اختلاف المواقف والسياسات القومية ازاء القضايا والمشكلات الدولية ذات الصلة . ولعل من أهم مظاهر هذا الاختلاف : معارضة بعض دول الجماعة ـ هولندا والدانمارك ـ لمحاولات فرنسا وبريطانيا التحدث باسم الجماعة الأوربية فى المحافل الدولية فيما يتعلق برغبة الجماعة فى اتخاذ مواقف «ايجابية» بالنسبة لقضية الصراع العربى الاسرائيلى (١١١) .

وثمة ملمح عام رابع للعلاقات العربية الأوربية خلال الفترة المشار اليها ، ويكمن فيما وصل اليه الادراك الأوربى بالنسبة لأهمية مصالح دول الجماعة لدى الجانب العربى من خلال أحداث حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، وما أعقب ذلك من بروز فكرة ضرورة الحوار بين الجانبين بهدف الوصول الى أنسب الحلول لتحقيق المصالح المتبادلة . ودون الدخول فى التفاصيل المتعلقة بهذا الحوار العربى الأوربى ، يمكن القول بأن الدعوة الى اجراء مثل هذا الحوار وماشهده من انتعاش وجمود وماترتب عليه من نتائج ، كل ذلك كان بدوره رهنا بالظروف والاعتبارات السياسية المحيطة ، بما فى ذلك الموقف الأمريكى الذى لم يحبذ فكرة الحوار من حيث المبدأ ، فضلا عن اشتراط الادارة الأمريكية ضرورة أن يتوخى الجانب الأوربى ـ حالة قبوله التحاور مع العرب ـ التشاور والتنسيق مع الولايات المتحدة ، وأن تقتصر موضوعات هذا الحوار على الجوانب «الاقتصادية» واستبعاد كل ماهو «سياسى» (١١٢) .

واذا كانت الأوضاع العربية ، خاصة بعد توقيع اتفاقات كامب ديفيد وابرام معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية عام ١٩٧٩ فضلا عن الضغوط الأمريكية، قد أدت الى تجميد الحوار والوقوف به عند مجرد اللقاءات الرسمية ، فان لغة الحوار ظلت منذ منتصف السبعينات تشكل الملمح الرئيسى للعلاقات العربية الأوربية وذلك فى اطار حرص الجانب الأوربي على المواءمة بين الضغوط من ناحية الأقطار العربية المصدرة للبترول ، وخاصة الخليجية منها ، من أجل مواصلة الحوار ومطالبة الجانب الأوربى باتخاذ مواقف اكثر ايجابية تجاه القضايا العربية وبين الضغوط الأمريكية التى كانت تعمل فى اتجاه تجميد هذا الحوار أو على الأقل تحجيم الدور الأوربى فيما يتعلق بقضية الصراع العربى الاسرائيلى (١١٣) . وعلى الرغم من كل ذلك ، يمكن القول بأن العرب ـ حتى مع استمرار الحوار بينهم وبين دول الجماعة الأوربية ـ لم يتمكنوا، لعوامل تعود أساسا الى واقع التجزئة الذى يعيشونه، من تحقيق مكاسب ذات قيمة سواء على الصعيد السياسى أو حتى على صعيد العلاقات الاقتصادية مع أوربا الغربية .

وخلاصة القول ، فى ضوء ماسبق ، أنه اذا كانت العلاقات العربية الأوربية بملامحها التى تميزت بها منذ عام ١٩٦٧ قد شهدت العديد من مظاهر وأشكال التفاعلات الدولية بين الجانبين ، فمما لاشك فيه أن وصول أوربا الغربية الى وحدتها الشاملة بنهاية عام ١٩٩٢ سيمثل فى حقيقة الأمر تطورا بالغ الأهمية ليس فقط بالنسبة لتطور مسار هذه العلاقات على

وجه العموم ، بل وأيضا بالنسبة للخطوات التى ينبغى على العرب أن يبادروا الى اتخاذها من أجل مواكبة هذا التطور الحادث على ساحة العمل الجماعى لدول أوربا الغربية .

(ب) الآثار السياسية للوحدة الأوربية :

سلف البيان أنه ينبغى النظر الى الآثار المحتملة للوحدة الأوربية على العلاقات السياسية بين العرب وأوربا فى ضوء مجموعة من الاعتبارات التى يمكن تلخيصها فى وجود نوع من الصلات التاريخية فضلا عن واقعة الجوار الجغرافى وما يستتبعه ذلك من تعدد أنماط وأشكال التفاعلات المتبادلة وضرورة ايلاء كل طرف الاهتمام اللازم بما يجرى من أحداث وتطورات لدى الجانب الأخر . وبعبارة أخرى فليس من قبيل المبالغة القول بأن مثل هذه التطورات تعد ـ ولاشك ـ من بين المحددات ذات الدلالة بالنسبة لتشكيل سلوك ومواقف الطرفين كل منهما ازاء الأخر .

وفى هذا الاطار يمكن تلمس أهم الآثار السياسية المتوقعة للوحدة الأوربية من وجهة النظر ذات الصلة بعلاقات دول الجماعة مع الأقطار العربية ، وذلك من زوايتين رئيسيتين : فأولا ، يمكن النظر الى هذه الآثار من الزاوية المتعلقة بالعلاقات السياسية بين العرب وأوربا بصفة عامة . وثانيا ، يحاول التحليل ، من جهة أخرى ، بيان حدود الآثار المتوقعة لهذه الوحدة بالنسبة لمشروعات التكامل الأقليمى العربى .

وحدة أوربا والعلاقات السياسية مع العرب :

بادىء ذى بدء ، يمكن القول بأن نجاح أوربا فى تحقيق وحدتها سيهىء لها ولاشك أساسا ماديا قويا لترجمة مثل هذه الخطوة الاقتصادية غير المسبوقة فى التاريخ الحديث الى دور سياسى ذى فاعلية كبيرة فى نطاق حركة السياسة الدولية . وبعبارة أخرى ، فان من شأن هذه الوحدة الأوربية الاقتصادية ـ وبافتراض استمرار العرب على حالهم من الانقسام والتجزئة ـ أن تجعل أوربا فى وضع متميز بالنسبة لعلاقاتها مع الأقطار العربية فرادى ومجموعات . وبعبارة أكثر تحديدا ، فالمتوقع أن تحقق أوربا الموحدة ـ اقتصاديا والى حد ما سياسيا ـ العديد من المكاسب سواء على مستوى العلاقات الثنائية (دولة عربية فى مواجهة الجماعة الأوربية) أو على مستوى العلاقات الجماعية المحدودة (أى من التجمعات العربية القائمة حاليا وبخاصة تجمع دول مجلس التعاون الخليجى واتحاد دول المغرب العربى فى مواجهة الجماعة الأوربية) أو حتى على المستوى الجماعى الشامل (الأقطار العربية فى اطار جامعة الدول العربية وعبر منظماتها المتخصصة فى مواجهة الجماعة الأوربية بمنظماتها وأجهزتها المختلفة) . وفى مقابل ذلك ، فان العرب ـ أيضا بافتراض اخفاقهم فى القضاء على حالة التجزئة والانقسام التى يعيشونها ، وبصرف النظر عن مستوى علاقاتهم مع دول الجماعة ـ قد لايتمكنون من تحقيق قدر مناسب من العائد السياسى المتمثل فى الحصول على وضمان تأييد دول الجماعة الأوربية لقضاياهم

السياسية وبصفة خاصة قضية الصراع مع اسرائيل، فضلا عن عدم استطاعتهم الحفاظ على مصالحهم الاقتصادية لدى الجانب الأوربى أو الحصول على التقنيات اللازمة لتحقيق التنمية الشاملة .

ويضاف الى ماسبق ، حقيقة أن العلاقات العربية الأوربية التى تتميز الى حد ما ـ ولو من باب التجاوز وأخذا فى الاعتبار مايتوافر لدى العرب من موارد ذات قيمة حيوية واستراتيجية ـ بكونها علاقات تنطوى على قدر من التكافؤ النسبى قد تصل مع تحقيق الوحدة الأوربية ومع استمرار حالة التجزئة العربية الى أدنى مستويات هذا التكافؤ أن لم يكن أولى درجات الاعتماد والتبعية .

وواقع الأمر ، أنه اذا كان للوحدة الأوربية أن تحدث مثل هذه الأثار على علاقات أوربا السياسية مع العرب، الا أنه لاينبغى المبالغة فى تقدير حجم وأبعاد أثار الوحدة الأوربية والنظر اليها بمعزل عن عدد من الحقائق والاعتبارات : فأولا ، أن هذه الوحدة الأوربية حال تحقيقها لن تعنى ـ بالضرورة ـ زوال كافة أسباب ومصادر الصراعات فيما بين دول الجماعة الأوربية . وثانيا ، أن وصول أوربا الى وحدتها الاقتصادية قد لايعنى بالضرورة التخلص من كافة أشكال الارتباط أو «التبعية» بالولايات المتحدة الأمريكية . وبعبارة أخرى ، قد يظل الموقف الأمريكى ذا شأن بالنسبة لحدود وأبعاد الدور المحتمل لأوربا على صعيد العلاقات الدولية على وجه العموم وعلى مستوى التطورات ذات الصلة بقضية الصراع العربى الاسرائيلى

بوجه خاص · ويدعم مثل هذا الاستنتاج بالنسبة للتأثير الأمريكى على الدور الأوربى ماتشهده العلاقات الثنائية بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة من انفراج وما قد يعنيه ذلك بالنسبة لأهمية أوربا ودورها فى استراتيجية الدفاع الأمريكية · وهناك ثالثا ، عامل «الوحدة الألمانية» وتضارب الأراء بشأن تقدير أثارها المتوقعة بالنسبة لدور أوربا على الساحة الدولية (١٨) · فثمة اتجاه ينظر الى مثل هذا التطور باعتباره عنصر سلام واستقرار من شأنه أن يعزز من قوة أوربا فى الساحة الدولية وخاصة فى مواجهة القوتين العظميين ومن ثم تصاعد احتمال مباشرتها دورا فعالا فى السياسة الدولية قد يخشى معه أن تعود أوربا الى مباشرة «سياستها التقليدية» العالمية فى السيطرة ونهب ثروات الشعوب · وفى مقابل ذلك ، هناك احتمال ثان مفاده أن ألمانيا الموحدة قد تشكل ـ انطلاقا من الخبرة السابقة ـ مصدر تهديد للأستقرار والعلاقات السلمية داخل القارة الأوربية ، الأمر الذى يحتملا معه أن تتصاعد الاختلافات والتنافس فيما بين الأقطار الأوربية على نحو ماحدث فى الماضى ومن ثم تضاؤل احتمالات مباشرتها ـ أى أوربا ـ دورا فعالا ومؤثرا فى السياسة الدولية · وايا ماكان الأمر فانه يصعب فى الوقت الحاضر التنبؤ بحقيقة ماقد يترتب على توحيد ألمانيا من أثار سواء داخل القارة الأوربية أو فيما يتعلق بدور أوربا فى النظام الدولى بصفة عامة ·

وأخيرا يمكن القول فى صدد العوامل والقيود التى قد ترد على الدور العالمى لأوربا وأثر ذلك على العلاقات

السياسية مع الأقطار العربية ، بأن ظروف ومعطيات النظام الدولى المعاصر من حيث قيامه على مبدأ حظر استخدام القوة أو حتى مجرد التهديد باستخدامها فى العلاقات الدولية ، ومن حيث زيادة تأثير المشكلات الاقتصادية على حركة الأحداث الدولية وتضاؤل الاختلاف الايديولوجى الحاد بين القطبين الرئيسيين ـ الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ـ وتزايد الاتجاه نحو الأخذ بمنطق التسوية السلمية للمنازعات الدولية وتزايد الاعتماد المتبادل بين مختلف الكيانات والقوى الدولية ، كل ذلك من شأنه ـ ولاشك ـ أن يفرض على «أوربا الموحدة» أن تباشر دورها فى السياسة الدولية بما يتفق ومنطق هذه التطورات ·

الوحدة الأوربية وأثارها على التكامل الأقليمى العربى:

سلف القول بأن السمات الأساسية للنظام الدولى المعاصر ، وبصفة خاصة مايتعلق منها بتنوع وتعدد وضخامة المشكلات التى تواجهها الجماعة الدولية كانت دافعا للعديد من الدول التى يجمعها عامل أو أكثر من العوامل المشتركة واللازمة لتكوين التجمعات الدولية الأقليمية (تجمع الدول العربية فى اطار الجامعة العربية ، تجمع دول أوربا الغربية فى اطار المنظمات الأوربية ، تجمع الدول الأمريكية فى اطار منظمة الدول الأمريكية) · وبعبارة أخرى ، فقد صار منطق التكتلات والتجمعات الأقليمية ـ على أختلاف مستوياتها ـ يمثل أهمية خاصة فى اطار التفاعل مع هذه المشكلات التى تتجاوز فى أثارها ومداها حدود الدولة الواحدة لتؤثر ـ بدرجة أو بأخرى ـ فى الدول المجاورة (مشاكل

التقدم التكنولوجى ـ التلوث ـ الطاقة ـ الغذاء ... الجفاف ... الأسلحة الذرية ...) (١١٥) . ولاشك أن الحاجة الى تحقيق درجة من التكامل الأقليمى فيما بين عدد من الدول تصبح أمرا لازما وملحا اذا مانجحت مجموعة من الدول المجاورة فى قطع خطوات ملموسة على هذا الطريق (كما هو الشأن مثلا بالنسبة للأقطار العربية فى علاقتها بدول غرب أوربا ـ) . ومرد ذلك الى أن انضواء مجموعة الدول ذات الصلات والروابط المشتركة ضمن تجمع أقليمى واحد من شأنه ـ ولاشك ـ أن يزيد من القدرة التنافسية لهذه الدول فى علاقاتها بالدول الأخرى لاسيما المجاورة منها والتى لم يتسن لها بعد أن تواكب مثل هذا التطور .

وأخذا فى الاعتبار السمة السابقة للنظام الدولى المعاصر ، يمكن القول بأن المقومات الأساسية اللازمة لتحقيق أى مشروع تكاملى تتحقق فى جانب العرب أكثر منها لدى الجانب الأوربى (١١٦) . فكما سبق أن رأينا ، فأنه فى حين يجمع العرب العديد من العوامل المشتركة حتى أن الفوارق القائمة بين الأقطار العربية ليست ـ فى الأغلب الأعم منها ـ كامنة فى العرب ذاتهم بقدر ما هى نتاج أوضاع وظروف خارجية فرضت عليهم . ولا أدل على ذلك ـ من وجهة نظر نظريات تكوين الدول ونشوئها وكما سلف القول ـ من أن العرب لم يشاركوا فى تحديد وتخطيط الحدود السياسية التى تفصل مابين أقطارهم (١١٧) . وعلى الجانب الأخر ـ أى بالنسبة لدول الجماعة الأوربية ـ فانه على الرغم من امكانية القول بانتماء الدول الأوربية الى حضارة واحدة ، الا أن

الخبرة التاريخية تكشف عن أن اتجاه دولها نحو الخطوات التكاملية كان ـ بالأساس ـ راجعا الى عوامل سلبية خارجية تمثلت ـ ضمن عوامل أخرى ـ فيما شهدته دول القارة الأوربية من دمار عقب الحربين العالميتين ، والضغوط الأمريكية مع ما أرتبط بذلك من انتقال قيادة المعسكر الرأسمالى الى الولايات المتحدة وفقدان أوربا دورها العالمى التقليدى ، فضلا عما شهدته القارة الأوربية ذاتها من صراعات وتناقضات داخلية من آن لآخر . فكل هذه العوامل وغيرها كانت وراء قناعة هذه الدول بضرورة السير قدما نحو تحقيق درجة من درجات التكامل الأقليمى فيما بينها (١١٨) . ومن ناحية ثالثة ، فانه بغض النظر عن نجاح بريطانيا فى الاتجاه بالفكر الوحدى داخل العالم العربى الى «صيغة» الجامعة العربية ، الا أن الثابت أن العرب كانوا أسبق (١٩٤٥) من الأوربيين (١٩٥٠) فيما يتعلق بضرورة الأخذ بمنطق التكامل الأقليمى .

وفى ضوء ماسبق ، يلاحظ أمران ذوا دلالة بالنسبة لحركات التكامل الأقليمى نجاحا وأخفاقا : فأولا ، وعلى الرغم من قلة الامكانات والموارد الايجابية اللازمة لقيام المشروع التكاملى لدى دول أوربا الغربية ، فضلا عن اعتبارات السبق الزمنى بين العرب وأوربا فى هذا الشأن ، فقد استطاعت أوربا ـ وبحق ـ أن تحقق نجاحا ملموسا فى توظيف هذه المقومات المحدودة لتخلق منها ـ فى التحليل الأخير ـ مشروعا تكامليا يمثل تطورا غير مسبوق فى تاريخ العلاقات الدولية

المعاصرة · ومن ناحية ثانية ، فان توافر مقومات التكامل فيما بين الأقطار العربية وبدرجة تفوق توافرها لدى الجانب الأوربى ، لم يكن كافيا بذاته لدفع العرب نحو التوحد والتكامل · وبعبارة أخرى ، وبالنظر الى أن قيام أى مشروع تكاملى هو فى جوهره عمل سياسى تحكمه الارادة السياسية نشأة وتطورا ، يمكن القول بأن عدم نجاح العرب بعد فى تحقيق درجة ذات شأن على طريق التكامل الأقليمى فيما بينهم لذو دلالة بالنسبة لدور الارادة السياسية العربية ومدى قدرتها على التعامل مع الضغوط والتحديات الداخلية والخارجية بما يخدم حركة التكامل الأقليمى فيما بين الأقطار العربية · وبمعنى أخر — وأخذا فى الاعتبار الخبرة الأوربية فى التنظيم الدولى — يمكن القول بأن الارادة السياسية العربية مطالبة ، من واقع دورها الرئيسى ، بأن تحقق درجة مناسبة من المواءمة مابين حاجة العرب للوحدة والتكامل والضغوط والتحديات التى ترد على قدرة العرب فى تحقيق ذلك ، على نحو يسمح بالبدء بدرجة معقولة من درجات التكامل الأقليمى تمهيدا للوصول الى الوحدة العربية الشاملة ·

وفى ضوء الحقائق والاعتبارات السابقة ، وأخذا فى الاعتبار حقيقة أن أوربا الغربية تتجه — فى اطار مشروعها التكاملى — الى تحقيق وحدتها الاقتصادية الشاملة مع نهاية عام ١٩٩٢ ، فان من شأن هذا الحدث أن يرتب — ولاشك — حال تحققه مجموعة من الأثار ، فيما يتعلق باتجاهات حركة التكامل بين الأقطار العربية · وهذه الأثار ، وان كانت تتابين من حيث

طبيعتها ومداها : سلبية أو ايجابية ، أجلة وعاجلة ، الا أنها تتفق — فى التحليل الأخير — من حيث كونها تشكل دافعا قويا للعرب على ضرورة المبادرة باتخاذ خطوات جدية وملموسة فى اتجاه تحقيق التكامل الأقليمى فيما بينهم · فمن المتوقع ابتداء — فى ظل تحقق الوحدة الأوربية بعد عام ١٩٩٢ ، وبافتراض عدم قدرة العرب على مواكبة مثل هذا التطور خلال المستقبل المنظور — أن تزداد قدرة أوربا على منافسة الأقطار العربية فى مختلف المجالات وبخاصة فى المجال الاقتصادى · وفى مقابل ذلك ، يتعين على العرب — كخطوة أولى على طريق مواكبة مثل هذا التطور الحادث على الجانب الأوربى — أن يعملوا فى اتجاه تعزيز القدرات والامكانات المتاحة لديهم من خلال تجمعاتهم الأقليمية المحدودة القائمة حاليا أو بعضها على الأقل · ومن الملاحظ فى هذا الشأن أن موضوع الوحدة الأوربية والأثار المحتملة لها بالنسبة لعلاقات التعاون والتكامل فيما بين الأقطار العربية كانت محل دراسة واهتمام من جانب العرب سواء على مستوى القيادات السياسية أو على مستوى النخبة المثقفة · يشهد بذلك تلك الندوات واللقاءات الفكرية التى عقدت فى أكثر من عاصمة عربية وغير عربية بهدف تحليل ودراسة هذا الموضوع من مختلف جوانبه خاصة مايتعلق بأثاره المحتملة على العلاقات العربية الأوربية وعلى مستقبل التكامل العربى · كذلك ، فقد تعددت اللقاءات والزيارات الرسمية فيما بين العديد من القيادات العربية بهدف دراسة الموضوع ذاته واتخاذ الخطوات الممكنة والمناسبة للتعامل معه ومواجهته (١١٩) · ومما لاشك فيه أن

التحسب للأثار المحتملة للوحدة الأوربية بعد عام ١٩٩٢ ، كان ـ الى جانب عوامل أخرى ـ من بين الأسباب التى دفعت الى انشاء بعض التجمعات العربية المحدودة ، وخاصة اتحاد المغرب العربى ٠

واذا كان الأمر يقتضى من العرب ضرورة اتخاذ المزيد من الخطوات الايجابية والفعالة للتعامل مع واقع الوحدة الأوربية ونتائجها المحتملة ، فانه يمكن الاشارة الى بعض الملاحظات المهمة فى هذا الشأن ٠

فأولا يتعين على الأقطار العربية أيا كانت صورة التجمع التى تربط بينها أن تعمل ـ ما وسعها الجهد ـ على ضرورة تحقيق خطوات أكثر ايجابية وفعالية للوصول الى أقصى درجات التنسيق فى الأهداف والسياسات فيما بينها ٠ وهنا تجدر الاشارة الى حقيقة أنه لكى لاتصير التجمعات العربية القائمة حاليا ـ أوتلك التى يمكن أن تقوم فى المستقبل ـ مجرد تكرار غير ضرورى وغير ملائم للظاهرة الاتحادية فى العالم العربى سواء من حيث تعدد أشكالها وصورها أو من حيث اتساع نطاق اختصاصها مع القصور الشديد فى سلطاتها ، أو الحرص الشديد من جانب أعضائها على التمسك بمبدأ السيادة القطرية ، فانه ينبغى على الدول الأعضاء فى هذه التجمعات ـ وقد جمعت بينها ظروف أقوى وروابط أشد ـ أن تتخلى ، مقتفية فى ذلك ماجرى عليه العمل من جانب الدول الأعضاء فى التنظيمات الأوربية ، عن قدر مناسب من السيادة القطرية لصالح تعزيز فعالية وأداء هذه التجمعات المحدودة فى مواجهة العالم الخارجى ٠ وغنى عن البيان ، أنه بقدر ما يحققه

كل من التجمعات العربية المحدودة من خطوات ايجابية على هذا الطريق ، بقدر مايتوافر لها من فرص وامكانات فى مجال المنافسة والتفاوض الدولى مع القوى والتجمعات الدولية الأخرى وعلى رأسها بطبيعة الحال «أوربا الموحدة» ٠

ثانيا : يمكن القول بأن القدرة على المساومة الجماعية من جانب مثل هذه التنظيمات العربية المحدودة مجتمعة فى مواجهة تنظيمات التجمعات الأخرى ستزداد ـ ولاشك ومن باب أولى ـ اذا مانجحت مثل هذه التنظيمات فى أن تحقق درجة معقولة من التعاون والتنسيق فيما بينها على الأقل بالنسبة للقضايا ذات الاهتمام المشترك ، خاصة وأن هذه التنظيمات قد نشأت من حيث الأصل فى اطار الجامعة العربية التى يحث ميثاقها على ضرورة التنسيق والتعاون فيما بين الدول الأعضاء ٠

وثالثا : اذا كانت مقتضيات منطق التدرج فى العمل التكاملى ، مع الأخذ فى الاعتبار دروس الخبرة الأوربية ذاتها والظروف الراهنة للواقع العربى والدولى ، قد استوجبت ايلاء التجمعات العربية المحدودة المشار اليها قدرا من الأهمية والبدء ـ فى اطار الاعداد لمواجهة العرب لأوربا الموحدة ـ بتحقيق قدر من التنسيق والتعاون على مستوى هذه التنظيمات ، فان القول بذلك لايعدو أن يكون مجرد خطوة ممهدة لخطوات أخرى أوسع نطاقا وأكثر فعالية تتمثل فى محاولة النهوض بجامعة الدول العربية بوصفها المنظمة العربية الأم ٠ ويتأتى ذلك من خلال مسالك وطرق شتى أهمها : تنمية

الاحساس بالعناصر والمصالح العربية المشتركة ، ايجاد صيغة مقبولة وفعالة للعلاقة بين مبدأ السيادة القطرية وضرورة السير فى اتجاه التكامل الأقليمى العربى ، اقامة مشروعات عربية مشتركة فى سياج من القوانين والتشريعات التى تكفل لها أداء دورها فى تحقيق التنمية العربية الشاملة ، وعدم التأثر - بشكل تلقائى - بحالات التعارض فى السياسات القطرية الضيقة ٠

رابعا : وبصفة عامة ، فانه ينبغى تحديد اختصاصات التنظيم الدولى العربى الشامل على نحو أدق ومنحه السلطات اللازمة بما يكفل للعرب اسماع صوتهم الواحد فى مختلف المحافل الدولية وفى مواجهة العالم الخارجى والتكتلات الدولية ، بل وفى مواجهة تناقضاتهم الداخلية ٠

وخلاصة ماسبق أنه يمكن القول بأن الآثار المحتملة للوحدة الأوربية سواء فيما يتصل بالعلاقات العربية - الأوربية على وجه العموم أو فيما يتعلق بمسار التكامل الأقليمى العربى بصفة خاصة انما تتوقف ايجابا أو سلبا - وفى التحليل الأخير - على مجموعة من العوامل يتصل بعضها بالبيئة الأوربية ذاتها ونعنى بها مدى ماتحرزه الجماعة من تقدم على صعيد تحقيق وحدتها الاقتصادية الشاملة وترجمة هذه الخطوات الى دور

سياسى ملموس على الساحة الدولية ، وبعضها الآخر يتصل بمسار العلاقات الأوربية الأمريكية ومدى قدرة أوربا على تجاوز علاقات التحالف مع الولايات المتحدة وما يصاحبها من عدم استقلالية القرار السياسى الأوربى فى السياسة الدولية الى وضع يكفل لدول الجماعة وحدتها واستقلاليتها فى هذا الشأن ٠ وأخيرا يتصل البعض الثالث من العوامل السابقة بوضع العرب فى اطار النظام الدولى بصفة عامة وطبيعة العلاقات فيما بين الدول العربية وقدرة العرب على تجاوز خلافاتهم وانقساماتهم الى اتخاذ خطوات واسعة وملموسة وفعالة على طريق التكامل الأقليمى على وجه الخصوص ٠

الخاتمة

فى الطبيعة السياسية لمفهوم التكامل الأقليمى

مما لاشك فيه أن التكامل الأقليمى ـ بصرف النظر عن مستواه ـ هو فى جوهره ذو طبيعة سياسية أصيلة. وبعبارة أخرى ، يمكن القول بأن التجمعات الأقليمية ـ بصرف النظر عن شكلها وطبيعتها ـ ماهى الا نتاج القرارات التى يصدرها رجال السياسة فى الدول الأعضاء فى هذه التجمعات . ولما كان الدافع السياسى هو بطبيعة عرضه ـ باستمرار ـ للتغير والتبدل بالنظر الى أنه يعتمد الى حد كبير على الارادة السياسية للقيادات المسئولة فى الدول المعنية ، لذا فلا غرابة أن يكشف لنا التاريخ ـ الحديث والمعاصر ـ فى شأن التجارب التكاملية والوحدوية عموما أن تردد احدى حكومات هذه الدول قد يعوق نمو مثل هذه التجمعات ويعرقل تقدمها الى حد كبير .

أما العوامل الاقتصادية ـ وان بدأ فى الظاهر أن أن الهدف من معظم حركات وتجارب التكامل الأقليمى فى العالم المعاصر هو هدف اقتصادى بالأساس ـ فان دورها يكاد يقتصر فى واقع الأمر على دفع صانعى القرار وتدعيم خطواتهم فى شأن تحقيق التكامل الاقليمى . وتلعب العوامل الاقتصادية هذا الدور نظرا لأنها ـ على خلاف الاعتبارات السياسية ـ تتمتع بقدر مناسب من الثبات والاستقرار ، وان كانت تستند بدورها الى الوضع الاقتصادى السائد فى كل دولة من الدول الأعضاء الداخلة فى التجمع الاقليمى .

ومقتضى هذا الدور المساعد للعوامل الاقتصادية فيما يتعلق بتحقيق التكامل الأقليمى أن هذه العوامل قد تفقد تأثيرها الايجابى فى هذا الشأن ، وخاصة اذا ما نشأت أزمة اقتصادية ترى الدولة أو الدول المعنية فى السياسات الحمائية ـ بمفهومها الوطنى الضيق ـ الوسيلة الأكثر ملاءمة للتصدى لمثل هذه الأزمة .

ومن جهة أخرى ، فان التوكيد على الدور الأصيل للعوامل السياسية وعلى الطبيعة المساعدة للعوامل الاقتصادية يجب الا يصرف الذهن عن دور الفكر القانونى السائد فى مجال تحقيق التكامل الأقليمى . فمما لاشك فيه أن هذا الفكر من شأنه أن يضطلع ـ ايجابا أو سلبا ـ بدور هام فى انجاح أية تجربة تكاملية . وبعبارة أخرى ، وعلى سبيل المثال، فان هذا الفكر يمكن أن يشجع على العمل فى اتجاه قبول مبدأ وجود قانون عام يسمو بقواعده وأحكامه على القوانين الوطنية فى الدول المعنية بتحقيق التكامل الأقليمى فيما بينها ، الأمر الذى يمكن أن يقود فى نهاية المطاف الى تعزيز فكرة التكامل الأقليمى فى مواجهة النزعات ذات الطابع القطرى أو الضيق ولعل هذا الهام فيما يتصل بوظيفة القانون فى تحقيق التكامل الأقليمى فيما بين مجموعة من الدول أو الوحدات السياسية ، يبرز بوضوح كبير فى الدور الذى تضطلع به حاليا محكمة العدل الأوربية ـ من خلال ماتصدره من أحكام وفتاوى وقرارات ـ فى خلق وبلورة قواعد قانونية عامة تسرى داخل النطاق المادى لأقاليم دول الجماعة الأوربية مجتمعة ، وتسمو بذلك على التشريعات الوطنية لهذه الدول . ويتجلى ذلك على

وجه الخصوص فيما يتمتع به بعض هذه القرارات من قوة النفاذ التلقائى أو المباشر Force Exécutoire داخل أقليم كل دولة من الدول الأعضاء ، الأمر الذى هيأ للمحكمة المذكورة امكانية الاسهام بدور أساسى فى انشاء وتطوير مايعرف الآن فى نطاق التنظيم الدولى الأوربى «بالقانون العام للجماعة الأوربية» ٠

Droit Communautaire

وتأسيسا على كل ماسبق ، يمكن القول بأن اتخاذ أية خطوة جادة تتمتع بقدر من الثبات والاستمرارية والفعالية فيما يتعلق بتحقيق التكامل الأقليمى بين الأقطار العربية ، انما هو — فى التحليل الأول والأخير — رهن بمدى توافر الارادة السياسية لدى القيادات والشعوب العربية ٠ وبعبارة أخرى ، فان الأمر فى هذا الشأن انما يتوقف على مدى توافر الاحساس لدى القيادات والشعوب العربية سواء فيما يتصل بحقيقة اشتراكها فى الحد الأدنى من المقومات والموارد الذى يلزم لتحقيق التكامل الأقليمى فيما بين الأقطار العربية ، أو بالنسبة للاحساس بوجود أزمات وتحديات داخلية وخارجية مشتركة تقتضى من هذه الأقطار اتخاذ الخطوات والاجرات الضرورية لتحقيق « درجة معقولة» من التكامل والوحدة على نحو يضع العرب فى مستوى المسئولية والقدرة على مواجهة مثل هذه الازمات وتلك التحديات ٠

الهوامش

(١) انظر ، بصفة عامة ، فى مفهوم التكامل الاقليمى : —

Andrew W. Green, Political Integration by Jurisprudence, Leyden : A.W: Sijthoff, 1969; E: Haas, The Study of Regional Integration ..., International Organization, 1970, Vol XXIV; No. 4; Chadwick F: Alger; Functionalism and Integration as Approaches to International organization, in "The Concept of International Organization," edited by G. Abi — Saab, Paris, UNESCO, 1981.

(2) K. Deutsch, Poiitical Community at the International Level, New York : Garden City, 1954, p. 34.

(3) E: Haas, The Uniting of Europe : Political, Social and Economic Forces, Stanford : Stanford University Press, 1958, P. 16.

(4) E. Haas, The Obsolescence of Regional Integration Theory, Berkeley, California; Institute of International Studies, 1975; pp: 1 et sep. (Cited in) Chadwick F. Alger, op. cit:, pp. 136 — 141 .

(5) A.P. Rana, Regionalism ah an Approach to International Order : A Conceptual Overview, Internastional Studies, 1977, Vol; No; p. 402.

(٦) راجع ، على سبيل المثال ، فى شأن هذه النظريات :

Alger, op, cit; pp. 126 et seq.

وانظر كذلك : انيس كلود (الابن) ، النظام الدولى والسلام العالمى (ترجمة د. عبد الله العريان) ، القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٦٤ ، ص ٤٩٨ وما بعدها .

د. ناصيف حتى ، مفاهيم التكامل فى اطار النظام الاقليمى العربى ، مجلة شئون عربية ، ١٩٨٢ ، العدد ١٣ ، ص ٣٤ وما بعدها .

(7) F: Alger, op: cit:, p, 126:

(8) D: Mitrany, A Working Peace System, Chicago 111, Quadrangle Books, 1966; See also, F. Alger, op. cit., pp. 126 — 128 .

وانظر أيضا د. عطية حسين أفندى ، المنهج الوظيفى ودراسة المنظمات الدولية مع التطبيق على الأمم المتحدة ، فى ، د. على عبد القادر (محرر) ،

اتجاهات حديثة فى علم السياسة ، القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٨٧ ، ص ٣٢١ وما بعدها .

(٩) د. ناصيف حتى ، مرجع سابق ، ص ٣٥ — ٣٦ .

(١٠) المرجع السابق ، ص ٣٥ .

(11) K. Deutsch, Political Community and the North Atlantic Area, Princeton : Princeton University Press; 1957, p. 5 Reproduced in F. Alger, op. cit:, pp. 129 — 130.

(12) E; Haas, The Obsolescence of Regional Integration Theory, op: cit:, pp: 1 et Seq: Cited in F: Alger, op; cit,; p: 137:

(١٣) د. ناصيف حتى ، مرجع سابق ، ص ٣٧ ، وانظر أيضا :

F; Alger, op: cit:, p: 131; J; Nye, Jr:. Peace in parts : Integration and conflict in Regional organization, Boston : Mass:, 1971, pp. 50 et Seq:; Rana, op: cit,, pp: 523 et seq.

(14) F. Alger, op: cit., pp. 132 — 133;

وليس أدل على ذلك ، فى هذا الخصوص ، من حقيقة أن دول الجماعة الأوربية بدأت أولى خطواتها نحو التكامل الاقليمى باقامة منظمات ذات طبيعة اقتصادية فى المقام الأول (منظمة التعاون الاقتصادى الأوربى عام ١٩٤٨ ، جماعة الفحم والصلب عام ١٩٥١ ، الجماعة الاقتصادية الأوربية ١٩٥٧ ، ..).

راجع بعض التفاصيل فى هذا الشأن : د. الشافعى محمد بشير ، أسس وسمات التنظيم الدولى العربى والأوربى ، مجلة القانون والاقتصاد ، العدد ٤ ، ١٩٦٦ ، ص ٥٩٧ ومابعدها ، د. عبد المنعم سعيد ، الجماعة الأوربية : تجربة التكامل والوحدة ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٦ ، ص ٢٥ — ٥٩ .

(15) A. W: Green, op. cit:, pp. 10 — 15 :

وراجع فى هذا الشأن أيضا : د. بطرس بطرس غالى ود. محمود خيرى عيسى ، المدخل فى علم السياسة ، القاهرة : الانجلو المصرية ، ١٩٧٦ ، ص ١٩٦ — ١٩٩ .

(١٦) د. ناصف حتى ، مرجع سابق ، ص ٣٩ — ٤٠ .

(١٧) المرجع السابق ، ص ٤٠ — ٤١ .

وراجع بصفة عامة فى مفهوم «الدولة القائد» أو «الدولة القاعدة» كأداة لتحقيق التكامل الاقليمى ومدى ملاءمتها للواقع العربى : د. نديم البيطار ، من التجزئة الى الوحدة : القوانين الاساسية لتجارب التاريخ الوحدوية ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٧٩ . وانظر ايضا فى مفهوم الدولة القائد فى نطاق التنظيمات الاقليمية على وجه الخصوص : عبد الحميد محمد موافى ، مصر فى جامعة الدول العربية : دراسة فى دور الدولة الأكبر فى التنظيمات الاقليمية ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٣ ، (الفصل التمهيدى) .

وحقيقة الأمر ، أن هذه النظرية قد لاتصادف قبولا كبيرا من جانب الدول العربية وذلك بالنظر الى واقع انقسام هذه الدول الى وحدات سياسية تحرص كل منها فى مواجهة باقى الدول الأخرى على التمسك بالسيادة القطرية بمفهومها الجامد . انظر ، فى هذا المعنى ، ماسيلى ذكره ص ص ٢١٩ — ٢٢٤ .

(١٨) انظر ، على سبيل المثال ، فى مفهوم النظام الاقليمى الفرعى وتطبيقاته على الواقع العربى : جميل مطر ود. على الدين هلال ، النظام الاقليمى العربى ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٧٩ ، ص ١١ وما بعدها ، د. ناصيف حتى ، مرجع سابق ص ٤١ ومابعدها ، د. أحمد طربين ، التجزئة العربية : كيف تحققت تاريخيا ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٧ ، ص ٣٨ ومابعدها .

(١٩) انظر بصفة عامة فى التطور التاريخى للعلاقات فيما بين الدول الأوربية ودورها فى ادارة السياسة الدولية : د. سمعان بطرس فرج الله ، العلاقات السياسية الدولية فى القرن العشرين (١٨٩٠ — ١٩١٨) ، الطبعة الثانية ، القاهرة : الانجلو المصرية ، ١٩٨٠ وانظر ايضا :

T.Y: Serra A., Genèse et structure de la Societé Internationale, R.C. A.D;I, 1959/Tome: 96: pp: 553 — 642;

P. Renouvin, Histoire des Relations Internationales, Paris, Hachette; Tome: VII. 1957.

(٢٠) راجع فى هذا المعنى :

Jean - claude Gautron, Le Fait Regional dams la Société Internat-inoale, in, Colloque de Bordeaux : Regionalisme et Universalisme dans

le Droit International Contemporain, Paris : Pedone, 1977, pp. 7 — 14; Boutroh B. Ghali; Contribution à l'étude des Ententes Regionales, Paris, Pedone, 1949.

(٢١) وغنى عن البيان أن الوفد المصرى فى مباحثات سان فرانسيسكو الخاصة بانشاء الأمم المتحدة كان له موقف خاص فى هذا الشأن مفاده أن الرابطة الاقليمية وحدها ليست كافية لقيام التجمع الاقليمى — بمفهوم الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة — وانما لابد أيضا من اشتراك دول الاقليم فى عدد من المقومات الأخرى كاللغة والجنس والتاريخ . راجع فى هذا المعنى .

Egypt and the U.N.; Report of a Study Group set by The Egyptian Society of International Law, New York · Manhattan Pub. Company, 1957. pp. 20 — 22 :

وانظر كذلك فى شأن التعريفات المختلفة لمفهوم الاقليمية : د. حازم عتلم ، المنظمات الدولية الاقليمية ، القاهرة ، دار الثقافة الجامعية ، ١٩٨٨ ص ٩٣ وما بعدها ، د. مصطفى سلامة ، التنظيم الدولى : المنظمات الاقليمية — المنظمات الاقتصادية ، الاسكندرية ، دار الاشعاع للطباعة ، ١٩٨٥ . ص ٢٢٠ وما بعدها .

(٢٢) انظر فيما يتعلق بمدى توافر مقومات التكامل والوحدة فيما بين الأقطار العربية : د. عز الدين فودة ، المجتمع العربى : مقومات وحدته وقضاياه السياسية ، القاهرة : دار الفكر العربى ، ١٩٦٦ وأيضا :

د. أحمد طربين ، مرجع سابق ، ص ١٨ ومابعدها ، د. محمد محمود الصياد وآخرون ، المجتمع العربى والقضية الفلسطينية ، القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٨١ ، الباب الأول . ص ١٩ ، ٨٧ ، د. محمد ميرغنى ، الوجيز فى النظم السياسية ، القاهرة : مطابع جامعة حلوان ، ١٩٨٧/١٩٨٨ ، ص ٩٦ — ١٠٤ ، د. جعفر عبد السلام ، التجمعات العربية الاقليمية الجديدة : بين الحركات الوحدوية العربية والتنظيمات الاقليمية الحديثة ، مجلة كلية الشريعة والقانون ، العدد الخامس ، ١٩٩٠ ، ص ١٩٩ وما بعدها .

(٢٣) حول دور اللغة العربية كأحد مقومات التكامل العربى ، انظر مثلا : ساطع الحصرى ، حول الوحدة والثقافة العربية ، بيروت : دار العلم للملايين،

١٩٥٩ ، د. محمد محمود الصياد وآخرون ، مرجع سابق ، ص ٢٥ ومابعدها ، ص ٢٩٨ — ٣١٣ .

(٢٤) د. محمد محمود الصياد وآخرون ، مرجع سابق ص ٢٧ وما بعدها ، ص ٣١٣ — ٣١٥ .

(٢٥) المرجع السابق ، ص ٣١٦ — ٣١٩ ، وص٣٢٢ — ٣٢٨ .

(٢٦) انظر مثلا الأيات القرآنية أرقام : ١٠٣ ، ١٠٥ (آل عمران) ، ٤٨ (المائدة) ، ١١ (هود) ، ٩٢ (الأنبياء) ، ٢٩ «الفتح» ، ٩ و١٠ «الحجرات» . ومن الأحاديث النبوية الشريفة التى تحث المسلمين على التوحد ونبذ الفرقة فيما بينهم قوله صلى الله عليه وسلم : «يوشك أن تداعى عليكم الأمم كما تتداعى الأكلة الى قصعتها . قالوا : أمن قلة نحن يؤمئذ يارسول الله قال : بل أنتم يؤمئذ كثير ، ولكنكم كغثاء السيل ، ولينزعن الله من صدور عدوكم المهابة منكم . وليقذفن فى قلوبكم الوهن . قالوا : وما الوهن يارسول الله ؟ قال : حب الدنيا وكراهية الموت» ، وقوله أيضا صلى الله عليه وسلم «مثل المؤمنين فى توادهم وتراحمهم كمثل الجسد الواحد اذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى» . وقوله صلى الله عليه وسلم كذلك : «انصر أخاك ظالما أو مظلوما . قالوا يارسول الله ننصره ظالما ، فكيف ينصره مظلوما قال : تمنعه عن الظلم» .

(٢٧) انظر فى خصوصية الاقليم العربى وكذا فى الطبيعة الاصطناعية للحدود الفاصلة بين الأقطار العربية : د. أحمد طربين ، مرجع السابق ، ص ٧ وما بعدها . وحول دور العامل الجغرافى كأحد مقومات تحقيق التكامل الاقليمى ، راجع أيضا : د. محمد ميرغنى ، مرجع سابق ، ص ١٠١ ، ١٠٣ .

(٢٨) انظر فى ذلك ، وعلى سبيل المثال : د. حامد ربيع ، نظرية الأمن القومى والتطور المعاصر للتعامل الدولى فى منطقة الشرق الأوسط ، القاهرة : دار الموقف العربى ، ١٩٨٢ ، ص ٨٠ ومابعدها ، د. محمد ميرغنى ، مرجع سابق ، صص ١٠٣ — ١٠٤ .

(٢٩) انظر بصفة عامة فى شأن هذه المعوقات الداخلية للتكامل العربى : د. أحمد طربين ، مرجع سابق ، الفصل الخامس ، صص ٢٢٩ — ٢٨٣ ، د. وليد عبد الحى ، معوقات العمل العربى المشترك ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٧ ، الفصل الأول ، صص ١٢ — ٦٥ .

داخل الجامعة ، يلاحظ مثلا أن مجلس الجامعة ليس مخولا سلطة التدخل من تلقاء نفسه لتسوية المنازعات وانما يشترط أن يطلب منه ذلك (المادة الخامسة)، هذا فضلا عن أن الأمين العام للجامعة — وعلى خلاف الحال بالنسبة للأمين العام للأمم المتحدة — ليس له طبقا للميثاق سلطة تنبيه مجلس الجامعة الى أن ثمة نزاعا قد يؤدى تصعيده الى تهديد للسلم والأمن العربيين .

انظر فى هذا الشأن ، وبصفة عامة : د. جعفر عبد السلام ، المنظمات الدولية ، القاهرة ، النهضة العربية د. ت ص ص .. ، د. مفيد شهاب ، المنظمات الدولية ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٨ . ص ص ٤٣٨ وما بعدها

وفيما يتعلق بسلطات الأمين العام لجامعة الدول الغربية ، راجع مثلا : د. محمد عبد الوهاب الساكت ، الأمين العام لجامعة الدول العربية دار الفكر العربى ، ١٩٧٤ .

(٣٥) انظر فى معنى قريب : د. أحمد طربين ، مرجع سابق ، ص ٢٣٢ .

(٣٦) راجع ، بصفة عامة ، فى وظائف الحدود الدولية وتطورها : د. محمد فاتح عقيل ، مشكلات الحدود السياسية ، دراسة موضوعية تطبيقية فى الجغرافية السياسية ، الجزء الأول ، الاسكندرية : مؤسسة الثقافة الجامعية، ١٩٦٢ ، ص ص ٤٥ وما بعدها ، كلود رافستان ، عناصر لنظرية فى الحدود، مجلة ديوجين (مصباح الفكر) ، مركز القاهرة مطبوعات اليونسكو ، العدد ٧٨ ، ص ١٣٠ .

(٣٧) و حسبنا أن نشير فى هذا الخصوص الى تشريع الجنسية المصرى والذى يقرر فى المادة الأولى من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٠ أنه : «يعتبر أجنبيا فى حكم هذا القانون كل من لايتمتع بجنسية الجمهورية العربية المتحدة» .

انظر فى ذلك : د. فؤاد عبد المنعم رياض ، الوسيط فى الجنسية ومركز الأجانب ، القاهرة : دار النهضة العربية ، الطبعة الخامسة ، ١٩٨٨ ، ص ٣٤٦ .

(٣٨) انظر ، وبصفة عامة وعلى سبيل المثال فى شأن تطور التنظيم الدولى لدول الجماعة الأوربية وانعكاسات ذلك على مفهومى السيادة والحدود السياسية فيما بين أعضاء هذه الجماعة :

(٣٠) حول مفهوم السيادة وتطوره فى الفقه القانون والسياسى ، انظر على سبيل المثال : استاذنا الدكتور عز الدين فودة ، مقدمة فى القانون الدولى العام، القاهرة : مكتبة عين شمس ، ١٩٨٩ ، ص ص ، د. بطرس بطرس غالى ود. محمود خيرى عيسى ، مرجع سابق ، ١٦٣ ومابعدها ، د. محمد ميرغنى ، مرجع سابق ، ص ص ١٠٤ — ١٠٥ . وانظر أيضا .

M.S. Korowicz, Some Present Aspects of Sovereignty in International law, R.C.A.D.I / 1961 / 1, Tome: 102. pp; 1 — 120.

(٣١) انظر فى شأن موقف دول العالم الثالث بالنسبة لمفهوم السيادة وغيره من المفاهيم فى القانون الدولى المعاصر :

Partricia Buirette - Mautau, La Participation du Tier Monde' a l' Elaboration du Droit International : Essai de Qualification, Paris : L.G.D.J, 1983, G. Abi -- Saab, The United Nations and The Future of the International Legal Order, R.E.D.I., 1973, Vol. 29; M. Flory; Souverainete' des Etats et Cooperation Pour le Développement, R.C.A.D.I., 1974/1, Tome 133.

(٣٢) انظر ماسيلى ذكره بشأن تمسك الدول العربية بالسيادة فى مفهومها الجامد ، ص ص ٢١٩ — ٢٢٤ . وانظر بصفة خاصة فيما يتعلق بنتائج الثورة التكنولوجية وتجاوزها الحدود السياسية للدول فرادى :

Ahmad Abdelwanis Sheta, The International Liability for injuries Caused by Technological Ativities, Politiil Research series No. 30. July 1990 Center For political Research and Studies, Cairo University 1990.

(٣٣) ومن تطبيقات ذلك : م٦ من ميثاق جامعة الدول العربية ، م : ٢/٩، ٢/١٣ من الاتفاقية المنشئة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، م : ١٢ من الاتفاقية المنشئة لمجلس التعاون الغربى .

(٣٤) ولعل هذا يصدق بصورة جلية على جامعة الدول العربية التى لم يخولها ميثاقها الا سلطات محدودة للغاية لاتتفق وحقيقة كونها تمثل منظمة دولية اقليمية عامة . فناهيك عن اعتماد الاجماع مبدأ لاتخاذ القرارات الأساسية

R. Pinto, Les Organisations Européennes, Paris : Payot, 1965; W.J. Ganshof Van Der Meersh; Organisations Européennes, I., Paris : Editions Sirey, 1966; P.J.G. Kapteyn and P: Van Themaat, Introduction To The Law of The Europpean Communities, London : Sweet & Maxwell, 1973.

(٣٩) انظر فى طبيعة النظم السياسية العربية باعتبارها ركيزة النظام العربى : جميل مطر ود. على الدين هلال ، مرجع سابق ، صرص ٥٥ ومابعدها ، د. وليد عبد الحى ، مرجع سابق صرص ١٠٣ — ١٢٠ .

(٤٠) انظر فى هذا المعنى وبالذات فيما يتعلق بغياب البعد الديمقراطى فى النظم السياسية العربية : د. عصمت سيف الدولة ، الديمقراطية والوحدة العربية ، مجلة المستقبل العربى ، المجلد ٦٠ ، العدد ٢ ١٩٨٤ ، صرص ٩٠ — ١١٢ وانظر كذلك : الديمقراطية وحقوق الانسان فى الوطن العربى (ندوة) ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٦ .

(٤١) د. عصمت سيف الدولة ، مرجع سابق ، صرص ١١٠ — ١١٢ .

(٤٢) السيد سعيد ، الديمقراطية ومشكلات الوحدة العربية ، مجلة المستقبل العربى ، العدد ٢ ، ١٩٨٤ ، ص ١١٥ ، وانظر ندوة المستقبل العربى حول : «الديمقراطية وحقوق الانسان العربى» ، مجلة المستقبل العربى ، العدد ١ ، ١٩٨٣ .

(٤٣) انظر فى هذا المعنى ، د. عصمت سيف الدولة ، مرجع سابق ، صرص ١٠٠ — ١٠١ .

(٤٤) د. وليد عبد الحى ، مرجع سابق ، صرص ١٥ وما بعدها . وانظر أيضا ، وبصفة عامة ، فيما يتعلق بقضايا الاقليات فى العالم العربى : د. أحمد الخشاب ، سكان المجتمع العربى : دراسة تكاملية ، القاهرة : مكتبة القاهرة الحديثة ، ١٩٦٤ ، د. نيفين مسعد ، الاقليات والاستقرار السياسى فى الوطن العربى ، القاهرة ، القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ١٩٨٨ ، صرص ١٤٤ وما بعدها .

(٤٥) راجع ما سبق الهامشين رقمى ٣٣ ، ٣٤ .

(٤٦) انظر فى شأن الصراعات فيما بين الأقطار العربية : أنماطها وطبيعتها،

مصادرها وطرق تسويتها ، الدراسة القيمة للدكتور أحمد يوسف أحمد ، الصراعات العربية — العربية ١٩٤٥ — ١٩٨١ ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٨ .

(٤٧) راجع ماسيلى ذكره ، صرص ٢٤٣ ومابعدها .

(٤٨) د. وليد عبد الحى ، مرجع سابق ، ص ١٥ ! د. نيفين مسعد ، مرجع سابق ، صرص ٦٦ — ١٠٠ .

(٤٩) د. نيفين مسعد ، مرجع سابق ، نفس الصفحات .

(٥٠) د. وليد عبد الحى ، مرجع سابق ، صرص ٣٧ — ٤١ .

(٥١) انظر بصفة عامة فى شأن موقف لبنان من مشروعات الوحدة العربية والذى عبر عنه فى أثناء المحادثات التمهيدية لانشاء الجامعة العربية : عبد الحميد محمد موافى ، مرجع سابق ، صرص ٨٧ ومابعدها .

(٥٢) راجع فى هذا الشأن وعلى سبيل المثال : د. نيفين مسعد ، مرجع سابق ، صرص ١٥٢ — ١٦١ ! بونامالوال ، جنوب السودان فى سياق العلاقات المصرية السودانية ، فى ، د. أسامة الغزالى (محرر) ، العلاقات المصرية السودانية ، القاهرة : مركز البحوث والدراسات ، ١٩٩٠ ، صرص ١٥٣ — ١٦٠ .

(٥٣) انظر بصفة عامة فى السمات الأساسية لاقتصاديات الأقطار العربية وتبعيتها للاقتصاد والعالمى : جلال أمين ، المشرق العربى والغرب : بحث فى دور المؤثرات الخارجية فى تطور النظام الاقتصادى العربى والعلاقات الاقتصادية العربية ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨١ .

(٥٤) حول الظاهرة الاستعمارية ودورها فى اعاقة حركة التكامل فيما بين الدول العربية والدول حديثة الاستقلال عموما ، انظر : د. أحمد طربين ، مرجع سابق ، صرص ٢٨٤ ومابعدها ، د. وليد عبد الحى ، مرجع سابق، صرص ٢٤ — ٣٧ ، د. حورية مجاهد ، الاستعمار كظاهر عالمية : حول الاستعمار والامبريالية والتبعية ، القاهرة : عالم الكتب ، ١٩٨٥ ، (الفصل الخامس) .

(٥٥) انظر فى هذا المعنى وعلى سبيل المثال : د. أحمد طربين ، مرجع

سابق ، صص ١٠ — ١١ صص ١٤٤ ومابعدها ، د.وليد عبد الحى ، مرجع سابق ، ص٢٨ وحول نشأة الحدود السياسية للدول حديثة العهد بالاستقلال — ومن بينها الدول العربية — انظر : د. أحمد عبد الونيس شتا ، حدود مصر الغربية ، فى ، د. أحمد عبد الونيس شتا (محرر) ، حدود مصر الدولية ، القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية (تحت النشر) .

(٥٦) انظر فى هذا المعنى : د. أحمد الرشيدى ، حدود مصر الجنوبية ، فى د. أحمد عبد الونيس شتا (محرر) ، حدود مصر الدولية ، مرجع سابق.

(٥٧) فى هذا المعنى : د. أحمد طربين ، مرجع سابق ، صص ٣٠٦ — ٣٠٧.

(٥٨) حول ظروف نشأة جامعة الدول العربية والدور البريطانى فى ذلك، انظر على سبيل المثال :

Ahmad Gomma' a, The Foundation of the League of Arab States; London : Longman, 1977; Boutros B. Ghali; La Ligue des Etats Arabes; R.C.A:D:I., 1972/3, Tome 131.

(٥٩) د. هيثم كيلانى ، تقييم التجارب الوحدوية العربية : ظروف قيامها وأسباب فشلها ، مجلة الوحدة (المجلس القومى للثقافة العربية بالرباط — المغرب) ، السنة السادسة ، العدد ٦٥ ، فبراير ١٩٩٠ ، صص٤٤ — ٥٠.

(٦٠) د. أحمد طربين ، مرجع سابق ، صص ١٣ — ١٤ .

(٦١) انظر فى هذا المعنى : د. وليد عبد الحى ، مرجع سابق ، صص ٨٧ — ٩٨ ، د. أحمد طربين ، مرجع سابق ، صص ٢٨٤ — ٣٠٥ .

(٦٢) راجع ماسبق ، هامش رقم ٥٤ .

(٦٣) راجع أيضا ماسبق ، صص ٢١٨ ومابعدها .

(٦٤) راجع أيضا ماسبق ذكره ، صص ٢٣١ — ٢٣٦ .

(٦٥) راجع ، كذلك ، ماسبق ، صص ٢١٩ — ٢٢٠ .

(٦٦) انظر ، بصفة عامة فى شأن المؤسسات التى تنهض عليها الجماعة الأوربية وكذا فيما يتعلق بالسمات الأساسية لهذا التنظيم الدولى المتميز :

K. Lipstien, The Law of European Economic Community, London :

Butterworths, 1974, D: Lusok & T. Bridge, Law and Institutions of the European communities, London : Butterworths, 4 th Edition, 1987; W. Derrich & A: Dashwood, The Substantive Law of the E:E:C., London · Sweet. Mazwell, 1980.

وايضا : د. الشافعى بشير ، مرجع سابق ، صص ٦٠٠ ومابعدها ، د. جعفر عبد السلام ، المنظمات الدولية مرجع سابق ، ٥٢٩ ومابعدها ، د. عبد المنعم سعيد ، مرجع سابق ، صص ٦٢ — ١٠٦ .

(٦٧) انظر ماسيلى بيانه ، صص ٢٤٢ — ٢٤٦ .

(٦٨) راجع ماسبق ذكره بشأن مفهوم السيادة والتطورات التى لحقت به فى ظل التنظيم الدولى المعاصر ، صص ٢٣٩ .

(69) A.W: Green, op. cit pp.

(٧٠) انظر للمادة ٩ من ميثاق جامعة الدول العربية ، وكذا الديباجة والمادة الأولى من الاتفاقية المنشئة لمجلس التعاون العربى ، وايضا ديباجة النظام الأساسى لاجلس التعاون لدول الخليج العربية .

(٧١) انظر ، بصفة عامة ، فى مفهوم التنسيق بين أجهزة المنظمة الدولية وضرورته بالنسبة لحين سير عملها .

C.W. Jenks, Coorodinatiin : a New Problem of International Organization, R.C:R:D:I:, 1950/11 Tome; Martin Hill, The U:N: System : Coordinating its economic and Social Work, New York; Columbia University Press; 1978;

د. أحمد عبد الونيس ، تطوير المجلس الاقتصادى والاجتماعى لمنظمة الأمم المتحدة ، القاهرة ، الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٨٩ . صص ١٥٦ ومابعدها.

(٧٢) انظر على سبيل المثال ، فيما يتعلق بأهمية الجهاز القضائى وضرورته فى نطاق الجامعة العربية :

Ezzeldine Foda, The Projected Arab Court of Justice .., The Hague : Nijhoff, 1957.

وايضا : د. أحمد الرشيدى ، حول ضرورة الجهاز القضائى فى نطـــاق

جامعة الدول الغربية ، مجلة شئون عربية ، ١٩٨٩ ، العدد ، ٥٩ ، ص

(٧٣) راجع : النص الكامل لاعلان قيام اتحاد المغرب العربى ، مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة ، سلسلة بحوث سياسية رقم ١٤ ، صص ٣ — ٥ ، وانظر فى هذا الشأن أيضا : د. جعفر عبد السلام، التجمعات الاقليمية الجديدة ، مرجع سابق ، صص ١٩٣ ، ٢١٥ — ٢١٧ .

(٧٤) راجع ماسبق ، الهامش رقم ٦٦ .

(٧٥) فى هذا المعنى ، انظر مثلا : د. مرجع سابق ، صص ٢٣٠ — ٢٣٨، د. وليد عبد الحى ، مرجع سابق ، صص ١٠٣ ومابعدها ، د. الشافعى بشير ، مرجع سابق ، صص ٧١٧ ومابعدها .

(٧٦) انظر فى خصوص ظاهرة الاعتماد الدولى المتبادل كاحدى سمات النظام الدولى المعاصر :

Richard Rorecrance and Arthur Stein, Interdependence : Myth or Reality, World Politics, vol. 26. 1973. pp. 1 — 27.

د. أحمد عبد الونيس تطوير المجلس الاقتصادى والاجتماعى مرجع سابق صص ٣٥ ومابعدها .

(٧٧) راجع ، بصفة عامة ، فيما يتعلق بأشكال العلاقات بين العرب واوربا على امتداد التاريخ : ق . هايد ، تاريخ التجارة فى الشرق الأدنى فى العصور الوسطى ، الجزء الثانى (ترجمة أحمد رضا ، مراجعة د. عز الدين فودة)، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٠ ، د. عمر كمال توفيق، الدبلوماسية الاسلامية والعلاقات السلمية مع الصليبين : دراسة تحليلية وثائقية فى التاريخ الدبلوماسى ، الاسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة ، ١٩٨٦،

(٧٨) ولعل بروز فكرة الحوار العربى الأوربى منذ منتصف السبعينات تكشف وبحق عن استمرارية هذه النظرية الأوربية للعرب . فغنى عن البيان، أن هذه الفكرة قد برزت فى أعقاب حرب ١٩٧٣ وماتجلى فيها من تحقق درجة معقولة من التضامن العربى . وفضلا عن ذلك ، فقد تأثر هذا الحوار بشكل سلبى كنتيجة للانقسام الذى أصاب العلاقات فيما بين الدول العربية فى أعقاب قيام مصر بابرام معاهدة سلام مع اسرائيل عام ١٩٧٩ .

(٧٩) د. جعفر عبد السلام ، المنظمات الدولية ، مرجع سابق ، ص ٥٤١، وراجع على سبيل المثال فيما يتصل بأحكام معاهدة روما المنشئة للسوق الأوربية المشتركة :

K.R: Simonds, European Community Treaties ..., London : Sweet & Maxwell, 1980:

(٨٠) راجية ابراهيم صدقى ، الجماعة الأوربية : مشروع أوربا ١٩٩٢ ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٩٩ ، يناير ١٩٩٠ ، صص ١٠٣ — ١٠٥ .

(٨١) المرجع السابق ، صص ١٠٦ — ١٠٧ .

(٨٢) المرجع السابق ، ص ١٠٤ .

(٨٣) فى هذا المعنى : وليد محمود عبد الناصر ، أوربا ١٩٩٢ وتأثيراتها المحتملة على الأطراف الخارجية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٩٩ ، يناير ١٩٩٠ ، صص ١٠٩ — ١١٠ .

(٨٤) راجية ابراهيم صدقى ، مرجع سابق ، ص ١٠٤ .

(٨٥) انظر بصفة عامة فيما يتعلق بامكانات أوربا الغربية كاحدى القوى الفاعلة فى النظام الدولى : د. نادية محمود مصطفى ، أوربا والوطن العربى، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٦ ، صص ١٥ وما بعدها.

(٨٦) انظر فى هذا المعنى : د. عبد المنعم سعيد . تقديم ملف مجلة السياسة الدولية عن العرب والجماعة الاوربية ، العدد ٩٩ ، يناير ١٩٩٠ ، صص ٩٩ — ١٠٠ ، وأيضا : د. مصطفى علوى ، الولايات المتحدة والجماعة الأوربية، ملف مجلة السياسة الدولية المشار اليه ، صص ١٢١ — ١٢٤ ، وليد محمود عبد الناصر ، مرجع سابق ، صص ١٠٨ وما بعدها .

(٨٧) د. عبد المنعم سعيد ، تقديم ملف السياسية الدولية ، مرجع سابق، صص ٩٩ — ١٠٠ .

(٨٨) ولعل هذا يبرز بصورة واضحة فى اتجاه القوى الدولية الكبرى — وخاصة القوتين العظميين — الى محاولة البحث عن حلول سهلة للعديد من المنازعات الدولية وخاصة الاقليمية منها ، وذلك بغض النظر عن توافق مثل هذه الحلول مع مصالح الدول الصغرى .

(٨٩) انظر ماسبق ذكره ، ص ٢٦١ ومابعدها .

(٩٠) قريب من هذا المعنى : د. نادية محمود مصطفى ، مرجع سابق ، صص ١٩٧ وما بعدها .

(٩١) راجع فى هذا الشأن ، أحمد السيد النجار ، العلاقات الاقتصادية بين العرب والجماعة الأوربية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٩٩ ، يناير ١٩٩٠ ، صص ١٤٧ — ١٥٠ .

(٩٢) راجع فى معدلات التبادل التجارى بين دول المغرب العربى ودول الجماعة الأوربية : عز الدين شكرى ، المغرب العربى — أوربا ١٩٩٢ : اعادة صياغة للعلاقات ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٩٩ ، يناير ١٩٩٠ ، صص ١٥٦ وما بعدها .

(٩٣) أحمد السيد النجار ، مرجع سابق ، صص ١٤٧ — ١٤٨ .

(٩٤) راجية ابراهيم صدقى ، مرجع سابق ، ص ١٠٧ .

(٩٥) راجع فى شأن حركة التبادل التجارى بين العرب ودول الجماعة الأوربية : أحمد السيد النجار ، مرجع سابق ، صص ١٤٧ وما بعدها .

(٩٦) المرجع السابق ، صص ١٥٢ — ١٥٣ .

(٩٧) المرجع السابق ، نفس الصفحات .

(٩٨) وليد محمود عبد الناصر ، مرجع سابق ، صص ١١٥ — ١١٦ ، أحمد السيد النجار ، مرجع سابق ، صص ١٥٢ — ١٥٣ .

(٩٩) أحمد السيد النجار ، مرجع سابق ، ص ١٥٤ .

(١٠٠) المرجع السابق ، نفس الصفحة ، وليد محمود عبد الناصر ، مرجع سابق ، ص ١١٦ .

(١٠١) راجع فى هذا المعنى ، أحمد السيد النجار ، مرجع سابق ، ص ١٥٤ .

(١٠٢) المرجع السابق ، نفس الصفحة .

(١٠٣) راجع فى هذا المعنى وبخاصة فيما يتصل بفكرة ازالة الحواجز بين دول الجماعة الأوربية بنهاية عام ١٩٩٣ : راجية ابراهيم صدقى ، مرجع سابق ، صص ١٠٥ — ١٠٦ .

(١٠٤) أحمد السيد النجار ، مرجع سابق ، ص ١٥٤ .

(١٠٥) راجع — مثلا فى تطور العلاقات الأوربية منذ عام ١٩٦٧ : د. نادية محمود مصطفى ، مرجع سابق ، صص ٧٤ وما بعدها .

(١٠٦) المرجع السابق ، نفس الصفحات ، وانظر أيضا المراجع العديدة المشار اليها فيه ، صص ١٨٢ — ١٩٦ .

(١٠٧) ، (١٠٨) راجع بصفة عامة فى شأن تطور موقف دول الجماعة الأوربية بالنسبة للصراع العربى الاسرائيلى وصلة ذلك بالعلاقات العربية الأوربية : د. نادية محمود مصطفى ، سياسة فرنسا تجاه أزمة الشرق الأوسط ١٩٦٧ — ١٩٧٧ ، ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، كلية الاقتصاد — جامعة القاهرة ، ١٩٨١ ، وأيضا د. نادية مصطفى ، أوربا والوطن العربى ، مرجع سباق ، صص ٧٤ ومابعدها ، د. ابراهيم عبد الحميد ، الجماعة الأوربية والصراع العربى الاسرائيلى ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٨٢ ، يناير ١٩٨٦ .

(١٠٩) د. نادية محمود مصطفى ، أوربا والوطن العربى ، مرجع سابق ، صص ٨٦ — ٨٧ .

(١١٠) المرجع السابق ، ص ٨٨ .

(١١١) المرجع السابق ، نفس الصفحة .

(١١٢) راجع بصفة عامة فيما يتعلق بظهور وتطور فكرة الحوار العربى الأوربى : د. عبد المنعم سعيد ، الحوار العربى الأوربى : دراسة للنهج الأوربى ازاء الحوار ، القاهرة : مركز الدراسات الساسية بالأهرام ، ١٩٧٧ ، د. حامد ربيع ، الحوار العربى الأوربى واستراتيجية التعامل مع الدول الكبرى ، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٨٠ .

(١١٣) د. نادية مصطفى ، أوربا والوطن العربى ، مرجع سابق ، صص ١٠٦ وما بعدها .

(١١٤) انظر فى هذا المعنى وعلى سبيل المثال : راجية ابراهيم صدقى ، مرجع سابق ، ص ١٠٤ ، وليد محمود عبد الناصر ، مرجع سابق ، صص ١٠٩ وما بعدها .

(١١٥) راجع ماسبق ، صص ١٧٩ — ١٨٠ . وانظر أيضا :
A. Abdelwanis; op. cit:; pp: 4 — 5 :

(١١٦) راجع ماسبق ذكره ، صص ٢٠٢ ومابعدها .
(١١٧) راجع ماسبق ذكره ، صص ٢٣٢ — ٢٣٣ .
(١١٨) انظر فى هذا المعنى وبصفة خاصة : د. عبد المنعم سعيد ، الجماعة الأوربية : تجربة التكامل والوحدة ، مرجع سابق ، صص ٢٥ — ٣٩ .
(١١٩) ويتجلى ذلك على سبيل المثال فى العديد من الندوات واللقاءات العلمية التى عكفت على تناول تجربة التكامل فيما بين دول الجماعة الأوربية ومشروع أوربا الموحدة بنهاية عام ١٩٩٢ ، وذلك من منظور تأثيراتها المحتملة بالنسبة للعلاقات العربية الأوربية ، ومن ذلك مثلا : الندوة التى نظمها مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة خلال عام ١٩٩٠ عن «مصر والجماعة الأوربية» ، وكذلك الندوة التى نظمتها مجلة «الباحث العربى» فى لندن عام ١٩٨٩ عن «العرب والجماعة الأوربية» ، فضلا عن العديد من الابحاث التى سلفت الاشارة اليها فى ثنايا هذه الدراسة .